وزارة التـــــعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصـــــــص: تمـــــويـــــل التنـــميـــة

تحت عنوان:

واقع التنمية البشرية في الجزائر في ظل التنمية المستدامة

-دراسة حالة الجزائر 2000-2014 -

من إعداد الطالبتان:

- إيمان باطح
- نور الهدى تازير

إشراف الأستاذة:

ياسمينة مرابطي

أعضاء لجنة المنـــاقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
أ. فهيمة خلف الله	أستـــاذ مساعد "أ"	رئيســـــا
أ. ياسمينة مرابطي	أستاذة مساعدة "أ"	مؤطراً
د.محمد بوقموم	أستاذ محاضر "أ"	عضوا ممتحنا

الموسم الجامعي:2014/ 2015

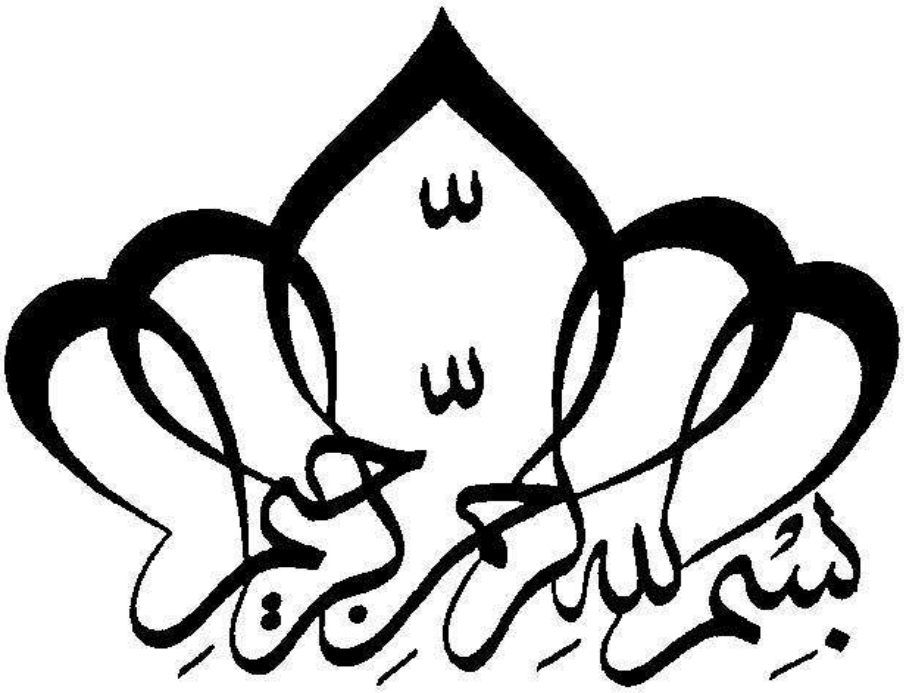

﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العظيم

- الآية 11 سورة المجادلة -

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[سورة التوبة: 105]

صدق الله العظيم

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد البشرية وخاتم الأنبياء والمرسلين محمد وعلى اله وصحبه أجمعين

اهدي هذا العمل المتواضع إلى اعز ما لدي

في الدنيا، إلى من غمرتني بعطفها وروتني بدموعها، إلى منبع صمودي وقوتي وسر نجاحي، إلى نبع الحنان و التضحية والعطاء أمي.

إلى رمز العطاء والتضحية.....إلى من فرش لي الطريق وردا.....وحصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم.....إلى الذي تحمل كل شيء في سبيل تعليمي..... ووقف أمام كل المتاعب والصعوبات.....أبي الغالي.

إلى إخوتي الذين أعانوني طوال هذا العمل

و إلى الكتكوتة "نبال"

إلى من قدم لي الدعم المعنوي و لم يبخل عّلي بالدعاء " أمين"

إلى كل الأصدقاء والأحباب: خاصة شريكتي في هذا البحث نور الهدى ولا أنسى سارة، بشرى.

إيمان

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۖ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ۚ أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾[سورة البقرة: 286]

صدق الله العظيم

اهدي ثمرة تعبي وجهدي إلى من كان سندا لي في حياتي.....إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب.....إلى من أحببته وعرفت معنى الحياة بقربه.....إلى اعز الناس وأقربهم إلى قلبي.....إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة السعادة.....إلى رفيق دربي.....أبي الغالي

إلى من أرضعتني الحب والحنان..... إلى رمز الحب وبلسم الشفاء.....إلى القلب الناصع.....أمي الحبيبة التي لطالما رافقتني بدعائها.....بركاتها ورضائها عني.....أمي الغالية

إلى إخوتي الذين أعانوني طوال هذا العمل

و إلى "شهلة" و الكتكوتة "سجود"

إلى من قدم لي الدعم المعنوي و لم يبخل عّلي بالدعاء "موسى"

إلى كل الأصدقاء والأحباب: خاصة شريكتي في هذا البحث إيمان ولا أنسى سارة، بشرى،سناء.

نور الهدى

شكر وتقدير

نتوجه قبل كل شيء **إلى الله عز وجل** بالشكر العظيم والامتنان

الوفير على ما منحنا إياه من نعمة العون والتوفيق والسداد

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[سورة الضحى: 11]

صدق الله العظيم

كما لا يفوتنا الذكر أن نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى:

الأستاذة الكريمة: **ياسمينة مرابطي** التي لم تبخل علينا بنصائحها

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل: **عبد الحكيم حجاج** على توجيهاته القيمة

فلكم منا فائق التقدير والاحترام.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا

من قريب أو من بعيد

فهرس المحتويات

العنـــوان	الصفحـــة
الإهداء والتشكرات	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
المقدمة العامة	أ- و
الفصـــل الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة	
تمهيد:	2
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة	3
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة	3
الفرع الأول: تعريف التنمية	3
الفرع الثاني: تعريف استدامة التنمية	4
الفرع الثالث: تطور مفهوم التنمية المستدامة	5
الفرع الرابع: تعريف التنمية المستدامة	7
المطلب الثاني: التنمية المستدامة(خصائص، مبادئ)	8
الفرع الأول: خصائص التنمية المستدامة	8
الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة	9
المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة	10
المبحث الثاني: التنمية المستدامة(أبعاد، نظريات،استراتيجيات)	12
المطلب الأول : أبعاد التنمية المستدامة	12
الفرع الأول: الأبعاد الاقتصادية	12
الفرع الثاني: الأبعاد البشرية	13
الفرع الثالث: الأبعاد البيئية	14
الفرع الرابع: الأبعاد التكنولوجية	15
المطلب الثاني: نظريات التنمية المستدامة	17

الفرع الأول : نظرية الصيغة الضعيفة للاستدامة (المتمركزة حول الإنسان)	17
الفرع الثاني: نظرية الصيغة القوية للاستدامة (المتمركزة حول البيئة)	18
المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية المستدامة	19
المبحث الثالث: التنمية المستدامة (مؤشرات، آليات التمويل، الجهود الدولية المبذولة لتحقيقها)	22
المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة	22
الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية	22
الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية	23
الفرع الثالث: المؤشرات البيئية	25
الفرع الرابع: المؤشرات المؤسسية	26
المطلب الثاني: آليات تمويل التنمية المستدامة	29
الفرع الأول: المصادر الداخلية	29
الفرع الثاني: المصادر الخارجية	29
الفرع الثالث: مصادر تمويل حديثة	30
المطلب الثالث: الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة	31
الفرع الأول: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في ستوكهولم 1972	32
الفرع الثاني: مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية- قمة الأرض- ريوديجانيرو 1992	32
الفرع الثالث: مؤتمر الأمم المتحدة – القمة العالمية للتنمية المستدامة- جوهانسبورغ 2002	33
خلاصة:	35
الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية البشرية	
تمهيد:	37
المبحث الأول: ماهية التنمية البشرية	38
المطلب الأول: التطور التاريخي للتنمية البشرية	38
الفرع الأول: التنمية البشرية عند الكلاسيك وبعد الحرب العالمية الثانية	38
الفرع الثاني: التنمية البشرية بين السبعينات والتسعينات من القرن العشرين	39
المطلب الثاني: التنمية البشرية(تعريف، خصائص، أهداف)	40
الفرع الأول: تعريف التنمية البشرية	40
الفرع الثاني: خصائص التنمية البشرية	41
الفرع الثالث: أهداف التنمية البشرية	42
المطلب الثالث:متضمنات التنمية البشرية	43

الفرع الأول: التعليم ودوره في التنمية البشرية	43
الفرع الثاني: التدريب ودوره في التنمية البشرية	43
الفرع الثالث: الصحة ودوره في التنمية البشرية	44
الفرع الرابع: التغذية و دورها في التنمية البشرية	44
الفرع الخامس: التكنولوجيا والتنظيم	45
المبحث الثاني: التنمية البشرية (مؤشرات، دليل قياسها، العوامل المحددة لها)	45
الفرع الأول: مفهوم مؤشر التنمية البشرية	45
الفرع الثاني: أنواع مؤشرات التنمية البشرية	46
المطلب الثاني: قياس دليل مؤشر التنمية البشرية	46
الفرع الأول: دليل مؤشر التنمية البشرية	46
الفرع الثاني: دليل الفوارق بين الجنسين	51
الفرع الثالث: دليل الفقر المتعدد الأبعاد	55
المطلب الثالث: العوامل المحددة للتنمية البشرية	58
المبحث الثالث: التنمية البشرية المستدامة	60
المطلب الأول: التنمية البشرية المستدامة (تعريف، خصائص، أهمية)	60
الفرع الأول: تعريف التنمية البشرية المستدامة	60
الفرع الثاني: خصائص التنمية البشرية المستدامة	62
الفرع الثالث: أهمية التنمية البشرية المستدامة	62
المطلب الثاني: التنمية البشرية المستدامة (أبعاد، مؤشرات)	63
الفرع الأول: أبعاد التنمية البشرية المستدامة	63
الفرع الثاني: مؤشرات التنمية البشرية المستدامة	64
المطلب الثالث: دور التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة للدولة	66
خلاصة:	69
الفصل الثالث: التنمية المستدامة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية البشرية (2000-2014)	
تمهيد:	71
المبحث الأول: التنمية المستدامة في الجزائر	72
المطلب الأول: الجانب التشريعي للتنمية المستدامة في الجزائر	72
المطلب الثاني: جهود الجزائر في مجال تحقيق التنمية المستدامة	75
الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية المبرمة	75

الفرع الثاني: الوسائل الاقتصادية لتفعيل التنمية المستدامة	77
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر وأهدافها	79
الفرع الأول: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر	79
الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة في الجزائر	87
المبحث الثاني: واقع التنمية البشرية في الجزائر	88
المطلب الأول: أساسيات التنمية البشرية في الجزائر	88
الفرع الأول: التعليم في الجزائر	89
الفرع الثاني: الصحة في الجزائر	94
الفرع الثالث: الدخل في الجزائر	95
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر	97
الفرع الأول: دليل التنمية البشرية في الجزائر	97
الفرع الثاني: دليل الفوارق بين الجنسين في الجزائر	101
الفرع الثالث: دليل الفقر المتعدد الأبعاد في الجزائر	105
المطلب الثالث: التنمية البشرية في ظل برنامج التنمية (2000-2010)	107
المبحث الثالث: التنمية البشرية المستدامة في الجزائر (الجهود المبذولة، الحلول، الآفاق المستقبلية)	110
المطلب الأول: جهود الجزائر لتحقيق التنمية البشرية المستدامة (2010-2014)	110
المطلب الثاني: معوقات التنمية البشرية المستدامة في الجزائر	111
المطلب الثالث: الحلول لمواجهة عقبات التنمية البشرية المستدامة وآفاقها المستقبلية في الجزائر	114
الفرع الأول: الحلول لمواجهة عقبات التنمية البشرية المستدامة في الجزائر	114
الفرع الثاني: آفاق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر	115
خلاصة	117
الخاتمة العامة	119
قائمة المصادر	124

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	قائمة المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة	28
2	التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية	40
3	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2004- 2014)	80
4	تطور متوسط سعر الصرف الدينار مقابل الدولار (2012- 2014)	81
5	وضعية الموازنة العامة خلال الفترة (2000- 2006)	81
6	تطور نصيب الفرد من الدخل القومي (2004- 2013)	82
7	معدل البطالة في الجزائر بالمقارنة مع معدل الفقر (2008-2013)	83
8	تطور عدد المتمدرسين في الجزائر من 2000-2010	93
9	تطور الإنفاق العام في الجزائر للفترة (2007-2011)	96
10	إحصائيات دليل التنمية البشرية في الدول العربية حسب تقرير التنمية البشرية 2014	98
11	معالم تكوين دليل التنمية البشرية 2014	100
12	إحصائيات دليل الفوارق بين الجنسين في بعض الدول العربية حسب تقرير التنمية البشرية 2014	102
13	معالم حساب دليل الفوارق بين الجنسين اعتمادا على إحصائيات 2014	104
14	إحصائيات دليل الفقر المتعدد الأبعاد في بعض الدول العربية حسب تقرير التنمية البشرية 2014	106
15	نسبة الأفراد الذين يحصلون على أقل من دولار مقارنة مع أهداف الألفية	107

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة	16
02	شكل توضيحي لدليل التنمية البشرية	48
03	شكل توضيحي لعناصر الفوارق بين الجنسين	52
04	شكل توضيحي لأهم مكونات دليل الفقر المتعدد الأبعاد	56
05	منحنى يوضح تطورات معدلات النمو (2004-2014)	79
06	منحنى يبين معدل البطالة في الجزائر بالمقارنة مع معدل الفقر (2008-2013)	84

عرف الفكر التنموي العديد من التحولات التي ساهمت في انتقال التنمية من المفهوم الكلاسيكي الذي ركز على النمو الاقتصادي إلى مفهوم جديد يركز على الوجه الإنساني للتنمية وحقوق الناس وواجباتهم الاقتصادية والاجتماعية.

فلقد اقتصر الفكر التنموي التقليدي على معالجة المشكلات الاقتصادية التي انبثقت من خصائص ووقائع حياة الدول دون أن تتعامل مع احتياجات الإنسان كمستهلك ومنتج ، ومن هذا المنطلق بدأت ثورة جديدة يطرحها علينا القرن الجديد تجسدت أول ملامحها في جهود الدول من أجل تحقيق التقدم والرقي في مستويات الرفاهية المعيشية، مما جعلها أمام تحديات عولمة جازفة تحمل العديد من الأضرار الجسيمة التي تعكر صفو حياة الإنسان الطامع للرفاهية والحياة الكريمة، منها أضرار البيئة التي تمثل نقطة اصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية التي لم تهمل حاجات الأجيال المستقبلية والاعتبارات البيئية.

إن ما شغل العالم لعدة سنوات هو مدى قدرة الأرض على التحمل في ظل استمرار الإنسان في تجاهله لها، وذلك من خلال قيامه لتدمير ذاتي لنفسه وللأجيال القادمة، وتأسيسا على ذلك أدرج مصطلح التنمية المستدامة- كاجتهاد علمي- باعتباره مؤشرا رئيسيا لاستمرار البشرية، كما صيغت أبعاد التنمية المختلفة لتمثل أولويات من أهم الأولويات على جدول أعمال معظم دول العالم التي تعمل من أجل إصلاح وتحديث مجتمعاتها تشمل البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والبعد البيئي، كما تسعى جل الدول إلى دعم مختلف الأجهزة من أجل الحفاظ على البيئة وتحقيق ذلك المدلول.

ومن دون شك فإن الإنسان أو الفرد هو أساس النهضة في أي بلد، فهو يمثل العنصر الصعب في معادلة التنمية بمختلف أبعادها كإشباع الحاجات الأساسية أو رفع مستوى المعيشة أو تحسين نوعية الحياة، لذلك يتطلب تحقيق التنمية البشرية حجم معين من الإنفاق يختلف من دولة إلى أخرى ويحتاج إلى تدخل الدولة في العديد من المجالات لاسيما الاجتماعية والإسكان والمياه النظيفة والصرف الصحي بالإضافة إلى التعليم والصحة والمرافق العامة .

ومن منطلق أن الدول النامية ومن بينها الجزائر تواجه العديد من المشاكل الأكثر حدة تنموية: اقتصادية واجتماعية وبيئية لذا فهي تسعى بأن ترسم لنفسها إستراتيجية تنموية،من شأنها أن تخرجها من دائرة التخلف، وتحقق بها التنمية المستدامة، لذلك عمدت هذه الأخيرة إلى دعم النمو والاستقرار من الجانب الاقتصادي وضمان الصحة، التعليم والأمن من الجانب الاجتماعي لتحقيق تنمية بشرية مستدامة .

إشكالية البحث :

من خلال ما تم عرضه يمكن طرح السؤال مركزي مفاده التالي:

كيف ساهمت التنمية المستدامة في تحقيق تنمية بشرية في الجزائر ؟

وتدعيما لهذا التساؤل المطروح قمنا بوضع الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنمية المستدامة؟
- ما المقصود بالتنمية البشرية؟ وما هي العوامل المحددة لها؟
- ما هي أهم المؤشرات المستحدثة في قياس التنمية البشرية في الجزائر؟
- ما هي أبرز الجهود المبذولة في الجزائر لتحقيق التنمية البشرية المستدامة؟

فرضيات البحث:

للإجابة عن الأسئلة السالفة الذكر وضعنا جملة من الفرضيات والتي نذكرها في ما يلي:

- تبرز التنمية المستدامة في سياق متكامل الأبعاد حيث تجسدت في مبدأ تأمين حياة الأجيال القادمة.
- يعتبر العنصر البشري محور التنمية المستدامة وعنصرها الفعال لارتباطه بمجموعة من العوامل المحددة لها.
- إن المؤشرات المستحدثة لقياس التنمية البشرية في الجزائر مرتبطة بالتعليم والصحة والدخل.
- كثرة وتنوع المشاريع- في الجزائر- في إطار التنمية البشرية تعد مؤشرا لتحقيق استدامتها بشكل متكامل.

أهمية البحث:

يستمد هذا العرض أهميته من طبيعة وأهمية التنمية المستدامة بصفة عامة ومدى التركيز العالمي عليها، واتجاه مختلف الحكومات والمجتمعات نحو تبني وتطبيق مفاهيم التنمية المستدامة لضمان نجاح سياستها على عدة مستويات بالإضافة إلى اهتمام معظم الباحثين والدارسين في هذا المجال بموضوع التنمية البشرية كمحور أساسي في عملية التنمية الشاملة والمستدامة للدولة وانعكاساتها على مدى تحقيق الدولة لأهدافها التنموية المختلفة.

أهداف البحث:

تهدف معالجة الموضوع إلى:

-التعريف بالتنمية المستدامة وتحديد أهم خصائصها.

-إبراز أهداف التنمية المستدامة.

-التعريف بالتنمية البشرية وأهم مؤشراتها.

-الإطلاع على واقع التنمية البشرية في الجزائر من خلال حساب مختلف أدلة التنمية البشرية.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع لما له من أهمية قصوى من أجل تطور الشعوب وازدهارها ولكي يكون لتحقيق التنمية المنشودة بمعنى دون المساس بالمطالب البيئية الموجودة والعمل على تحقيقها بالإضافة إلى ضرورة تنمية العنصر البشري باعتباره العنصر الفاعل والمحرك لعجلة التنمية.

بالإضافة إلى الرغبة الشخصية والاهتمام الشخصي لهذا الموضوع نتيجة لعدة عوامل منها:

-- الرغبة في البحث عن موضوع التنمية المستدامة والتنمية البشرية باعتبارهما موضوع الساعة.

-- بالإضافة إلى تكامل مجالاته البحثية، بحيث يعطي أفاقا واسعة للباحث وبالتحديد في النموذج محل الدراسة.

منهج البحث :

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده، و للإجابة على إشكالية الدراسة وإثبات الفرضيات الموضوعة، تم إتباع المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** و المقصود من استخدام هذا المنهج هم تتبع التطور التاريخي لأهم المفاهيم في هذه الدراسة والمتمثلة في التنمية المستدامة بإظهار الوضع الذي ولدت فيه بالإضافة للتنمية البشرية.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** كونه يتماشى وطبيعة الموضوع من خلال إبراز الإطار النظري للتنمية البشرية والتنمية المستدامة بالإضافة لعرض بعض الإحصائيات واستخدام النسب المئوية للمؤشرات المدروسة.
- **و أخيرا أسلوب دراسة الحالة:** وذلك من خلال دراسة المعطيات المتوفرة من المشاريع فيما يتعلق بالجانب التطبيقي للدراسة حيث تم في إطاره تتبع مؤشر التنمية البشرية في الجزائر تحديدا بالإضافة إلى جهودها المبذولة في هذا السياق.

حدود الدراسة:

يمكن تقسيم الدراسة إلى حدود مكانية وأخرى وزمانية وتتمثل الحدود المكانية في التركيز على الجزائر، أما الحدود الزمانية فسيتم اعتماد الفترة من 2000 إلى2014.

دراسات سابقة:

من بين الدراسات السابقة في هذا الموضوع يمكن عرض بعضها ذو العلاقة بموضوع الدراسة:

الدراسة الأولى: "يحي مسعودي"، تحت عنوان" **إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث –دراسة حالة الجزائر–**"، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009،حيث عالج الباحث موضوعه بطرح الإشكالية التالية: **هل التنمية المستدامة كفيلة بإخراج الشعوب من بؤرة التخلف وجعل العولمة في خدمة العالم النامي** ؟ و كان الهدف منها التعرف على التنمية المستدامة ومدى مساهمتها في ترقية وتأهيل البلدان النامية وتثبتها بشكل ناضج على مسار العولمة، ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة إلى أن السياسات التنموية فيما يخص الفقر وحماية البيئة كلها تفتقر إلى القبول في الدول النامية،و إلى ضرورة التفاعل مع أنظمة العولمة، ولكن بحذر أي يكون احترام تباين المحطات والخصوصيات فالتنمية المستدامة لا تستطيع النجاح من دون رؤية محلية.

الدراسة الثانية :" سوسن مريبعي"، تحت عنوان " **التنمية البشرية في الجزائر واقع وأفاق**" ،رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص تسيير الموارد البشرية،جامعة منتوري 02، قسنطينة،2013، حيث عالجت الباحثة موضوعها بطرح الإشكالية التالية:**ما مدى تحقيق الجزائر لمستويات مقبولة من التنمية البشرية؟** و كان الهدف منها التعريف بدليل التنمية البرية وتسليط الضوء عليها في الجزائر وتتبع مسار تطورها.

و من بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أنه لتدارك النقائص عمدت التقارير الدولية إلى إدخال معايير أخرى لقياس مؤشرات التنمية البشرية حيث أصبحت مكملة لمؤشر التنمية البشرية، كمؤشر الفقر البشري ومؤشر الفوارق بين الجنسين ومؤشر مشاركة المرأة.

الدراسة الثالثة: " بوزيد سايح"، تحت عنوان" **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية– حالة الجزائر–**" أطروحة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص اقتصاد التنمية،جامعة أبي بلقايد،

تلمسان،2013، حيث عالج الباحث موضوعه بطرح الإشكالية التالية: **ما مدى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في الدول العربية عامة والجزائر خاصة من خلال تبني نظام الحكم الراشد** ؟ والهدف من هذه الدراسة البحث عن بدائل إستراتيجية لتفعيل الحكم الراشد يعد مطلبا ضروريا تستدعيه التنمية المستدامة وكذا العمل على إدخال الطرق الحديثة في تطوير إستراتيجية التنمية المستدامة وتعزيز الحكم الراشد ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي ضرورة التأكيد على التبني الحكومات لإستراتيجيات تركز على التنمية وعلى احترام حقوق الإنسان والإدارة الجيدة للشؤون العامة ومحاربة عدم المساواة والتمييز، بالإضافة إلى تصويب الجهود المشتركة نحو خفض نسب وفيات الأطفال.

تقسيم البحث:

انطلاقا من المعلومات المتوفرة وبناءا على طرح الفرضيات وأهداف الموضوع وبغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة وللتأكد من صحة الفرضيات الموضوعة ومحاولة الإلمام بجميع الجوانب المختلفة لموضوع الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حيث يتناول كل فصل ما يلي:

الفصل الأول: تم التطرق فيه بمختلف المعلومات المتعلقة بتطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها المميزة وأهدافها.

الفصل الثاني: تم استعراض المفاهيم المرتبطة بالتنمية البشرية بالإضافة للتطرق إلى مؤشراتها، دليل قياسها، والعوامل المحددة لها ومكانتها في ظل التنمية المستدامة.

الفصل الثالث: فقد تناولنا فيه التنمية المستدامة في الجزائر وواقع التنمية البشرية فيها كما تطرقنا فيه إلى جهود الجزائر في تحقيق التنمية البشرية بالإضافة إلى معوقات والحلول والأفاق المستقبلية.

وانتهيت الدراسة بخاتمة تشمي أهم ما تم عرضه في البحث لإضافة إلى ا لنتائج وأهم الاقتراحات المساعدة على تنمية بشرية مستدامة في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

إن أهم الصعوبات التي اعترضتنا في انجاز الدراسة هي صعوبة الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة معينة وواقعها وفي هذا الإطار نذكر ما يلي:

- غياب المعلومات والإحصائيات الكافية وعدم الدقة عند ذكرها وتعارض بين مصدر وأخر.
- قلة المصادر المتعلقة بالتنمية البشرية المستدامة.
- نقص المعلومات حول الدولة محل الدراسة.

تمهيد:

تعتبر التنمية بصفة عامة أولوية كل السياسات التي تضعها الدول على المستوى الكلي، حيث أن الهدف الرئيسي على مستوى الاقتصاد الكلي هو تحقيق التوازن عن طريق إيجاد أفضل النماذج التنموية، إلا أن التنمية تختلف باختلاف الزمان، المكان والقطاع الذي تستهدفه فكل الدول الآن تتبنى نموذج التنمية المستدامة وهذا بعد مؤتمر قمة الأرض 1987 الذي أعطى لها الشرعية الدولية، وألقاها في أحضان الحكومات فتلقته معظمها وحاولت أن تصيغ مشاريع تنموية على مستوى القطاعان بإعطائها صبغة الاستدامة.

ولإلقاء مزيد من الضوء على التنمية المستدامة فقد تم تقسيم الفصل الأول إلى:

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

المبحث الثاني: التنمية المستدامة (أبعاد، نظريات، إستراتيجيات)

المبحث الثالث: التنمية المستدامة (مؤشرات، آليات تمويل، الجهود الدولية المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة)

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

أصبح موضوع التنمية المستدامة موضوعا هاما في المجتمعات المعاصرة وذو مغزى واقعي ومستقبلي وهو لا يهتم بمسيرة التنمية المالية لبلدان العالم فقط بل يهتم بمستقبل البشرية جمعاء، حيث ترتكز إستراتيجية التنمية المستدامة حول دعم مختلف الجوانب وتطبيق مختلف السياسات بطريقة تتيح تنمية شاملة للمجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية ودائمة تمتد من الحاضر إلى المستقبل عن طريق الحد من إهدار كافة الموارد الاقتصادية المادية والمعنوية، أي السعي نحو استخدامها استخداما أمثلا وكفؤا.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

الفرع الأول: تعريف التنمية

منذ زمن آدم سميث ومفهوم التنمية والنمو يشغل اهتمام رجال الفكر الاقتصادي إلا أن هذا الاهتمام بلغ ذروته في الخمسينات من القرن الماضي مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحصول دول عديدة من إفريقيا وآسيا على استقلالها السياسي، فظهور اقتصاد التنمية في تلك الحقبة من الزمن كان يعتقد أن "مصطلحي النمو والتنمية استخداما كمرادفين لبعضهما وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة[1]".

ولقد اعتبر معظم الاقتصاديين أن كل من النمو والتنمية مفهومين مرادفين،أي أنه كان يفسر النمو بالتنمية والعكس صحيح، وهذا ما ذهب إليه روستو حيث عرف التنمية "على أنها عملية الخروج من التخلف انطلاقا من النمو ويكون ذلك يبذل الجهد الكافي في مجال الاستثمار" لكن مع التطور الذي شهد الفكر الاقتصادي، بدأ التمييز بين النمو والتنمية حيث تجلت الفوارق الموجودة بينهما واتضح بأن مفهوم التنمية أوسع وأشمل من النمو ولقد وضعت تعاريف عديدة للتنمية نوجز أهمها فيما يلي:

أولا:التنمية كرديف للتنمية الاقتصادية

امتدت هذه المرحلة تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين وكانت التنمية في هذه المرحلة تقاس بمؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ويستخدم هذا المؤشر في الوقت نفسه مقياسا لمدى النمو الاقتصادي المتحقق[2].

---

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص124.

[2] ماجدة أبو زنط، **قياس التنمية المستدامة ومعاييرها** ، مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإنسانية، العدد 01، المجلد الثالث، الأردن، 2005، ص72.

ثانيا:التنمية بمعنى النمو والتوزيع

في هذه المرحلة غطت تقريبا الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد من القرن العشرين، وشمل فيها مفهوم التنمية أبعادا اجتماعية بعد ما كان يقتصر فقط على الجانب الاقتصادي فهي ترتكز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة وذلك من خلال المشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها، وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج "سيرز" الذي عرف التنمية في دولة ما بأنها مكافحة مشكلات البطالة والفقر اللامساواة في التوزيع، كما تتجسد أيضا في نموذج "توادر" الذي حدد عملية التنمية في ثلاثة أبعاد هي إشباع الحاجات الأساسية احترام الذات وحرية الاختيار[1].

ثالثا:التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة/ المتكاملة

امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى النصف الثاني من عقد الثمانينيات من القرن العشرين، حيث ظهر في هذه المرحلة مفهوم التنمية الشاملة تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب حياة المجتمع، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، وكانت هذه التنمية تقاس باستخدام المؤشرات الخاصة بالتغذية والصحة والسكن والتعليم[2].

وعليه فالتنمية تعني التقدم نحو أهداف عامة معينة محددة بوضوح أهداف مشتقة من واقع الدول المتقدمة وفي الأخير يمكن القول بأن موضوع التنمية لم يبقى محتكرا على مفهوم أو معنى واحد فقط بل تغير ذلك خلال العقود السنة الأخيرة، حيث استدامة هذا المفهوم إلى مؤشرات كمية خالصة أبرزها يتعلق بمتوسط دخل الفرد الذي حظي بأكبر قدر من التأييد من طرف الاقتصاديين، وتم استخدامه لأجل المقارنات بين دول العالم المتقدم والمختلف[3].

الفرع الثاني: تعريف استدامة التنمية

يعود أصل مصطلح الاستدامة إلى علم الايكولوجي، حيث استخدمن الاستدامة للتعبير عن تشكيل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة – نتيجة ديناميكيتها– إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها، وعلاقات هذه العناصر مع بعضها البعض، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الإيكولوجي على اعتبار أن العلميين مشتقان من نفس الأصل الإغريقي، حيث

[1] حسين عبد الحميد احمد رشوان، **التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، إداريا وبشريا**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص130.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص127.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات– نماذج– إستراتيجيات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص216.

يبدأ كل منهما بـــ (Eco) والذي يعني في العربية البيت أو المترل والمعنى العام لمصطلح (Ecology) هو دراسة مكونات البيت أما مصطلح (Economy) فيعني إدارة مكونات البيت[1].

وبالرجوع إلى اللغة العربية يمكن تحديد المعنى الاصطلاحي بدقة الذي يتم من خلاله فهم المصطلح، فقد جاء الفعل "استدام" بمعنى التأني في الشيء وطلب دوامه، والمواظبة عليه، وكلها تقريبا مرتبطة بالمعنى الاصطلاحي، فالتنمية تحتاج إلى تأني في رسم سياستها وديمومة مشاريعها، وأثارها في المجتمع، وبحاجة إلى مواظبة في تنفيذ برامجها للمحافظة على مكتسباتها، والتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس، أما التنمية المستديمة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير مكلف، وفي العديد من الدراسات العربية المتخصصة استخدام المصطلحان مترادفان، فبعضهم قال التنمية المستدامة (صيغة اسم مفعول) وبعض الآخر يقول بأنها (صيغة اسم فاعل)[2].

وعليه تعرف التنمية بأنها:

"توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب، وهو يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير المقدرة البشرية، وحسب هذه الرؤيا فإن التنمية ليست مجرد زيادة في الإنتاج بل تمكن الناس من توسيع نطاق خياراتهم[3]".

وهكذا تصبح عملية تطوير القدرات وليس عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل النمو بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي أما الاستدامة فتعرف بأنها: "ضمان أن لا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن، ولكن ماذا يلزم لتحقيق ذلك، أي أن تدفق الاستهلاك والمنفعة يتوقف على التغيير في رصيد الموارد أو الثروة وارتفاع الرفاهية بين الأجيال يأتي مع ازدياد الثورة مع مرور الوقت في ظل وجود بدائل وإحلال محتمل بين الموارد على مر الزمن".

الفرع الثالث: تطور مفهوم التنمية المستدامة

يتضمن مفهوم التنمية المستدامة بعدين أساسيين هما التنمية كعملية للتغيير والاستدامة كبعد زمني، والدافع وراء ظهور هذا المفهوم إدراك أن عملية النمو لا تكفي لتحسين مستوى المعيشة للأفراد، كما أن التركيز على البعد المادي لعملية النمو قد تراجع ليحل بدلا من الاهتمام بالعنصر البشري على أساس أن الإنسان هو هدف عملية التنمية وأدائها في الوقت نفسه، وثمة إشارات قديمة إلى أن هذا المفهوم يركز حول ضرورة الأخذ في الاعتبار البعد الزمني

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، **التنمية المستديمة– فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص23.

[2] المرجع نفسه، ص24.

[3] طاهر حمدي كنعان، **هموم اقتصادية عربية، التنمية، التكامل، النفط، العولمة**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص23.

لعملية التنمية، ومع بداية السبعينات زاد الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة من خلال مجموعة من الدراسات التي تناولت قضايا سوء استغلال الإنسان للبيئة وركزت أيضا على القيود البيئية والربط بين الاهتمام بالبيئة والتنمية (1999)[1].

وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البشرية 1972 حظي مفهوم التنمية المستدامة باهتمام كبير، حيث ركز على قضايا البيئة التي ارتبطت بالتنمية الصناعية والنمو المتسارع لمعدلات الاستهلاك، إلا أن الحاجة إلى الربط بين أهداف البيئة والتنمية أصبح أكثر وضوحا، ولفت الانتباه إلى القيود التي تفرض على النمو نتيجة النقص في الموارد الطبيعية مثل الثروات المعدنية ومصادر الطاقة.

وبرز الاهتمام بالتنمية المستدامة في إعلان كوكويوك الصادر عام 1974 والذي أوضح أهمية احترام ومراعاة (القيد الداخلي) والمرتبط بإشباع الحاجات الأساسية للإنسان (القيد الخارجي) والذي قصد به قدرة الأرض على العمل، كما انتشر مفهوم التنمية المستدامة في العالم الثالث نتيجة تعتبر الكثير من السياسات التنموية المطبقة فيه والتي أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية، وكذلك اتساع الفجوة الاجتماعية في عدد كبير من الدول.

وفي عام 1976 تم وضع تقرير شامل قدم إلى نادي روما حول إعادة صياغة النظام العالمي وتناول موضوع غاية في الأهمية بالنسبة للأجيال الحالية والقادمة[2].

وفيما يلي التسلسل التاريخي لبروز فكرة التنمية المستدامة[3]:

- 1968: إنشاء نادي روما الذي دعا إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.
- 1972: تم بلورة تعريف دقيق حول التنمية المستدامة في تقرير برونتلاند.
- 1982: وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقرير عن حالة البيئة العالمية، حيث أشار أن 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية مهددة بالانقراض.
- 1992: على غرار الكوارث الصناعية التي كانت في العالم، تم الانتباه إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة وانعقاد قمة الأرض وظهور ما يسمى بـــ (أجندة القرن 21).

[1] علاء محمد خواجة، **العولمة والتنمية المستدامة**، المؤسسة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص414.

[2] المرجع نفسه، ص415.

[3] محمد الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص26.

- 2002: اجتماع أكثر من 100 رئيس دولة وعشرات الآلاف من المتخصصين في جوهانسبورغ والتوقيع معاهدة تضبط مساعي المحافظة على الموارد والتنوع البيولوجي.

الفرع الرابع: تعريف التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم المستحدثة على مستوى العالم وحتى الآن لم يتم التوصل إلى تحديد تعريف واضح وشامل، ومن أبرز هذه التعاريف ما يلي:

عرف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في 1987 على أنها:

"تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم[1]".

ولقد عرفها تقرير برونتلاند بأنها:

"التنمية التي تجيب عن حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر والاستجابة لاحتياجاتهم[2]".

كما تعرف التنمية المستدامة بأنها:

التنمية التي تقوم أساسا على وضع حوافز من التلوث وتقلل من حجم النفايات والمخلفات وتقلل من حجم الاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب وتحد من استهلاك الماء والموارد الحيوية[3].

وتعرف أيضا بأنها:

"تلك العلمية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة[4]".

تعرف كذلك بأنها:

"عملية تراكمية تتأسس على ما هو قائم، وتحقيقها هو بمثابة عملية بقدر ما هو هدف محدد، وهي ليست نشاطا من الأنشطة التي يترك أمر تحقيقها للمدى الطويل، بل هي كناية عن مجموعة من الأعمال القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، والأنشطة والممارسات التي تهدف إلى معالجة دواعي القلق الملحة، وفي نفس الوقت التطرق للمسائل الطويلة الأجل[5]".

---

[1] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص20.

[2] سناء محمد الجبور، **الإعلام البيئي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011، ص50.

[3] زكريا رواد، يونس الطويل، **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي**، دار زهوان للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص80.

[4] صلاح عباس، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010، ص49.

[5] محمد الطاهر قادري،**التنمية المستدامة في البلدان العربية**، حقوق مكتبة حسين العصرية للنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2013، ص55.

المطلب الثاني: التنمية المستدامة (خصائص، مبادئ)

الفرع الأول: خصائص التنمية المستدامة

من خلال تعاريف التنمية المستدامة يمكن استخلاص الخصائص التالية[1]:

- التمركز حول البيئة: يتم التمركز على ارتباط التنمية بالبيئة، حيث تؤخذ التكاليف البيئية في الاعتبار ضمن عناصر تكاليف المشروع.
- ذات بعد قوي: تتطلب التنمية المستدامة بعدا إستراتيجيا لارتباطها بالبشر والموارد النامية والتلوث الذي لا يعرف الحدود السياسية بين الدول فينتقل عبر الماء، والهواء والكائنات الحية.
- الاهتمام بنوعية حياة الإنسان : فالتنمية المستدامة تنمية إنسانية بالدرجة الأولى، تهتم بالارتقاء بالإنسان من كافة الجوانب التي تحقق سعادته الحقيقية.
- تنمية متوازية: توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة في نفس الوقت، بما يكفل تحقيق التوازن بين أنشطة الإنسان والبيئة بأبعادها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية لتحسين فرص حياة الإنسان في حاضره ومستقبله.
- البعد الزمني: فهي تنمية طويلة المدى تؤثر على الجيل الحاضر والأجيال القادمة.
- ذات بعد مستقبلي: فهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد.
- تلبية الحاجات الأساسية والضرورية: تتركز اهتمامات التنمية المستدامة على الإنسان وتلبية حاجاته الأساسية لتحسين نوعية حياته المادي والمعنوية.
- تنمية متكاملة : تراعي العبد البشري والحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع بضمان الحرية والمساواة والعدالة والارتباط الوثيق بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة حتى تنشأ مصطلح التنمية البشرية المستدامة.
- تنمية تحقيق تساوي الفرص:حيث تلبي الاحتياجات الإنسانية والفرص المتساوية للجميع.
- تنمية ذات بعد أخلاقي : ترتبط بفكرة العدالة والمشاركة المجتمعية والتكافل ومراعاة الفئات الضعيفة وتلبية احتياجاتهم.
- تنمية متعددة الأبعاد : تهتم بالجوانب المعنوية والمادية للإنسان فيؤخذ العبد الديني، الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، البشري والبيئي في إستراتيجية التنمية المستدامة، فهي حق من حقوق الإنسان في حياة طيبة وكريمة تكفل فيها حريته وأمنه على نفسه، فهي تنمية غايتها الإنسان.

[1] عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص76.

الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على مبادئ تم توضيحها من طرف البنك العالمي للإنشاء والتعمير وتتمثل فيما يلي[1]:

المبدأ الأول: تحديد الأولويات بعناية

اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد الطبيعية التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفاعلية.

المبدأ الثاني: الاستفادة من كل وحدة نقدية

كانت معظم السياسات البيئية مما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، وبدأ التأكد على فاعلية التكلفة وإفادة الجهود في هذا المجال في عدة مناطق من العالم، مما أدى إلى تطوير البحوث العلمية في هذا المجال الذي يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة وهو نهجا متعدد الفروع، ويناشد المتخصصين والاقتصاديين في مجال البيئة على العمل سريا من أجل تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي لمشكلات البيئة الرئيسية.

المبدأ الثالث: اغتنام الفرص وتحقيق الربح لكل الأطراف

تتضمن بعض المكاسب في مجال البيئة تكاليف ومفاضلات يمكن تحقيقها كمنتجات فرعية لسياسات ضممت لتحسين الكفاءة من الاستنزاف المفرط لمصادر الطاقة.

المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حينما يكون ممكنا

تعتبر الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق مثل رسوم الانبعاث وتدفق النفايات، ورسوم عمليات الاستخراج.

المبدأ الخامس: استخدام القرارات الإدارية والتنظيمية

ويكون بالعمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما ومقدرة، وتفرض ضرائب على الوقود وإدخال مبدأ الحوافز للتقليل من الأخطار البيئية.

المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص

وهذا باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية وذلك من خلال توجيه التمويل الخاص نحو أنشطة تحسين البيئة، مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

---

[1] منير خروف، أشرف الصافي، **التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والآفاق**، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، يومي: 17-18 ماي 2010، ص4.

المبدأ السابع: الاشتراك الكامل للأفراد

عند التصدي للمشكلات البيئية لبلدها، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة إذ شارك المواطنون المحليون في هذه العملية.

المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا

يجب على كل الحكومات الاعتماد على مبدأ التعاون والتضافر الجهود المشتركة بينها وبين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وغيرها وتنفيذ تدابير مكثفة للتصدي لمشاكل البيئة.

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفاعلية

إن مهمة الإداريين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلا أصحاب المصانع يستطيع خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 60% بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل مع استثمارات قليلة.

المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية

عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون أقل تكلفة بكثير وأكثر فعالية من العلاج، وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البيئة التحتية، وأصبحت معظم البلدان تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجيات المتعلقة بالطاقة.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:

تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

- احترام البيئة الطبيعية:

تركز التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاطات السكان البيئية وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

[1] إلياس بوجمادة، **حماية البيئة وأثره على التنمية المستدامة في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول اقتصاد البنية وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، يومي: 21-22 أكتوبر 2008، ص10.

- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:

وذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها، وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف للمجتمع:

تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المستحدث منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن هذه المخاطر والآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

- إحداث تغيرات مستمرة ومناسبة في حاجات وأولويات المجتمع:

وذلك بطريقة تلاءم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

وقد وضع البنك الدولي للإنشاء والتعمير الأهداف التالية [1]:

- الاندماج المتكامل: أي اندماج اهتمامات الحفاظ على الحيوية والتنوع في مجمل أعمال المجتمعات البشرية، وكذلك الأنواع وكل النظم البيئية الطبيعية الأرضية والفضائية عبر إجراءات حماية جودة البيئة والإدارة المستمرة لاستثمار الحيوانات والنباتات واستهلاكها.
- تحسين العدالة الاجتماعية: أي تسهيل ابتاع الحاجات الأساسية للمجتمعات البشرية الحالية والمستقبلية، وتحسين جودة الحياة وتوفير فرص العمل للجميع وكذلك التعليم والخدمات الاجتماعيةـــ، والسكن الجيد واحترام حقوق وحرية الأفراد من خلال مشاركتهم في اتخاذ القرار.
- تحسين الفعالية الاقتصادية: أي تشجيع الإدارة المثلى للموارد البشرية الطبيعية والمالية بغية السماح لإشباع

[1] محمد مرعي مرعي، **دور الإدارة الرشيدة للحكومات المركزية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، المنظمة العربية لتنمية،البحرين، 2005، ص69.

حاجات المجتمعات البشرية من خلال تحملهم المسؤوليات للمؤسسات والمستهلكين إزاء السلع والخدمات التي ينتجونها ومن خلال إقرار السياسات الحكومية المقبولة مثل مبدأ التلوث باستخدام دفع الضرائب وحمل التكاليف البيئية والاجتماعية.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة(أبعاد، نظريات،استراتيجيات)

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق الترابط والاندماج بين مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، والتي تختلف كيفية تحقيقها باختلاف نظريتين متناغمتين ومتسقين حيث أن كلاهما يهدف إلى تلبية الحاجات الحالية دون المساس بحاجات الأجيال القادمة، ولتحقيق ذلك لابد من وجود استراتيجيات واضحة لتفعيلها أكثر.

المطلب الأول : أبعاد التنمية المستدامة

إن التعريفات المعالجة في النقطة الأولى للتنمية المستدامة تتضمن أبعاد متعددة ومتنوعة ومتداخلة فيما بينها، والتفاعل بين هذه الأبعاد من شأنه أن يساهم في تحقيق تطور ملحوظ بالنسبة للتنمية المستهدفة، ورغم تعدد الأبعاد فسوف نتطرق إلى أهمها:

الفرع الأول: الأبعاد الاقتصادية

تتطلب التنمية المتواصلة ترشيد المناهج الاقتصادية، حيث أظهرت العقود الأخيرة مأزقا تنمويا تمثل بشكل واضح في انقسام العالم إلى شمال غني وجنوب فقير حيث[1]:

أولا: حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية

فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة يلاحظ أن سكان الدول المتقدمة يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية أضعافا ما يستخدمه سكان الدول المتقدمة.

ثانيا: إيقاف تبديد الموارد الطبيعية

فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية.

[1] مبارك بوعشة، **أبعاد التنمية المستدامة مع الإشارة إلى تجربة هولندا**، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، يومي:21-22 أكتوبر2008، ص ص 6،7.

ثالثا: مسؤوليات البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته

تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة كما أن الدول الغنية لديها الموارد المالية التقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف.

رابعا: تقليص تبعية البلدان النامية

في ظل العولمة والانفتاح الدولي تستغل الدول الغنية قدرتها الاقتصادية الفائقة والتحكم في الأسواق العالمية، حيث تقوم بتخفيض استهلاك الموارد الطبيعية وفي نفس الوقت يحدث هذه البلاد من إيرادات تحتاج إليها.

خامسا: التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة

تعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمرة في مستويات المعيشة.

سادسا: المساواة في توزيع الموارد

وتعني التنمية المستدامة الحد من التعاون في المداخيل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية.

ثامنا: تقليص الإنفاق العسكري

كما تعني التنمية المستدامة تحويل الموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية إلى الإنفاق على احتياجات التنمية.

الفرع الثاني: الأبعاد البشرية

وتتمثل هذه الأبعاد في[1]:

أولا: تثبيت النمو الديمغرافي (ضبط السكان)

تعني التنمية المستدامة فيما يتعلق بالأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات.

ثانيا: مكانة الحجم النهائي للسكان

للحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته، لأن نمو السكان يؤدي إلى الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية.

ثالثا: أهمية توزيع السكان

كما أن لتوزيع السكان أهميته فالتنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية المساعدة على إبطاء أو تقليص حركة الهجرة إلى المدن.

---

[1] بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية –حالة الجزائر–**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،(غير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص-ص83-85.

رابعا: الاستخدام الكامل للموارد البشرية

تهدف التنمية المستدامة إلى استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع.

خامسا: أهمية دور المرأة

في كثير من البلدان النامية تقوم النساء والأطفال بالزراعات والرعي وجمع الحطب وبعبارة أخرى هي المدير الأول للموارد والبيئة في المنزل كما أنها أول من يقدم الرعاية للأطفال.

سادسا: الأسلوب الديمقراطي في الحكم

يعد الحكم الراشد على الصعيد الدولي أمر أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة فالتنمية بالمفهوم الواسع ارتفع إلى مستوى السياسة.

سابعا: فكرة العدالة الاجتماعية

تتضمن العدالة بين الناس والأخذ بيد الفئات المستضعفة والعدالة بين الأجيال.

ثامنا: المشاركة الجماعية الفاعلة

من الركائز الجوهرية لنجاح التنمية المتواصلة مشاركة الناس، المشاركة الفاعلة في مراحل التخطيط والتنفيذ للتنمية الوطنية، وتعتمد هذه المشاركة على القبول الاجتماعي.

تاسعا: ضبط السلوك الاستهلاكي للأفراد

تستكمل الوسائل الاجتماعية بضبط السلوك الاستهلاكي للناس، وقبول حدود رشيدة تبع عن حد الإسراف من الاستهلاك الراشد.

الفرع الثالث: الأبعاد البيئية

بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أنها تشمل على ما يلي[1]:

أولا: إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد

بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والجوفية أما الضغوط البشرية والحيوانية لأنها تضر بالغطاء النباتي، وهناك مصايد كبيرة للأسماء في المياه العذبة يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة.

[1] خديجة بن طيب هديات، لطيفة بن يوبا، **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدام** المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية الموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي :7-8 أفريل، 2008، ص ص11،12.

ثانيا: حماية الموارد الطبيعية

تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار.

ثالثا: صيانة المياه

التنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه.

رابعا: تقليص ملاحي الأنواع البيولوجية

التنمية المستدامة تعني أي تيم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإنهاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة وأن أمكن وقفها.

خامسا: حماية المناخ من الاحتباس الحراري

والتنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغيرات كبيرة في البيئة بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار، فالغطاء النباتي ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ.

الفرع الرابع: الأبعاد التكنولوجية

أما بالنسبة للأبعاد التكنولوجية فهي تتمثل في [1]:

أولا: استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية

تعني التنمية المستدامة التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقليص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد.

ثانيا: الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة

التنمية المستدامة تعني الأسرع بالأخذ بالتكنولوجيات المتاحة وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بغرض العقوبات على استخدام التكنولوجيات الأقل كفاءة والأكثر تسببا في التلوث.

ثالثا: المحروقات والاحتباس الحراري

كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا، فالمحروقات يجري استخدامها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء.

[1] إبراهيم بظاظو، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص126،127.

رابعا: الحد من انبعاث الغازات

وترمي التنمية المستدامة إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية وإيجاد مصادر أخرى لطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية.

خامسا: الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون

التنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض، وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون.

ويمكن توضيح ترابط بين أبعاد التنمية المستدامة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01): ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة

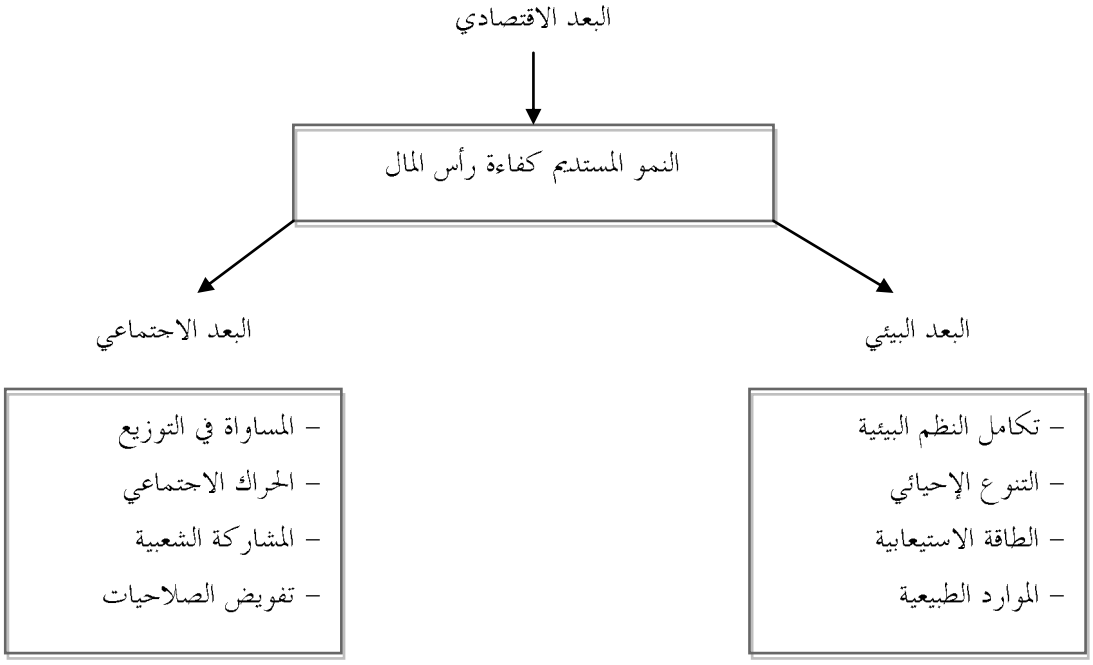

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليبها، تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 41.

المطلب الثاني: نظريات التنمية المستدامة.

ثمة مدخلين أو أسلوبين لمفهوم التنمية المستدامة واحد يتعلق بالتفاؤل حول الاستقامة البيئية بوصفها مقيدة بالاقتصاد والوطني، والآخر يتفاءل حول الاقتصاد الوطني بوصفه مقيدا بالاعتبارات المحيطية والبيئية.

فلقد عمل الاقتصاديون على ملاحظة ما إذا كان ملائما لقيام بخصم التكاليف والمنافع المستقبلية وإحلال رأس مال المصنوع من قبل البشر محل الموارد الطبيعية المتناقصة.

وبتطور الجدل الاقتصادي نتجت نظريتين متناقضتين للتنمية المستدامة، حيث أن كلا النظريتين متناقصتين مع إشباع الحاجات الحالية بدون المساومة على قابلية الأجيال المستقبلية أنت تصل إلى تحقيق حاجاتها، وتختلف النظريتان في كيفية تحقيق التنمية المستدامة حيث تتمثل في[1]:

الفرع الأول : نظرية الصيغة الضعيفة للاستدامة (المتمركزة حول الإنسان)

لقد تطورت هذه النظرية من النماذج الاقتصادية في النمو والتغيير التكنولوجي في سياق مواد محدودة، والعنصر المركزي في الصيغة الضعيفة للاستدامة هو الافتراض الذي ينص على أن رأس المال المصنوع من قبل البشر يمكن أن يحل محل رأس المال الطبيعي، والخدمات التي توفرها الأنظمة، ّغن مفهوم الصيغة الضعيفة للاستدامة كان قد طور من عمل مبكر لسولو في عام 1992، أن الخط المستدام للاقتصاد الوطني هو الخط الذي يسمح لكل جيل مستقبلي بالفرصة نفسها التي حصلت عليها الأجيال السابقة له، ويرى ريبيتو أن جوهر فكرة الاستدامة هو أن مفهوم القرارات الحالية يجب أن لا يمنع أو لا يقف بوجه آفاق المحافظة على مقاييس مستوى المعيشة المستقبلية وتحسينها، فالاهتمام بمسألة الموارد الطبيعية محدودة، وهناك قليلا من الإحلال بين أنواع مختلفة من الموارد الطبيعية والمصنوعة من قبل البشر عندئذ فإن الاستهلاك الفردي ربما لا يكون مستداما في عالم مع زيادة عدد السكان على نحو مستمر، وحسب رأي داسجوبتا وهيل فإن إحلال رأس المال المصنوع من قبل البشر محل رأس المال الطبيعي عملية متواصلة وممكنة عندئذ فإن الموارد الطبيعية لا تشكل قيدا على السكان والنمو الاقتصادي وحتى في حالة غياب التقدم التكنولوجي في عام 1977 طور هارتووك منظورا للإدخارات على الاستثمار يساعد في ربط نظرية النمو الاقتصادي مع مفهوم الصيغة الضعيفة للاستدامة، في ظل قاعدة هارتووك فإن المكاسب التي يتمتع بها المجتمع من استغلال المورد الطبيعي الناضب يجب أن يعاد استثمارها في رأس المال الطبيعي أو رأس المال المصنوع من قبل البشر عبر الزمن، وبإتباع قاعدة المنفعة – التكاليف فإن إحلالا مثل رأس المال المصنوع من قبل البشر محل رأس المال الناضب مبررا طالما أن الزيادة في القدرة الإنتاجية لرأس المال المصنوع من قبل البشر أكثر من أن يعوض الخسارة في القدرة الإنتاجية من رأس المال الطبيعي.

[1] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص-ص361-363.

الفرع الثاني: نظرية الصيغة القوية للاستدامة (المتمركزة حول البيئة)

إن إحلال بدائل تكنولوجية محل البيئة الطبيعية لا ينظر له على نحو واسع لوصفه أو بكونه متسقا أو متناغما مع التنمية المستدامة، يرى فيكتور أن كلما كانت مسألة إحلال رأس مال مصنوع محل موارد ناضبة أو بيئية متدنية النوعية سهلا كلما قلت الحاجة إلى الاهتمام حول قدرة البيئة على استدامة التنمية.

لقد تطورت نظرية الصيغة القوية للاستدامة من العلم البيئي وأكدت على الضرورات البيئية لحمل القدرة والتنوع الإحصائي والتمامية أو الرجوعية الحيوية، ومن هذا المنظور فإن رأس المال البشري لا يمكن أن يكون بديلا للخدمات الحيوية التي توفرها الأنظمة البيئية والحجج التي تدعم نظرية الصيغة القوية للاستدامة هي كما يلي:

- **عدم اليقين:** إن ما يترتب على تناقص رأس المال الطبيعي ومدى تعقد وظيفة أنظمة البيئة غير ممكن التنبؤ بها وهذا الوضع يقترح الحذر، إننا لا نستطيع أن نتنبأ بمضامين لأفعال الحالية أو الجارية بصيغة كيف تلك الأفعال أن تضر برأس المال الطبيعي ولذلك لا تستطيع أن تقرر المستوى الملائم من الاستثمار في رأس المال الذي يضيفه البشر المطلوب من الصيغة الضعيفة للاستدامة لتعوض عن الضرر الطي أصاب رأس المال الطبيعي.
- **عدم الانعكاس:** ثمة العديد من أفعالنا نحن البشر مثلا الأفعال التي تؤدي إلى انقراض أصنافا من الحيوانات أو تؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الكون لا يمكن أن تهمل، فتدمير أشكالا معينة من رأس المال الطبيعي مثل التنوع الإحيائي غير قابل للانعكاس بينما رأس المال المصنوع من قبل البشر يمكن إعادة بناؤه من جديد على الرغم من أنه من نحو دائم فإننا لا نملك المعلومات على نحو كافة للأسعار النسبية التي سوف تعطي لرأس المال الطبيعي ورأس المال المصنوع من قبل البشر ولذلك ليس لدينا طريق يفي بالحاجة إلى مقياس صيغة الاستدامة.
- **الحجم:** بدلا من علاقة السبب بالتأثير المستمر والتي افترضت في نظرية الصيغة الضعيفة للاستدامة ربما يكون لدينا حالات عدم استمرارية وتأثيرات العتبة، على سبيل المثال أن فقدان صنف أو نوع واحد من الحيوانات ربما يكون له تأثير صغير على النظام البيئي بينما فقدان صنف أو نوع آخر ربما بسبب انهيار في النظام البيئي نفسه.

وخلاصة القول أن نظرية الصيغة القوية للاستدامة تميز بالرؤية التي تقول أن هناك إحلالا قليلا جدا بين رأس المال المصنوع من قبل البشر ورأس المال الطبيعي بصيغ التدفق من الخدمات التي يستطيع رأس المال أن يوفرها.

المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية المستدامة

تتمثل عناصر إستراتيجية التنمية المستدامة فيما يلي[1]:

أولا: ثبات عدد السكان

تستند فكرة ثبات عدد السكان إلى أن الزيادة السكانية في كثير من أنحاء العالم تتم بمعادلات لا يمكن لقاعدة الموارد الطبيعية المتاحة في تلك المناطق حملها، كما أنه لا يمكن لأي تحسينات في البيئة الأساسية الخدمية (المستشفيات، المدارس، الجامعات، النوادي الثقافية ودور السينما والمسارح)، البنية الاقتصادية (البنوك، الطرق، الجسور، وسائل النقل، الشرطة، وسائل الإطفاء) والبنية الثنائية الهدف (خدمية واقتصادية) أن تتحملها، وإلى هنا تتجلى أبرز مظاهر المشكلة السكانية في العالم العربي في عدم التناسب بين الحجم الكلي للسكان وقاعدة الموارد الاقتصادية المتاحة والتركيب العمري للسكان (غلبة صغار السن على التركيب السكاني) وهذا ما يترتب عليه الضغط على قاعدة الموالاة الاقتصادية وهو ما يدعو إلى ضرورة ضبط معدلات النمو السكاني.

ثانيا:أشكال جديدة من التقنية

لقد أدى استهلاك الطاقة المفرط في الدول الصناعية، وخصوصا البترول إلى خفض اجل نفاذ هذا المورد في كثير من الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط عموما ودول الخليج خصوصا، و لم يكن هذا الاستهلاك المفرط إلا نتيجة لأنماط التصنيع الكثيفة لاستخدام الطاقة التي أنتجت الملوثات (الإنبعاثات الغازية) بكل تأثيراتها الضارة.
إن استخدام التقنيات في الصناعات المتعددة على الديزل والمازوت كمصدر للطاقة سواء لأغراض صناعية أو أنشطة النقل هو المسبب الرئيسي في انبعاثات أكسيد الكبريت ذات الآثار الصحية الوخيمة على سكان المدن، كما أن زيادة عدد المركبات في مدن الدول النامية أدى إلى زيادة انبعاثات الكربون والرصاص في هواء تلك المدن كذلك فإن إلقاء المخلفات الصلبة والسائلة لكثير من المصانع المنتشرة في العالم المجاورة لمجاري الأنهار قد تسبب في نقص المزيد من أشكال النفاية التي تصون وتضمن تأخير اجل نفاذ الموارد الطبيعية غير المتجددة.

ثالثا:تقنين النفايات ومنع التلوث

بعد تلوث سطح الأرض ظاهرة قيمة قدم الإنسان نفسه، فالفضلات تنتج عن الإنسان ونشاطه لتستقر على سطح الأرض، وتشوه جماله ويسبب الأمراض المعدية وتتكون النفايات من نفايات المنازل (مواد مستهلكة، بقايا أطعمة،

[1] محمد سمير مصطفى، **إستراتيجيات التنمية المستدامة (مقارنة نظرية وتطبيقية) على الموسوعة العربية المعرفة من أجل التنمية المستدامة** ، الدار العربية للعلوم، المجلد الأول، الطبعة الأولى، 2006، ص-ص447-454.

معلبات فارغة...إلخ) إضافة إلى نفايات البناء والهدم والفضلات الآدمية والحيوانية الصلبة، ولقد ساعد عدد من العوامل على تحفيز مشكلة النفايات الصلبة في كثير من الدول النامية مثل:

- معدلات الزيادة السكانية المرتفعة.
- وجود المقالب العامة للقمامة والنفايات الصلبة وسط الكتل السكانية.
- العوامل السكانية (غياب التربية البيئية) تدني الوعي بالصحة العامة.
- ضعف وتخلف نظم جمع وتدوير المخلفات الصلبة في كثير من الدول النامية.

وعليه لابد من تطوير التقنيات التي تهدف إلى تقليل النفايات ومنع التلوث في المناطق الحضرية وذلك عن طريق:

- إدخال تغيرات على المدخلات المختلفة للصناعة واستبدالها بأخرى.
- إدخال تعديلات على التقنيات المستخدمة وعزل موارد تدفق النفايات وهذا كله من أجل حماية الصحة العامة والحفاظ على البيئة.

رابعا:الإدارة المتكاملة للنظم البيئية

الإدارة المتكاملة هي توليفة من كل المعارف والمهارات التي تعمل معا بهدف الوصول إلى أحسن الأوضاع واستمرارها مع الزمن وعدم انقراضها، ولقد اتضح في البداية مصطلح النظام البيئي للدلالة على المكان الذي يضم كل العوامل المادية التي تكون ما نطلق عليه البيئة وإزاء الخلل المتزايد في توازن البيئة بسبب نشاطات الإنسان الجائرة كالصيد والرعي الجائر واستهلاك الأراضي الزراعية لأغراض النمو الحضري ومن هنا برزت أهمية الإدارة المتكاملة للنظم البيئية.

وذلك من خلال:

- تحرير مصادر الخطر والتهديدات البيئية.
- طرق التعامل مع أشكال التهديدات البيئية.

خامسا:الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية

تنقسم الموارد الطبيعية التي يحولها الإنسان للثورة إلى مجموعتين:

الأولى موارد متجددة منها: الغابات، المراعي، الزراعة، والثانية: موارد طبيعية غير متجددة وهي مخزونات البترول والغاز الطبيعي والفحم وخامات المعادن والمياه الجوفية وكل هذه الموارد ملك للأجيال الحاضرة والمستقبلية وهناك جدل واسع حول ما إذا كانت الموارد الطبيعية نعمة أو نقمة، ولقد أثبتت دراسة موسعة أجراها البنك الدولي على الموارد الطبيعية في أمريكا اللاتينية أن المفتاح الأساسي للنجاح هو استكمال الموارد الطبيعية بمؤسسات قوية ورأس

المال البشري والمعرفة ولهذا لابد من تطوير المؤسسات والمشاركة بين المصالح المتضاربة والشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والحد من حدوث الفقر حتى تعزز التنمية المستدامة.

سادسا:تحديد طاقة استيعاب النظم البيئية

للبيئة قدرة على استيعاب التغيرات التي تطرأ عليها نتيجة للنشاط البشري، فإذا تعدت هذه التغيرات حدود الاستغلال والطاقة الطبيعية لهذه الأنظمة فإن النتيجة التي تترتب عليها في وجود شرخ في هذه الأنظمة الهشة لا يمكن إصلاحه أو تعويض خسائره أصطلح على تسميته التلوث وعلى ذلك يجري عدد من دول العالم دراسات وطنية لتحديد طاقة استيعاب مواردها الأرضية والبحرية بالنسبة إلى حجم السكان ومن اجل التصدي للتهديدات البيئية التي تؤدي إلى الخلل المتزايد بين طاقة الأرض على إنتاج الغذاء واستيعاب السكان.

سابعا:تحسين الأسواق وبناء مؤسساتها

تغيب المؤسسات والأسواق في كثير من البلدان النامية، ومن ثم تدعو الضرورة إلى بناء المؤسسات من تصحيح اختلالات هذه الأسواق وتصحيح آلياتها فالقطاع غير الرسمي الذي يضم الباعة الصغار، يمارس معاملات بسيطة عائدها صغير ولا توفر لهم الحد الأدنى من العيش في أكثر الأحيان.

لكن الشركات متعددة الجنسيات ذات القدرة التنافسية العالية في أن تنتج أكثر وبتكلفة أقل وجودة أكبر تمكنت من أن تبيع أكثر وتتحول إلى السلع العالمية التقنية التي تمكنها من النفاذ في السوقين المحلية والعالمية وبما أن المؤسسات هي قواعد ومنظمات وآليات للتنفيذ فيجب أن تقوم بوظائفها على أكمل وجه حتى تساهم في نجاح الجهود التنموية.

ثامنا :التعليم والتربية البيئية وتغيير الاتجاهات.

بلغ معدل الكتابة والقراءة بين البالغين (15 عاما فأكثر) عام 2000 نحو 37.7 في الدول النامية 61.5 في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وإذا أخذنا هذا المستوى المتدني لتعليم الكبار من أجل زيادة المؤشرات التنافسية (رأس المال البشري) وتحسين أوضاع التعليم لجميع المواطنين ويستلزم هذا البحث عن أنماط تعليمية غير تقليدية تهدف إلى التربية البيئية التي من شأنها توجه السلوكيات المجتمعة نحو التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: التنمية المستدامة (مؤشرات، آليات التمويل، الجهود الدولية المبذولة لتحقيقها)

أقرت قمة الأرض التي انعقدت في البرازيل سنة 1992 بأهمية مؤشرات التنمية المستدامة،كما تم وضع آليات تمويل التنمية المستدامة موضع المنافسة خاصة أمام التوزيع غير المتكافئ للثروات الطبيعية، ولتفعيل هذه الأخيرة يجب حشد وحصر مختلف الجهود الدولية لتحقيقها.

المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة

انبثقت عن لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي أصدرت في سنة 1996 كتابا بعنوان "مؤشرات التنمية المستدامة: الإطار العام والمنهجيات"، يتضمن هذا الكتاب قائمة بحوالي 130 مؤشرا مصنفة إلى أربع فئات رئيسية: اقتصادية، اجتماعية، بيئية ومؤسسية.

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية

وتتلخص المؤشرات الاقتصادية فيما يلي:

أولا: الهيكل الاقتصادي

يشكل كل من التجارة والاستثمار عنصرين أساسيين في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ومن المسائل الضرورية لمساعدة الدول النامية على بلوغ أهداف التنمية المستدامة، تحسين إمكانيات الوصول إلى الأسواق، تحويل الموارد المالية، نقل التكنولوجيا، وترتبط كافة هذه المسائل ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي أو انعدامه وتتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية فيما يلي[1]:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- نصيب الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي.
- الميزان التجاري للسلع والخدمات.
- نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- مجموع المساعدة الإنسانية الرسمية الممنوحة أو المستلمة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

[1] عز الدين بوشوك، شعيب أنشي، **التنمية المستدامة ودوافع الاهتمام بها** ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي لحي فارس، المدية، يومي: 06-07 جوان 2006، ص6.

ثانيا: أنماط الاستهلاك والإنتاج

تمثل أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، خصوصا في الدول المتقدمة صناعيا، السبب الرئيسي للاستفادة المستمرة للموارد الطبيعية والتدهور المتواصل للبيئة العالمية، فالاستهلاك والإنتاج في الدول النامية حاليا ومستقبلا، ويمكن ذكر المؤشرات الخاصة بأنماط الاستهلاك والإنتاج فيما يلي[1]:

- مؤشر كثافة استخدام الموارد.
- مؤشر كثافة استخدام الطاقة.
- مؤشر توليد النفايات الصلبة.
- مؤشر توليد النفايات الخطرة.
- مؤشر توليد النفايات المشعة.
- مؤشر توليد النفايات وإعادة استخدامها.
- مؤشر نصيب الفرد من المسافة المقطوعة بحسب وسيلة النقل.

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية

تتمثل المؤشرات الاجتماعية فيما يلي:

أولا: العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية هي إحدى القيم الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة وتشمل العدالة مدى الأنصاف والشمول اللذين توزع بهما الموارد وتمنح الفرص وتتخذ القرارات وتتمثل المؤشرات الخاصة بقياس العدالة الاجتماعية طبقا لقائمة مؤشرات التنمية المستدامة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كالتالي[2]:

- النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر.
- رقم جيني القياسي لتفاوت الدخول.
- معدل البطالة.

[1] بهاز الجيلاني، **مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة** ، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص99.

[2] باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة** ، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الطبعة الأولى، 2003، ص211.

ثانيا: الصحة

يوجد ارتباط وثيق بين التنمية المستدامة والصحة، فالإمداد بكل من المياه والصرف الصحي والتغذية السليمة يسهم في كفالة الصحة للسكان كما أنه لا يمكن للتنمية أن تتحقق أو أن تستدام عندما تكون نسبة كبيرة من السكان لا تتوفر لها مرافق الرعاية الصحية الكافية.

وتتمثل أهم المؤشرات الصحية المرتبطة بالتنمية المستدامة كالتالي[1]:

- حالة التغذية للأطفال.
- معدل وفيات الأطفال دون الخامسة.
- العمر المتوقع عند الولادة.
- معدل انتشار وسائل منع الحمل.

ثالثا: التعليم

يعد التعليم بوصفه عملية مستمرة طيلة العمر، شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، كما يعد بشكله النظامي وغير النظامي عملية تتيح للبشر أفراد أو مجتمعات أن يحققوا كامل إمكانياتهم ومن أهم المؤشرات المرتبطة بالتعليم والمتعلقة بلجنة التنمية المستدامة ما يلي[2]:

- الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس الابتدائي.
- مستوى تحصيل البالغين في المرحلة الثانوية.
- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.

رابعا: الإسكان

يعد السكن أحد المكونات الضرورية للتنمية المستدامة، فتوافر السكن اللائق يسهم إسهاما كبيرا في جعل المستوطنات أكثر أمنا وعدالة وإنتاجية وصحة، ويهدف تقييم الأحوال الإسكانية والمعيشية، وضعت لجنة بازل التنمية المستدامة مؤشر المساحة الأرضية للشخص الواحد، وهو مؤشر رئيسي لتقييم التقدم المحرز فيما يرتبط بنوعية

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيشي، **مؤشرات الاستدامة البيئية وموقع دول مجلس التعاون الخليجي فيه** ، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 430، أبو ظبي، جويلية، 2006، ص29.

[2] بوزيد سايح، آثار **تطبيق النظام الجديد للتجارة العالمية على البيئة والتنمية المستدامة** ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني السابع حول تحرير التجارة الدولية والتنمية المستدامة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، يومي: 10-11 ماي 2010، ص18.

الإسكان، وبشكل هذا المؤشر جزءا من برنامج مؤشرات الإسكان التابع لمركز الأمم المتحدة المستوطنات البشرية وإطار التقييم القطري الموحد[1].

الفرع الثالث: المؤشرات البيئية

أما المؤشرات البيئية نذكرها فيما يلي[2]:

أولا: الغلاف الجوي

تشمل المسائل الجوية ذات العلاقة كلا من التغير المناخي، نوعية الهواء في المناطق الحضرية، استنفاذ الأوزون، وتشمل المؤشرات التي ترتبط بالغلاف الجوي والتي وضعتها لجنة التنمية المستدامة كما يلي:

- انبعاثات الغازات الدفيئة.
- استهلاك المواد المستنفذة للأوزون.

ثانيا: الأراضي

لا تتكون الأراضي من الحيز المادي والتضاريس السطحية فقط، وإنما تشمل أيضا ما يرتبط بذلك من المواد الطبيعية المرتبطة بالتربة والرواسب المعدنية، وتتمثل المؤشرات في موضوع الأراضي في الإطار الذي وضعته لجنة التنمية المستدامة كالتالي:

- مساحة الأراضي قابلة للزراعة والمخصصة لزراعة المحاصيل الدائمة.
- استعمال الأسمدة.
- الأراضي المتأثرة بالتصحر.

ثالثا: البحار والمحيطات والسواحل

تشكل البحار والمحيطات التي تمثل حوالي 70% من سطح الكرة الأرضية نظما إيكولوجية مرتفعة الإنتاجية علاوة على ذلك أن النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وعند مصبات الأنهار مهمة للتنوع البيولوجي وداعمة لبعض الموارد الطبيعية، وتتمثل المؤشرات الخاصة بالمحيطات والبحار والسواحل المرتبطة بالتنمية المستدامة كالتالي:

- درجة تركز الطحالب في المياه الساحلية.
- الحصيلة السنوية للصيد بحسب الأنواع الرئيسية.

---

[1] بوزيد سايح، آثار **تطبيق النظام الجديد للتجارة العالمية على البيئة والتنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2] مرزيق عاشور، قدور بن نافلة، **من التنمية البشرية إلى التنمية المستدامة** ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي يحي فارس، المدية، يومي: 6-7 جوان، 2009، ص9.

رابعا: المياه العذبة

تشكل المياه العذبة أحد العناصر الأساسية لدعم الحياة البشرية والنظم الإيكولوجية والتنمية الاقتصادية، وتتمثل مؤشرات المياه العذبة بجانبها النوعي والكمي حددتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كالتالي:

- السحب السنوي من المياه الجوفية والسطحية كنسبة مئوية من مجموع المياه المتوفرة.
- الطلب الحيوي – الكيميائي على الأوكسجين في الأجرام المائية.
- درجة تركيز الكلفيورم البرازي في المياه العذبة.

خامسا: التنوع الإحيائي

لا يقتصر التنوع الإحيائي على مجرد الاختلاف فيما بين الأنواع بل يشمل أيضا التباين الجيني داخل الأنواع، والتباين بين مجموعات الأنواع والنظم الإيكولوجية ويسهم التنوع الإحيائي للجينات والأنواع والنظم الإيكولوجية بنواتج وخدمات ضرورية لتحقيق رفاهية الفرد، وتتمثل مؤشرات التنوع الإحيائي المرتبطة بالنظم الإيكولوجية وأنواع الأحياء كالآتي:

- مساحة تل الإيكولوجية الرئيسية المنتقاة.
- المساحة المحمية منسبة مئوية من المساحة الكلية.
- مدى وفرة الأنواع الرئيسية المنتقاة.

الفرع الرابع: المؤشرات المؤسسية

هناك جملة من المؤشرات المعتمدة في المجال المؤسسي والتي يمكن إيجازها فيما يلي [1]:

أولا: الإطار المؤسسي

من الأمور اللازمة توافر الصكوك الملائمة على صعيدي القانون والسياسات بوصفها إطارا مؤسسيا لتشجيع التنمية المستدامة وتنفيذها، ومن السمات الخاصة بهذه الصكوك اشتمالها على تكامل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتشير المؤشرات الأساسية المشمولة في موضوع الإطار المؤسسي إلى مدى استعداد الدولة والتزامها بالتحول عن إتباع نهج قطاعي معجز إلى عملية متكاملة للتنمية المستدامة، والمؤشران المختارات هما:

- فالإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
- تنفيذ الاتفاقيات العالمية المصدق عليها.

[1] بوزاد عبد الرحمان الهيشي، مرجع سبق ذكره، ص30.

ثانيا: القدرة المؤسسية

قدرة الدولة على التقدم نحو التنمية المستدامة تحددها إلى حد كبير قدرة شعب هذه الدولة وقدرة مؤسساتها، ويمكن أن تقاس قدرة الدولة إمكانياتها البشرية والعلمية والتنظيمية والمؤسسية المرتبطة بالتنمية المستدامة، وتتمثل المؤشرات الخاصة بالقدرة المؤسسية والتي تقيس إمكانية الوصول إلى المعلومات فيما يلي:

- عدد أجهزة الراديو أو حسابات الانترنت لكل 100 فرد.
- خطوط الهاتف الثابت وأجهزة الهاتف المتحرك لكل 100 فرد.
- الاتفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- الخسائر البشرية والاقتصادية بفعل الكوارث الطبيعية.

وتلخص قائمة المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة التي أقرتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كما يلي:

الجدول رقم(01): قائمة المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة

المؤشرات	النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر
الاجتماعية	• تفاوت الدخول. • معدل البطالة. • نسبة متوسط اجر المرأة إلى اجر الرجل. • حالات الوفيات. • الحالات الغذائية للأطفال. • معدل الإلمام للقراءة والكتابة بين البالغين. • عدد الجرائم المبلغ عنها لكل 1000 نسمة. • معدل النمو السكاني.
البيئية	• استهلاك للمواد المستنفذة لطبقة الأوزون. • تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية. • استخدام المبيدات الحشرية. • استخدام الأسمدة.
الاقتصادية	• نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. • كثافة استخدام المواد. • مجموع المساعدات الإنمائية. • نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة
المؤسسية	• إستراتيجية رصينة التنمية المستدامة. • تنفيذ الاتفاقيات الدولية المبرمة. • عدد أجهزة الراديو واشتراكات الانترنت لكل 1000 نسمة.

المصدر: سحر قدوري الرفاعي، **التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية (إشارة خاصة للعراق)**، مداخلة ضمن المؤتمر العالمي حول، المنظورة الاقتصادية للتنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية، البحرين، 2007، ص28.

المطلب الثاني: آليات تمويل التنمية المستدامة

للقيام بتنمية ناجحة لابد للدولة أن تعتمد على مصادر مالية قادرة على تغطية نفقات المشاريع المخطط لها، ويمكن التمييز بين المصادر الداخلية أي الذاتية، وبين المصادر الخارجية إضافة إلى مصادر تمويل حديثة.

الفرع الأول: المصادر الداخلية

تمثل مصادر التمويل الداخلية جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة داخل الاقتصاد المحلي سواء كانت مستغلة أو غير مستغلة أو مستغلة جزئيا وتتمثل في[1]:

أولا: إدخارات القطاع العائلي

ويمثل الفرق بين الدخل المتاح بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك وتتمثل في:

- المدخرات التعاقدية كأقساط التامين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات والمؤسسات.
- الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد الذين يحتفظون بها في صورة نقد أو تأخذ شكل الودائع في صناديق التوفير سواء جارية أو آجلة.

ثانيا: إدخارات القطاع الأعمال

ويقصد به كافو المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الربح من مبيعاتها والتي تشكل بدورها مصدرا للادخار ويمكن هنا التمييز بين نوعي من قطاع الأعمال الخاص والعام حيث:

- ادخار قطاع الأعمال الخاص يتمثل في أرباح المشروعات التي يمتلكها القطاع العام.
- ادخار قطاع الأعمال العام: هو عبارة عن الفرق بين السلع النهائية المنتجة وتكاليف إنتاجها.

ثالثا: الادخار الحكومي

يتحقق بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية كالضرائب التي تشكل نسبة كبيرة من مداخيل الدول النامية والمصروفات الحكومية.

الفرع الثاني: المصادر الخارجية

وتتمثل في التدفقات المالية الخارجية التي تسخر لتمويل التنمية المستدامة وهي كما يلي:

أولا: القروض الخارجية

يمكن تعريفها على أنها تلك المقادير التي تقدمها حكومة أو منظمة معينة تابعة لبلد معين لبلد آخر وضمن شروط يتفق عليها.

[1] سمير محمد عبد العزيز، **المداخيل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية** مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص104.

والقروض التي تستعمل في التنمية المستدامة تخصص لها مجموعة من الهيئات العالمية منها[1]:

- بنوك التنمية الدولية: وتعمل وفق لمبدأ الحصول على رؤوس الأموال العالمية كما يقوم عدد من الدول بإنشائها والمساهمة في رأس مالها.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: يعتبر أول مؤسسة مالية متعددة الأطراف تضع سياسة تمويلية للبيئة، واعتمد البنك الدولي عام 2001 على الإستراتيجيات البيئية لتوجيه أعمال البنك في مجالات البيئة ولهذه الإستراتيجية ثلاثة أهداف هي:
  - رفع مستوى المعيشة.
  - تحسين نوعية النمو.
  - حماية الموارد البيئية الإقليمية والعالمية المشتركة.
- بنك الاستثمار الأوروبي: ويمثل هذا البنك مؤسسة التمويل التابعة لدول الاتحاد الأوروبي حيث يقدم قروض لهذه الدول بهدف تمويل مشروعات رأي المال التي تتماشى مع أهدافه.

ثانيا: مبادلة الدين بالطبيعة

إن المديونية المفرطة تؤثر على التنمية المستدامة فعبئ الديون يؤدي بالكثير من الدول إلى استغلال أراضيها ومواردها بشكل مفرط وعليه تتوقف التنمية المستدامة في عدد كبير من البلدان النامية التي تعاني من ثقل المديونية على تخفيض هذا الدين.

ثالثا: المساعدات الدولية (المعونات الأجنبية)

ويمكن تعريفها على أنها التحويلات التي تتم وفق شروط مسيرة بعيدا عن القواعد والأسس التجارية السائدة وفقا لظروف السوق[2].

الفرع الثالث: مصادر تمويل حديثة

وضعت آليات تمويل التنمية موضع المناقشة وقد تمخض عن هذه النقاشات مجموعة من المقترحات لآليات جديدة للتمويل نذكر منها[3]:

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص190.

[2] عبد القادر محمد عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، دون بلد، 2000، ص ص236،237..

[3] عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سبق ذكره، ص363.

أولا: فرض الرسوم على حركة المضاربة المالية

تم اقتراح فكرة فرض ضريبة على الصفقات المالية الدولية * ذات المدى القصير، وتوجيه إيرادات هذا الرسم لفائدة تمويل التنمية، ويجلب هذا الرسم حسب الدراسات حوالي 166 مليار من الدولارات سنويا أي مرتين المبلغ الضروري للقضاء على الفقر، وقد تم تقديم الأرقام من طرف برنامج الأمم المتحدة.

ثانيا: آلية التنمية النظيفة

لقد كان ظهور آلية التنمية النظيفة بعد عقد مؤتمر كيوتو باليابان في ديسمبر 1998 وأسفر عن اتفاق بين 160 دولة يلزم الدول الصناعية بتقليل انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري، وقد بروتوكول كيوتو مجموعة من الآليات العلاجية منها آلية التنمية النظيفة لتخفيض انبعاث الغازات وهي:

أ –آلية تجارة الانبعاثات بين البلدان الصناعية: وتكون من خلال شراء الدولة ذات الانبعاثات الغازية الأكثر م ا زاد عن حصتها من الدول ذات الانبعاثات الغازية الأقل.

ب – البرامج المشتركة بين البلدان الصناعية والبلدان ذات الاقتصاديات الانتقالية: ويقصد بها الدول ذات الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، حيث تشترك الدولتان في التمويل وفي حصة الانبعاثات.

ج –آلية التمويل من خلال التنمية النظيفة: يحد من تخفيض الانبعاثات الغازية في الدول المتقدمة ارتفاع التكلفة لذلك يجري التعامل على قلة الانبعاثات الغازية في الدول النامية كسلعة تشتريها الدولة المتقدمة التي تؤيد انبعاثاتها عن حصتها المقررة، وهي تخضع للعرض والطلب في السوق، وعلى الدول النامية الترويج لبيع حصتها في الدول المتقدمة، وهذه الآلية أحد المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة للتوفيق بين الاقتصاد والبيئة، خصوصا أن اتفاق كيوتو ألزم الدول الصناعية المتقدمة أن تخفض انبعاثاتها الغازية و لم يلزم الدول النامية بذلك، وقد دخل بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ عام 2005.

المطلب الثالث: الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة

إن مقاربة التنمية المستدامة انطلقت من الاعتبارات البيئة، ولعل أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة، حيث تتطلب تنسيق جهود جميع الشعوب من أجل التنمية المستدامة.

* تم اقتراحها من طرف جيمس ثوبان، والذي حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1972.

الفرع الأول: مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في ستوكهولم 1972

خلال الفترة الممتدة من 05 إلى 13 جويلية 1972 تم عقد قمة الأمم المتحدة حول البنية الإنسانية في ستوكهو لم الذي كان بمثابة خطوة الاهتمام العالمي بالبيئة من خلال مناقشة الأمم المتحدة للمرة الأولى في هذا المؤتمر للقضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وفي هذا الحدث التاريخي تم تدارس العلاقة المتدهورة بين البيئة وسكانها، حيث وضعت قائمة بالمهام التي من شانها توطيد الصلة بين قضايا حقوق الإنسان والآثار البيئية المتزايدة الناجمة عن مجتمع بشري مستمر في التوسع الحضري والتصنيع، كما تم بحث قضايا مهمة، مثل ضبط التلوث، استعادة الغابات، التخطيط المتكامل للتنمية، النمو السكاني، التعاون الدولي والتعليم البيئي، كما قاد المؤتمر المعني بالبيئة البشرية إلى عرض التداخل فيما بين البيئة والتنمية الاقتصادية، وأكثر على أن العمل للحفاظ على البيئة البشرية وتحسينها ليس عملا من أجل الأجيال الحالية بل من أجل الأجيال القادمة أيضا، وأهم ما توصل إليه المؤتمر هو مبدأ الشراكة بين الدول كبيرها وصغيرها والمنظمات الدولية والأفراد والمؤسسات والجماعات في حماية وتحسين البيئة بأبعادها الكاملة[1].

الفرع الثاني: مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية– قمة الأرض– ريوديجانيرو 1992

انعقد هذا المؤتمر في 14 جوان 1992 في ريوديجانيرو بالبرازيل، ليتوج بالفعل توصيات تقرير برونتلاند التي كان من بينها دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة، كانت فكرة التنمية المستدامة في قلب وثائق ومقررات المؤتمر، الذي شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة والتنمية المستدامة تحت إشراف الأمم المتحدة، وعرف باسم قمة الأرض تدليلا على أهميته العالمية، وتعبيرا عن أهدافه التي تمثلت في وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول النامية والدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، مع نقل الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية واستمرار التلوث والاستنزاف المتزايد الذي تتعرض له الموارد الطبيعية بالإضافة إلى تخصيص إستراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار والملائمة بيئيا[2].

[1] رجب سعد السيد، **ستوكهولم، ريو، كيوتو، جوهانسبورغ، منعطفات كبيرة في رحلة قصيرة**، مجلة القافلة، العدد 01، المجلد 56، السعودية، 2007، ص37.

[2] ياسمينة زرنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006، ص177.

ومن النتائج الرئيسية التي تمخض عنها المؤتمر هو إفراز "إعلان ريو" حيث أكدت وثيقة المؤتمر على المبادئ التالية[1]:

- اعتبار قضية حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.
- تعاون دول العالم لإقامة نظام اقتصادي يراعي تحسين أحوال البيئة ووقف تدهورها.
- سن التشريعات الفعالة بشان حماية البيئة بواسطة جميع الدول.
- سن الدول قانونا وطنيا يحدد المسؤولية والتعويض فيما يتعلق بضحايا التلوث وأضراره.
- رفع شعار أن المسؤول عن إحداث التلوث هو الذي يتحمل وحده من حيث المبدأ ثمن ومسؤولية هذا التلوث وما ينجم عنه من آثار وأخطار.
- حماية الشعوب التي تقع تحت وطأة السيطرة والاحتلال وذلك بتوفير الحماية للبيئة والموارد الطبيعية بها.

الفرع الثالث: مؤتمر الأمم المتحدة – القمة العالمية للتنمية المستدامة– جوهانسبورغ 2002

عقدت الأمم المتحدة مؤتمرها الثالث في جوهانسبورغ في جنوب إفريقيا في 26 أوت– 04 سبتمبر 2002 تحت عنوان "القمة العالمية المستدامة" وذلك لتبلور فكرة التنمية المستدامة في وثائقه على ركائز ثلاثة هي: الكفاءة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية صون البيئة وحمايتها [2]، وحظي المؤتمر باهتمام بالغ من قبل خبراء وأخصائيين التنمية والبيئة على الصعيد العالمي، حيث تأمل الكثيرون أن يؤدي هذا المؤتمر الجديد إلى تعزيز العمل البيئي والتنموي على الصعيد العالمي عبر الخروج بخطة عملية لمعالجة قضايا الفقر وتدهور الأوضاع البيئية، وخصوصا تلك المشكلات التي تواجه دول الجنوب النامية والأشد فقرا، كما عمل على تقويم مراجعة التقدم، لمحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 (أجندة 21) وتقييم ما تحقق من إنجازات في مجال البيئة والتنمية المستدامة، بالإضافة لاستعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر على الأهداف المسطرة[3].

لكن نتائج المؤتمر جاءت برأي الكثيرين مخيبة للتوقعات واعتبرت تراجعا عن السير الذي تم إنجازه في الماضي، وحكم عليه بالفشل وعدم قدرته على الوفاء بالآمال المعقودة عليه، وعجزه عن تقديم العلاجات الناجعة لحل جملة المشاكل البيئية والتنموية والإنسانية الملحة التي تحيط بكوكبنا،كذلك تعارضت مواقف الدول الكبرى الصناعية

---

[1] زكريا محمد عبد الوهاب طاحون، **إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف**، جمعية المكتب العربي للبحوث والبنية، القاهرة، 2005، ص54.

[2] عصام البدوي، **الحياة الأرضية والتنوع الحيوي** ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الثاني، الدار العربية للعلوم، الطبعة الثانية، بيروت، 2006، ص11.

[3] طارق راشي، **الاستخدام الكامل للمواصفات العالمية (الإيزو)، في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة،** رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص08.

وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من جهة ودول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى حول أهم القضايا المتصلة في مسألة الانحباس الحراري واتفاقية كيوتو، وخرج مؤتمر التنمية المستدامة بخطة عمل طويلة من أبرز بنودها ما يلي[1]:

- الإقرار بضعف التقدم المحرز منذ مؤتمر ريو سنة 1992.
- إعادة التأكيد على المقررات السابقة الخاصة بتمويل التنمية ومحاربة الفقر.
- التعهد بخفض عدد السكان المحرومين من الصرف الصحي وتوصيل المياه الصالحة للشرب لهم بحلول عام 2015.
- الطاقة: تعهد المشاركة بزيادة كفاءتها واستخدام الطاقة النفطية وتدعيم خطة عمل أفريقية لتوفير الطاقة لأكثر من ثلث سكان القارة خلال خمس سنوات وذلك لتعزيز استخدام الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة في الدول الفقيرة.
- الصحة: وافقت القمة على أنه بحلول العام 2020 سوف يتعين استخدام الكيماويات وتصنيعها بطرق لا تضر بالمجتمع والبيئة، وأكدت الدول مثل الولايات المتحدة على خطط للإنفاق على مشاريع الصحة والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والملا ريا ... وغيرها من الأمراض الفتاكة الأخرى.
- تبني وتمويل برامج لتحقيق الزراعة المستدامة.
- التنوع البيئي: تعهدت دول العالم بخفض الخسارة في التنوع البيئي بحلول 2004، وتقليل معدل انقراض الأنواع النباتية والحيوانية بحلول 2010، كما تعهدت بإعادة المصايد لأقصى إنتاجها المستدام وتأسيس شبكة من المناطق البحرية المحمية سنة 2015.

[1] طارق راشي، مرجع سبق ذكره، ص08.

خلاصة:

ركزت السياسات التنموية السابقة على الجوانب الاقتصادية والمالية وراهنت عليها لرفع رفاهية الإنسان، وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة فالتنمية المستدامة تتطلب تغييرا جذريا وجوهريا في هذه السياسات عن طريق تحقيق أهدافها وإحراز التقدم المتزامن مع أبعادها المختلفة، وهي الأبعاد الاقتصادية،البشرية، البيئية والتكنولوجية والتي تترابط فيما بينها ترابطا وثيقا، والإجراءات التي تتخذ في إحداها من شانها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر، والتنمية المستدامة كغيرها من النماذج التنموية المختلفة كان لابد لها من إيجاد بدائل تمويلية مختلفة تسمح لها بالسعي في مسيرتها نحو الأمام، لذا كانت في خدمتها بعض المصادر المختلفة بالإضافة إلى الطرق الحديثة والمبتكرة خصيصا لها.

وباعتبار العنصر البشري هو أهم ركيزة تقوم عليها التنمية المستدامة كونه العنصر الفعال والمحرك الرئيسي لها، فكان لابد من تنميته بالطريقة الصحيحة ليخدم مصالحها.

تمهيد:

يعتبر موضوع التنمية البشرية من أحدث المواضيع التي استحوذت على اهتمام الكثير من المفكرين والممارسين في مجال الإدارة فالثروة الحقيقية لأية دولة هم أناسها، ولذلك لابد من تهيئة بيئة تمكن الناس من التمتع بحياة طويلة وصحية وهدا جوهر التنمية البشرية.

ولتحقيق التنمية البشرية لابد من الاهتمام بالفرد وتحسين قدراته والاستثمار فيه من خلال الصحة والتعليم وتحسين مستويات المعيشة التي تساعده في تحقيق تطورات في جميع المجالات وبالتالي القدرة على الانتقال من رأس المال المادي إلى رأس المال المعرفي وهذا بهدف مواكبة أحدث التطورات لدلك تهتم التنمية البشرية وبالتالي تركز بدرجة كبيرة في دراستها على الأفراد الذين يمتلكون القدرة على التجديد والتطوير والإبداع.

وهو ما سوف يتم عرضه من خلال ثلاث مباحث حيث:

المبحث الأول: ماهية التنمية البشرية

المبحث الثاني: التنمية البشرية (مؤشرات، دليل قياسها، العوامل المحددة لها)

المبحث الثالث: التنمية البشرية المستدامة

المبحث الأول: ماهية التنمية البشرية

ظهرت التنمية البشرية في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث بدأ يستخدم هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية كما تجسد أكثر من أوائل التسعينات من القرن الماضي، وذلك من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتنمية البشرية

لقد نشأ علم التنمية البشرية في الولايات الأمريكية، ولكنها لا تبدأ من فراغ فقد بدأت جذورها في سلوكنا اليومي الواقعي أكثر من وجودها في عالم البحث والنظريات.

الفرع الأول: التنمية البشرية عند الكلاسيك وبعد الحرب العالمية الثانية

في هذه الفترة كانت التنمية تستخدم بالتوازي مع مصطلحات أخرى كالتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وبالتالي التركيز كان على الجانب الاقتصادي بالدرجة الأولى وهذا بهدف تعظيم الناتج القومي الإجمالي الذي سيؤدي حتما إلى زيادة الدخل الفردي الحقيقي وتحسين مستويات المعيشة آنذاك وعليه تم النظر إلى العنصر البشري في هذه الفترة كوسيلة للتنمية[1].

ومنذ فترة الخمسينات من القرن العشرين كان التركيز على تعظيم الناتج القومي الإجمالي، وهذا بهدف الخروج من النفق المظلم الذي عانت منه الدول بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتالي خروج الدول التي شاركت مصدومة من الدمار الاقتصادي والبشري الهائل.

ولقد اعتبرت الدول المستعمرة أن سيطرتها على المواد الأولية أو الثروات الطبيعية للدول المتخلفة يعتبر من الطرق المؤدية إلى ثروة الأمم[2].

ففي فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين غلب على مفهوم التنمية الطابع الاقتصادي وهذا بالتركيز على النمو الاقتصادي وتحقيق نمو سريع على اعتبار أن القضاء على الأمية وانتشار الأمراض وسوء توزيع الدخل في طريقها إلى الحل.

وفي نهاية فترة الستينات تبين أن العبرة ليست بسياسات زيادة الدخل وحدها، بل هي مرتبطة أيضا بسياسات توزيع الدخل والسياسات الراهنة إلى تحقيق حدة الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

وهذا ما أدى إلى صقل مفهوم التنمية المرتبط ارتباطا مباشرا بالنمو الاقتصادي إلى مفهوم التنمية المرتبط بأبرز الجوانب الهيكلية والاجتماعية والثقافية وكذا السياسية.

---

[1] رعد السامي عبد الرزاق التميمي،**العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي** دار دجلة، عمان، الطبعة الأولى، 2008،ص 43.

[2] علي الطراح غسان سنو، **التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة** دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004، ص19 .

وبالتالي وجب التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية فالتنمية تعتبر ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد أهم عناصرها.

الفرع الثاني: التنمية البشرية بين السبعينات والتسعينات من القرن العشرين

في هذه الفترة سرعان ما أخلي المدخل الاقتصادي السبل المدخل الاجتماعي للتنمية حيث ظهر الاهتمام بالتنمية البشرية لذلك فقد تم التركيز في هذه الفترة على قضايا الفقر من خلال منهج الحاجات الإنسانية الذي طرحه مؤتمر منظمة العمل الدولية، فجوهر الحاجات الإنسانية أن لا يمكن أن بعد بلدا متطورا إذا كان غير قادر على توفير الحاجات الأساسية مثل السكن واللباس وحد أدنى من التعليم لكل سكانه[1].

إلا أن فترة الثمانينات عرفت بفترة التنمية الضائعة وهذا خاصة في البلدان النامية والتي عرفت بـــ "ذلك الجزء من البشرية الذي فرض عليه التخلف وأستدل عليه ستار التخلف نتيجة لظروف تاريخية، اقتصادية، سياسية، اجتماعية[2]".

فالبلدان النامية عانت من اكبر الأزمات في هذه الفترة وبعد ذلك إلا الأسباب التالية[3]:

- التباطؤ الكبير الذي أصاب الاقتصاد الوطني.
- تفجر أزمة المديونية عام 1982.
- الأزمة النفطية وانخفاض أسعار النفط.

إلا أنه في أواخر الثمانينات أوضحت خبرة البلدان النامية أمر لم يكن في الحسبان الكثير من أنصار التعريف الاقتصادي الضيق للتنمية، وهذا من خلال ما حققته بعض البلدان النامية من معدلات متوسطة في النمو الاقتصادي، وكذا في مستويات الدخل القومي، إذن في هذه الفترة أعتبر التعبير الأكثر شيوعا هو تنمية الموارد البشرية، إلا أنه بداية التسعينات تنامى الوعي بقيمة الإنسان هدفا ووسيلة.

وبهذا تطور الفكر التنموي حيث أعيد التركيز على الإنسان من خلال إعادته إلى وضعه الصحيح وذلك ضمن بؤرة النشاط الاقتصادي، تضاعفت الجهود المبذولة قدراته لتحقيق العملية التنموية، ليتطور بعد ذلك مفهوم التنمية إلى تنمية الموارد البشرية ثم التنمية البشرية[4].

---

[1] محمد صالح تركي قريشي،**علم اقتصاد التنمية**، دار النشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 35.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره،ص ص178،179.

[3] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص48.

[4] هشام مصطفى الوصفي، **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية في النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006، ص05.

ويمكن تلخيص التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية في الجدول التالي:

الجدول رقم(02): التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية

المرحلة	الفترة	تطور التنمية
الأولى	منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الستينات من القرن العشرين	التنمية= النمو الاقتصادي
الثانية	من منتصف الستينات إلى منتصف السبعينات من القرن العشرين	التنمية= النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للثروة
الثالثة	بين منتصف السبعينات وأواخر الثمانينات	التنمية الشاملة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
الرابعة	منذ العام 1990 وحتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين	التنمية البشرية= النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للثروة + الاهتمام بجميع الجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

المصدر: يوسف بن يزة، **التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية في العالم العربي**، رسالة الماجستير في العلوم السياسية،(غير منشورة)، جامعة حاج لخضر،باتنة، 2010، ص28.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن التنمية انتقلت من المفهوم الاقتصادي الذي يركز على تعظيم الناتج المحلي الإجمالي بالدرجة الأولى إلى المفهوم الذي يركز على الفرد باعتباره الأداة والوسيلة في نفس الوقت لتحقيق التنمية.

المطلب الثاني: التنمية البشرية (تعريف، خصائص، أهداف)

قد تجاوزت التنمية البشرية مفهوم التنمية البشرية مفهوم النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية عن طريف ربط العلاقة بين البشر والتنمية، ليس فقط باعتبار البشر عناصر من عناصر التنمية بل أيضا باعتباره غاية التنمية.

الفرع الأول: تعريف التنمية البشرية

ظهر مفهوم التنمية البشرية في أواخر الستينات من القرن الماضي، ويعتبر مفهوم التنمية أكثر اتساعا وشمولا من النمو حيث يمكن تعريفها على أنها:

"التنمية البشرية هي مجموع الآليات والوسائل التي تجعل من الفرد مواطنا قادرا على تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية والاكتفاء الذاتي على صعيد الغذاء والمسكن والعمل والصحة[1]".

[1] عبد الحسن الحسيني، **التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة**، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، 2008، ص17.

ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1990 تعرف التنمية البشرية على أنها:

"عملية توسيع الخيارات أمام الأفراد[1]".

كما تعرف أيضا على أنها:

"عملية أو عمليات تحدث نتيجة تفاعل مجموعة ممن العوامل والمدخلات المتعددة والمتنوعة من اجل الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في حياة الإنسان، وفي سياقه المجتمعي وهي حركة متصلة تتواصل عبر الأجيال زمانا ومكانا[2]".

كما تعتبر أيضا "التوظيف الكفء للقدرات البشرية لجميع مجالات النشاط الإنساني[3]".

فهي بذلك: "إكساب الفرد وقناعات ومهارات ومعارف لتطوير الأداء والإنجاز[4]".

وفي الأخير يمكن القول بأن التنمية البشرية ترتكز على جانب حيث يهتم الأول بتحسين القدرات البشرية أما الثاني فيخص الانتفاع بهذه القدرات وذلك عن طريق المشاركة الفعالة للأفراد والتي تنعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: خصائص التنمية البشرية

تتميز التنمية البشرية بالخصائص التالية[5]:

- التنمية هي بالإنسان حيث ترتكز التنمية البشرية على تصحيح النظرة للإنسان من مجرد كونه رأسمال إلى اعتباره محور الأشغال في عملية التنمية إلى جانب إسهامه في هذه العلمية فهو الفعال والمسير لعملية التنمية، وهو الهدف من تجسديها أي أنه المستفيد من نتائجها.
- شمولية التنمية البشرية: إن معايير التنمية لقد تجاوزت المعيار الاقتصادي إلى جوانب أكثر شمولية واتساعا تتعلق بالجوانب السياسية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية وهي كلها تعبر عن احتياجات إنسانية لا يمكن الاستغناء عنها.

---

[1] إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2008،ص 353.

[2] عدنان داود محمد العذارى، هدى زوير مخلف ألدعمي، **الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية**، دار جرير، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 21.

[3] وسن عبد الرزاق حسن، **اضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي** دار الجامعة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص65.

[4] إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره،ص353.

[5] ريمة خلوطة، سلمى قطاف، **مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي والكفاءة الاستدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،يومي:07-08أفريل 2008،ص 24.

- كل الاحتياجات هي أساسية: إن الاحتياجات الإنسانية غير قابلة للتجزئة أو المفاضلة، فهي إذن كلها احتياجات أساسية متشابكة ومتكاملة فيما بينها، وإن العمل على تأمينها من شأنه أن يجسد إنساني الأفراد، كما أن فقدان أحدها قد يعيق توفير بقيتها.
- استدامة التنمية البشرية: فعملية التنمية البشرية تتطلب ضرورة الاستمرار والدوام لتلبية الحاجات الإنسانية التي لا يمكن اعتبارها حقل للجيل الحاضر فقط بل هو عملية متواصلة تستلزم مراعاة احتياجات وحقوق الأجيال المتعاقبة.
- على أساس الخصائص السابقة فقد اتسع مجال التنمية البشرية وتطورت التنمية إلى منا يعرف حاليا بالتنمية البشرية المستدامة.

الفرع الثالث: أهداف التنمية البشرية

يمكن تلخيص أهم أهداف التنمية البشرية في النقاط التالية[1]:

- توفير التسهيلات في الحصول على التعليم لجميع أفراد المجتمع، والعمل على القضاء على الأمية.
- توفير مناصب العمل والمساهمة في خلق الظروف المناسبة للعمل وهذا خاصة في المناطق الريفية بهدف القضاء على البطالة.
- تحسين مستويات الصحة وخاصة المتعلقة بصحة الأطفال دون سن 15 والنساء والحوامل.
- توفير المأوى لأفراد الدخول المنخفضة.
- القضاء على الجوع ورفع مستويات التغذية.
- الحد من وطأ الفقر.
- رفع مستوى معيشة الأفراد وهذا بزيادة دخول الأفراد.
- توفير لا الحرية السياسية والاقتصادية.

إلا أنه يمكن تلخيص أهم أهداف التنمية البشرية للألفية حسب ما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2003 كما يلي[2]:

1- استئصال الفقر والجوع الشديدين : والغاية هي من 1995 إلى 2015 إنقاص نسبة منتقل دخلهم من دولار إلى نصف دولار وكذا إنقاص نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف.

[1] أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، **التنمية وحقوق الإنسان**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 222.

[2] منظمة الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية، 2003، ص01.

- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل: الغاية هي ضمان للأطفال في كل مكان الصبيان والبنات على دخول مماثل، قادرين بحلول عام 2015 إلى إكمال المقرر التعليمي للمدرسة الابتدائية.
- الحفاظ على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة : الغاية هي إزالة الفراق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي وذلك خلال فترة لا تتجاوز 2015.
- تخفيض نسبة وفيات الأطفال :الغاية هي من عام 1990 إلى 2015 وذلك من خلال تخفيض وفيات الأطفال دون سن 15 سنة بمقدار الثلثين.
- تحسين صحة الأم: الغاية من عام 1990 إلى 2015 تخفيض معدل وفيات النساء أثناء الحمل والرضع نسبة ثلاثة أرباع.
- ضمان الاستدامة البيئية : الغاية دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه وعكس الاتجاه في خسارة المواد البيئية، وبحلول عام 2015 إنقاص نسبة فرصة الحصول على مياه الشرب الغير مأمونة إلى النصف.

المطلب الثالث:متضمنات التنمية البشرية

يؤدي التحسين في نوعية الموارد البشرية إلى زيادة إنتاجية العمل، وقد يتحقق ذلك عن طريق التعليم والتدريب والتكوين وتحسين الأوضاع الصحية والتغذية وعليه فإن عملية التنمية تستوجب عدة متطلبات منها:

الفرع الأول: التعليم ودوره في التنمية البشرية

يعتبر التعليم من بين العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل وذلك من خلال مهارات الأفراد التي تتعلق أساسا بمقدار دراية الأفراد كما يتعلمون، فالتعليم يشكل الأساس لبناء الإنسان ونمو شخصية عن طريق اكتسابه معلومات ومهارات تتعلق بأسس العلوم ومنهاجها ونظرياتها المختلفة، ويمكن تعريف التعليم على أنه العلمية التي تجري في مؤسسات متخصصة تسمى المدارس وهي بلا شك أهم أنواع تطوير المورد البشري من أوجه عديدة[1].

الفرع الثاني: التدريب ودوره في التنمية البشرية

زاد الاهتمام والتأكيد على الدور الذي يلعبه التدريب في جعل الموارد البشرية ذات قيمة وقدرات بالإضافة إلى المهارات والمعارف عالية المستوى لتمكينها من الابتكار والإبداع وتقديم الجديد ويقصد بالتدريب زيادة المهارات والمعرفة في مجالات معينة إضافة إلى كونه محاولة لزيادة وعي المتدربين بأهداف المؤسسة فيعرف بذلك على أنه النشاط

[1] علي محمد ربابعة، **إدارة الموارد البشرية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003، ص 53.

الخاص باكتساب وزيادة معرفة ومهارات الفرد لأداء عمل معين، حيث لا تقتصر مهمة التدريب على تخطيط وتوفير احتياطات المؤسسة من العمالة بل تشتمل أيضا عملية تحسين كفاءة العمالة عن طريق برامج مصممة[1].

الفرع الثالث: الصحة ودوره في التنمية البشرية

تعتبر الصحة ركنا أساسيا من أركان التنمية البشرية، لأنها نقطة الارتكاز التي يقوم عليها النشاط الإنساني، فالحماية من المرض والحفاظ على الصحة هما في صلب الرفاه البشري، فالصحة الجيدة وهي التي تمكن المرء من الاختيار والتمتع بالحرية وإحراز التقدم، أما تدهور الصحة في حالات المرض والإصابة والعجز فإنه يقلص من القدرات الإنسانية الأساسية وقد يؤدي إلى انتكاسات الأفراد.

ويقصد بالصحة: "توفير كافة الإمكانيات الوقائية والعلاجية الملائمة والكافية (كما ونوعا وتوزيعا) لضمان مستويات صحية لائقة، غياب الأصعدة الفردية والمجتمعية عموما لا يعتبر مجرد غياب المرض بمختلف مظاهره مساويا للصحة، بل إن مفهوم الصحة يتعدى ذلك ليشمل حالة كلية من الرفاه للصحة المادية والجسدية والعقلية والنفسية والاجتماعية للأفراد والجماعات في المجتمع[2].

الفرع الرابع : التغذية ودورها في التنمية البشرية

تلعب التغذية دورا رئيسا في التأثير على التنمية البشرية، لأنها تتحكم وتؤثر بعناصر المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية عن طريق تأثيرها على الصحة ونشاط الفرد والمجتمع من خلال الوقاية والعلاج ومساعدتها في الشفاء من المرض، والتغذية بمفهومها المبسط هي مجموع العمليات الحيوية التي بواسطتها يحصل الفرد على المواد الغذائية اللازمة لبناء أنسجة الجسم وتجديدها وأداء وظيفتها.

فسوء التغذية سيؤدي إلى تدهور الصحة، حيث يعد تهديدا دائما لصحة الملايين من البشر في دول النامية[3].

ويمكن تلخيص أهم مؤشرات التغذية في النقاط التالية[4]:

- متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية في اليوم.
- نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب والسكريات.
- متوسط نصيب الفرد من البروتينات في اليوم مقارنة بالاحتياطات المتعارف عليها.

---

[1] عمر وصفي عقيلي، **إدارة الموارد البشرية بعد استراتيجي**، دار وائل للنشر، مصر،2005،ص 438.

[2] نائل عبد الحافظ العواملة،**إدارة التنمية (الأسس، النظريات، التطبيقات العلمية)**، دار زهران للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 185.

[3] أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 227.

[4] إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم المتغير**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة،2003،ص ص 162،163.

الفرع الخامس: التكنولوجيا والتنظيم

إن وجود نظام للتعليم والتدريب له أهمية من أجل تقديم الباحثين الفنيين والمتخصصين الذين يعملون على خلق وتطبيق التكنولوجيا الحديثة، ومن الواضح أن لوجود طبقة المنظمين دور كبير في عملية التنمية حيث تجدر الإشارة إلى أن دور المنظم في الدول المتقدمة قد انتقلت في المشروعات الكبيرة إلى أعداد كبيرة من الأفراد وكذلك في الدول النامية حيث أن المنظم لازال مرتبط بأشخاص معينين ومن ثم فإن الافتقار إلى مثل هذه الطبقة لا يزال يقف عقبة أساسية في طريقة عملية التنمية في هذه الدول[1] .

المبحث الثاني: التنمية البشرية (مؤشرات، دليل قياسها، العوامل المحددة لها)

يتميز مفهوم التنمية البشرية بالشعب والتركيب لذلك يصعب قياسه بمؤشر وحيد أو مجموعة محدودة من المؤشرات الكمية ومن هنا تجسدت الأهمية الكبيرة لمؤشر التنمية البشرية، ويركز في قياس دليل التنمية البشرية على متوسط حسابي بسيط لحاصل جمع دليل العمل المتوقع ودليل التحصيل العلمي، ودليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

المطلب الأول: مؤشر التنمية البشرية

تمثل المؤشرات عموما دلالات على أمور أو أحوال معينة، وقد يصاغ هذا المؤشر في صورة كيفية كإبداء ملاحظة ما على أمر من الأمور أو في صورة كمية إحصائية تتطلب مرحلة من الدقة.

الفرع الأول: مفهوم مؤشر التنمية البشرية

يعرف مؤشر التنمية على أنه الأداة المركبة التي تهدف إلى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التنمية الاجتماعية باستخدامك سلم يتراوح بين القيمة 0 والقيمة 1[2]".

ويضم مؤشر التنمية البشرية ثلاث مجموعات[3]:

- الدخل: (دالة الرفاهية): يعبر عنه عادة بمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار.
- الصحة: وتقاس بطول الأجل (العمر المرتقب لدى الولادة).
- التعليم: ويقاس بمتغيرات وعهما معدل محو الأمية، ونسب التسجيل في المراحل التعليمية.

[1] محمد عبد العزيز عجاجمية، **التنمية الاقتصادية:مفهومها، نظرياتها، سياستها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 105.

[2] يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، **التنمية البشرية**، الملتقى الدولي حول فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، يومي: 09-10مارس 2004، ص 40.

[3] قوى بوحنيه، **تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات**،مركز الكتاب الأكاديمين، عمان، الطبعة الأولى، 2008،ص 131.

الفرع الثاني: أنواع مؤشرات التنمية البشرية

مفهوم التنمية البشرية هو مفهوم واسع وبالتالي يصعب قياسه بمؤشر وحيد أو مجموعة محدودة من المؤشرات الكمية، ولذلك فقد قامت الأمم المتحدة بوضع مجموعة من المؤشرات المكملة تجاوز عددها 80 مؤشر في مختلف التقارير منها[1]:

- دليل التنمية البشرية ويضم أربعة مؤشرات مثل العمر المتوقع عند الولادة.
- مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس ويضم ثمانية مؤشرات.
- مؤشر الفقر البشري ويضم إحدى عشر مؤشر.
- مؤشر التقدم في العمر ويضم خمسة مؤشرات.
- الملامح الأساسية للصحة ويضم عشرة مؤشرات.
- اختلال التوازن في التعليم ويضم عشرة مؤشرات.
- الأداء الاقتصادي ويضم ستة مؤشرات.
- الاتجاهات الديمغرافية ويضم سبعة مؤشرات.
- الأمن الغذائي والتغذية ويضم سبعة مؤشرات.
- الأمن الوظيفي ويضم سبعة مؤشرات.

المطلب الثاني: قياس دليل مؤشر التنمية البشرية

إن مؤشر التنمية البشرية عموما عبارة عن مجموعة من الإحصاءات التي تقيس درجة تطور البلدان.

الفرع الأول: دليل مؤشر التنمية البشرية

يبقى مؤشر التنمية البشرية مقياسا إجماليا لقياس التقدم في أبعاده الثلاثة الصحة والتعليم والدخل إلا أن تقرير التنمية البشرية الصادر في 2010 غير المؤشرات المستعملة لقياس التطور المسجل في ميادين الصحة والتعليم والدخل (مستوى المعيشة اللائق) كما يلي[2]:

[1] محمد عبد الرحيم، **التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي** ، المؤتمر العربي السادس حول التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، مصر،ماي 2007،ص 07.

[2] تقرير الأمم المتحدة الإنمائي عن إحصائيات التنمية البشرية، اللجنة الإحصائية الدورة الثانية والأربعون، 22-25 فيفري 2011، ص-ص04-06.

أولا: بالنسبة لقياس مستوى المعيشة اللائق

كان مستوى العيش الكريم يقاس تقليديا في الدليل عن طريق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يتجسد بتعامل القوة الشرائية بدولارات الولايات المتحدة، أما تقرير التنمية البشرية اعتمد إحدى التوصيات الواردة في التقرير الذي أصدرته مؤخرا لجنة قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي الداعية إلى الاستعاضة عن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

الدخل القومي الإجمالي هو الدخل الذي يجنى لمصلحة المقيمين في البلد، وهو يشمل التدفقات المالية الدولية، مثل التحويلات والمسافات باستثناء الدخل الذي يجنى في البلد لكنه يرسل إلى الخارج وعليه فإن الدخل القومي الإجمالي أداة بديلة أكثر ملائمة من الناتج المحلي الإجمالي لقياس الوضع الاقتصادي في البلد، وبالتالي احتسب المؤشر التحويلات المالية المتأتية من الخارج إلى جانب الإعانات الخارجية.

ثانيا: قياس المعرفة

كان دليل التنمية البشرية في السنوات الأخيرة يقيس المعرفة باستخدام معدلات إلمام البالغين بالقراءة والكتابة والنسب الإجمالية المسجلين في المدارس من الجنسين معا، فقد تم استعاضة هذين المقياسين بمقياسين جديدين يأخذان في الحسبان المدة الفعلية التي تم فيها ارتياد المدرسة والتي تم فيها ارتياد المدرسة والفترة المتوقفة للاستمرار في ارتيادها.

وحل متوسط سنوات الدراسة محل معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للراشدين البالغين سن 25 سنة أو أكثر، ومتوسط سنوات الدراسة ليس دائما مناظرا لجودة التعليم، لكنه وسيلة أفضل لقياس معارف الفرد من معدلات إلمام الراشدين بالقراءة والكتابة التي لا تقيس سوى القدرة على قراءة عبارات قصيرة وبسيطة وكتابتها.

وحلت السنوات المتوقعة لارتياد المدرسة، التي عرفت بعدد السنوات المتوقع أن يقضيها في المدرسة الطفل في سن الدخول إليها، محل النسبة الإجمالية المسجلين فيها الواردة في دليل التنمية البشرية وترتبط زيادة العمر المتوقع بزيادة احتمالات قضاء الأطفال سنوات أطول في المدارس وبزيادة بقاء الأطفال بصفة عامة في النظام التعليمي.

ثالثا:الصحة

دليل التنمية البشرية يقيس الصحة باستخدام متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

ويمكن توضيح مكونات دليل التنمية البشرية في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): شكل توضيحي لدليل التنمية البشرية

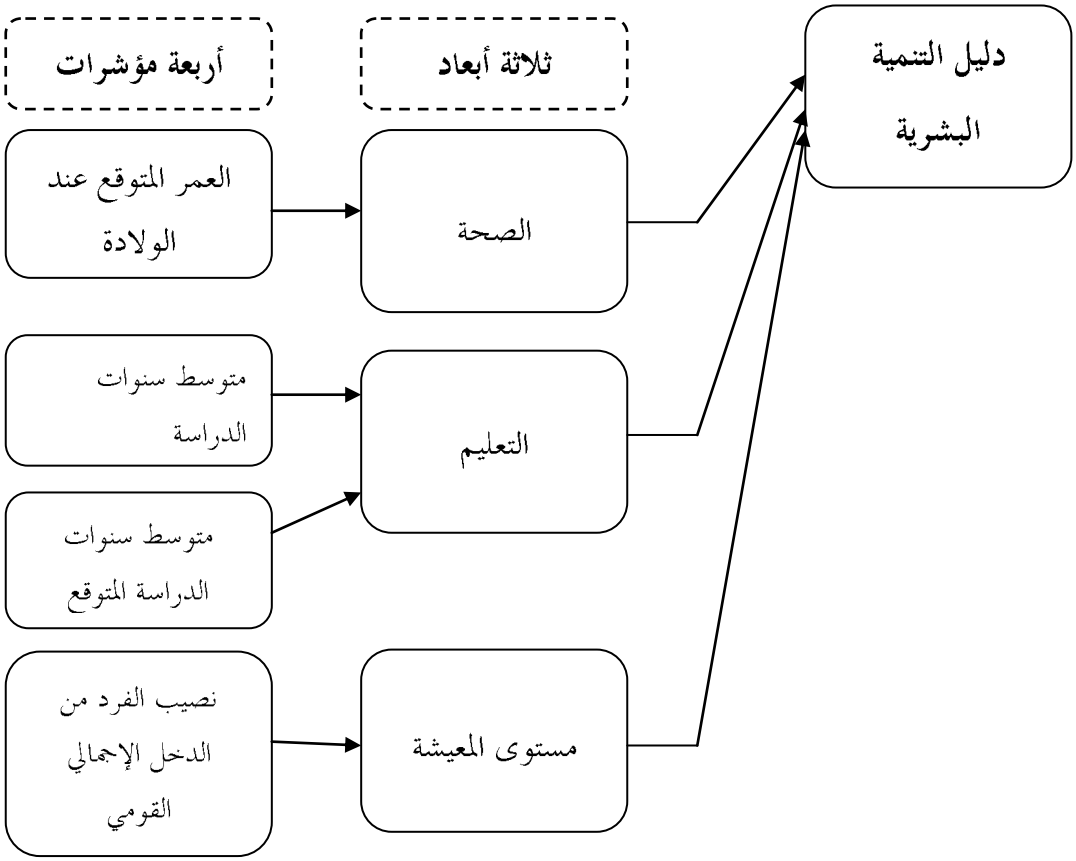

المصدر: منظمة الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2010، ص13.

من الشكل السابق يتضح أن دليل التنمية البشرية يتكون من ثلاثة أبعاد وأربع مؤشرات هي:

- مستوى المعيشة مرتبط بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.
- التعليم مرتبط بمتوسط سنوات الدراسة المتوقع ومتوسط سنوات الدراسة.
- أما الصحة فكانت مرتبطة بالعمل المتوقع عند الولادة.

ويمكن توضيح طريقة الحساب دليل التنمية البشرية فيما يلي:

-يبدأ تكوين الدليل بأدلة فرعية لكل بعد وتحدد قيمة قصوى وقيمة دنيا لكل مؤشر أساسي أي لمعالم المرجعية.

-وبعد تحديد القيمة القصوى والدنيا نحسب الأدلة الفرعية الخاصة بكل بعد على النحو التالي:

$$\text{قيمة البعد} = \frac{\text{القيمةالفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة}}$$

ففي بعد التعليم تستعمل المعادلة السابقة لكل من المتغيرين فيحسب المتوسط الهندسي للأدلة الناتجة ثم تطبق المعادلة السابقة ثانية على المتوسط الهندسي للأدلة باستعمال الصفر باعتباره المتوسط الهندسي الأدنى والأقصى للأدلة الناتجة عن الفترة قيد الدراسة كالحد الأقصى، ويعامل ذلك تطبيق المعادلة السابقة مباشرة على المتوسط الهندسي المتغيرين. ثم تجمع الأدلة الفرعية الثلاثة لكل بعد لتكوين دليل التنمية البشرية والذي يمثل المتوسط الهندسي للأدلة الأبعاد الثلاثة وهو ما أصطلح عليه بدليل التنمية البشرية الهجين.

كما تم تعديل دليل التنمية البشرية بعامل عدم المساواة حيث يوضح عدم المساواة في كل بعد من الأبعاد التي يشملها الدليل الأساسي فتقرير التنمية البشرية 2010 يقدم تقرير معدلا بعامل عدم المساواة كمقياس لمستوى تنمية البشر في مجتمعات تشهد حالات اللامساواة، فحيث تسود المساواة التامة تتساوى فيه قيمة دليل التنمية البشرية مع دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة، ودليل التنمية البشرية لشخص متوسط في أي مجتمع يكون أقل من دليل التنمية البشرية عندما يكون هناك عدم مساواة في توزيع الصحة والتعليم والدخل.

ويبين دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة التفاوت في أبعاد دليل التنمية البشرية عن طريق حساب متوسط القيمة لكل بعد من الأبعاد وفقا لمستوى عدم مساواة فيه، وتساوي قيمة دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة في أبعاد دليل التنمية البشرية عن طريق حساب متوسط القيمة لكل بعد من الأبعاد وفقا لمستوى عدم المساواة فيه، وتساوي قيمة دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة قيمة دليل التنمية البشرية الأصلي عندما تكون المساواة تامة بين الجميع، وتكون قيمة دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة أقل من قيمة دليل التنمية البشرية الأصلي في حالة وجود مساواة.

فدليل التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة لا يحسب متوسط التنمية البشرية في أي بلد استنادا إلى مؤشرات الصحة والتعليم والدخل فحسب، بل يحسب كيفية توزيع هذه التنمية ويعتبر دليلا لمستوى التنمية الفعلي والذي يأخذ في الحسبان عدم المساواة، والفارق بين دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة هو الفارق بين المستوى الفعلي للتنمية البشرية والمستوى المحتمل الذي كان يمكن أن يتحقق لولا عدم المساواة[1].

ويتم حساب دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة حسب ثلاث مراحل[2]:

[1] منظمة الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية،2010، ص87.

[2] المرجع نفسه، ص ص222،223.

1-قياس عدم المساواة في التوزيع:

يستند دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة إلى مجموعة مقاييس عدم المساواة الصادرة عن أتكنسون (1970)، ويحدد عامل الخاطرة بـــ ε واحد، وفي هذه الحالة يجري قياس عدم المساواة بحسب المعادلة التالية: $A = 1 - g/\mu$ حيث يمثل الرمز g المتوسط الهندسي، و μ المتوسط الحسابي في التوزيع وبالتالي تصبح المعادلة كما يلي:

$$Ax = 1 - \frac{\sqrt[n]{(x_1 + \ldots + x_n)}}{x} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots .^{1}$$

حيث يمثل تسلسل $(x_1 + \cdots + x_n)$ التوزيع في بعد المكاسب وتحسب قيمة Ax العمر المتوقع وسنوات الدراسة ونصيب الفرد المتاح من الدخل. ولا يقبل المتوسط الهندسي في المعادلة السابقة قيمة الصفر ولذلك في حالة متوسط سنوات الدراسة تزداد سنة واحدة إلى الأرقام المسجلة، وذلك لغرض حساب عدم المساواة وفي حالة الارتفاع أو الانخفاض المفرط في قيمة نصيب الفرد من الدخل القومي، تقتطع نسبة 0.5% من الخمس الأعلى في التوزيع للحد من تأثير القيمة المرتفعة جدا و يستعاض عن الدخل السالب أو المنعدم في الخمس الأسفل بالقيمة الدنيا وهي 0.5 % من توزيع الدخل الإيجابي.

2-تعديل أدلة الأبعاد وفق عامل عدم المساواة:

يعادل متوسط الإنجازات في بعد معين x، وفق عامل عدم المساواة على النحو التالي:

$$\overline{X^*} = \bar{x}(1 - Ax) = \sqrt[n]{x_1 + \cdots + x_n} \ldots\ldots\ldots\ldots .^{2}$$

وبالتالي يقلل $\overline{X^*}$ وهو المتوسط الهندسي الفعلي للتوزيع من قيمة المتوسط على أساس التفاوت في التوزيع وهو يركز على الجزء الأدنى من التوزيع وتحسب أدلة الأبعاد المعدلة بعامل عدم المساواة $|x$ بضرب أدلة أبعاد دليل التنمية البشرية x العامل $(1 - Ax)$ حيث Ax يمثل مقياس أتكنسون الذي ينطبق على هذه المعادلة:

و يستند دليل الدخل المعدل بعامل عدم المساواة I*Iincome إلى دليل الدخل القومي الإجمالي الغير معدل I^*income وبذلك يعبر دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة عن مجمل أثار عدم المساواة في الدخل.

[1] منظمة الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية،2010، ص222.

[2] المرجع نفسه،ص222.

[3] المرجع نفسه،ص222.

3-قياس الدليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة:

دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة يمثل المتوسط الهندسي لأدلة الأبعاد الثلاثة معدلة بعامل عدم الساواة.

يتم حساب دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة بالنسبة لدليل الدخل الغير معدل

$$\mathbf{IHDI^*} = \sqrt[3]{(\mathbf{1}-\boldsymbol{ALife}).\boldsymbol{Life}.(\mathbf{1}-\boldsymbol{AEducation}).\boldsymbol{IEducation}.(\boldsymbol{I}-\boldsymbol{AIncome}).\boldsymbol{I}.\boldsymbol{Income}}$$

$$IHDI^* = \sqrt[3]{IILife.IIEucation.I * IIncome}$$

و من ثم يحسب دليل التنمية البشرية على أساس دليل الدخل الفردي الغير معدل HDI^* فتكون القيمة لو توزعت الإنجازات بالتساوي على النحو التالي:

$$\boldsymbol{HDI^* = \sqrt[3]{ILife.IEucation.I^*IIncome}} \ldots\ldots\ldots^{1}$$

و تحسب النسبة المئوية للفارق بين الدليل والدليل المعدل الناتجة من عدم المساواة على النحو التالي:

$$\boldsymbol{Loss = I - \frac{IHD^*}{HDI^*} = I\sqrt{(I-Alife).(I-AEducation).(I-AIncome)}}$$

و يحسب دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة على النحو التالي:

$$\boldsymbol{IHDI = \frac{IHDI^*}{HDI^*}HDI}$$

أي ما يعادل:

$$\boldsymbol{IHDI = \sqrt[3]{(1-ALife).(I-AEducation).(I-AIncome)}.HDI}..^{2}$$

الفرع الثاني: دليل الفوارق بين الجنسين

يقيس دليل الفوارق بين الجنسين العوائق التي تواجهها المرأة في ثلاثة أبعاد هي: الصحة الإنجابية التمكين وسوق العمل وذلك بين المرأة والرجل في الأبعاد الثلاثة. وتتراوح قيمة هذا الدليل بين صفر حيث تكون هناك مساواة بين الرجل والمرأة والواحد عندما لا تكون هناك مساواة بين الجل والمرأة في الأبعاد الثلاثة موضع القياس.

و يرتكز حساب دليل الفوارق بين الجنسين على مقياس اقترحه 2009 لعدم المساواة يأخذ في الحسبان الترابط بين الأبعاد، ويرتكز الدليل على المتوسط الهندسي لمختلف الأبعاد ثم تحسب المتوسطات للمرأة والرجل على حدى، ثم تجمع باستخدام أهم مكوناته في الشكل التالي:

[1] منظمة الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية،2010،ص223.

[2] المرجع نفسه،ص223.

الشكل رقم (03): شكل توضيحي لعناصر الفوارق بين الجنسين

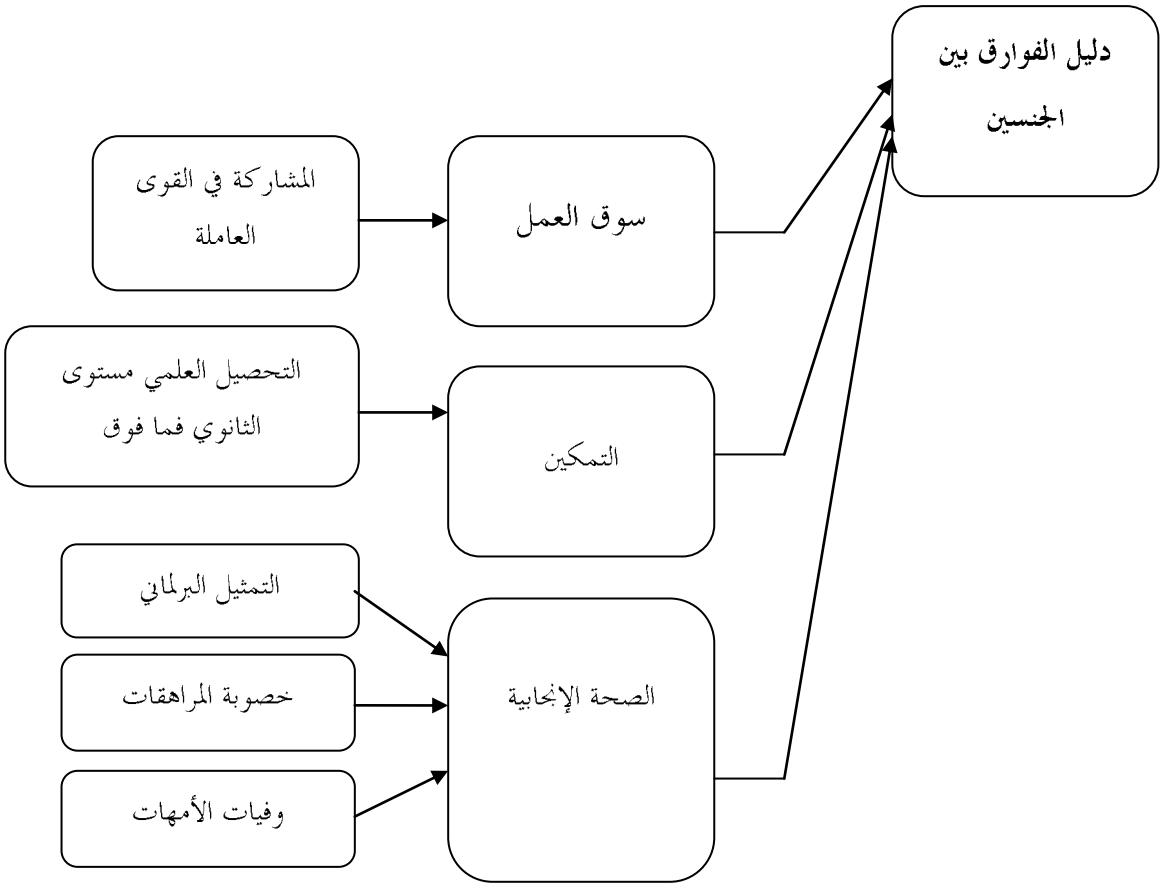

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية, تقرير التنمية البشرية 2010, ص91.

يلخص الشكل السابق أبعاد دليل الفوارق بين الجنسين ومؤشراته, ونتناول كل بعد من هذه الأبعاد بإيجاز[1]:

- **الصحة الإنجابية:**

لقياس الصحة الإنجابية مؤشران هما وفيات الأمهات ومعدل خصوبة المراهقات, فلرفاهة المرأة وقت الإنجاب أهمية كبيرة وفيه ما يدل على وضع المرأة في المجتمع ، ويمكن الحد من خطر وفاة المرأة عند الولادة عن طريق التعليم الأساسي والتغذية السليمة واستخدام وسائل منع الحمل، والحصول على الخدمات الصحية ما قبل الولادة.

- **التمكين:**

لا تحض المرأة عموما بالكثير من الفرص للمشاركة في العمل السياسي على جميع المستويات الحكومية ويقاس ذلك نسبة النساء إلى الرجال من جميع المقاعد البرلمانية ، وكذا تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية. كما يساهم

[1] منظمة الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 2010، ص ص 92، 93.

التحصيل العلمي في توسيع آفاق حرية المرأة، وللمرأة المتعلمة حظوظ أوفر في الحصول على عمل لائق والمشاركة في المناقشات العامة والعناية بصحتها وصحة أسرتها.

- **سوق العمل:**

راوحت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة حوالي 51% سنة 2008 والمقصود بالقوى العاملة العاملين والعاطلون عن العمل (الذين يبحثون عن عمل)، بالإضافة إلى الباحثين عن العمل بدوام جزئي.

و يتم حساب دليل الفوارق بين الجنسين على خمس مراحل[1]:

1.معالجة قيمة الصفر والقيمة المفرطة:

لابد من تحديد قيمة دنيا لكل مؤشر من مؤشرات العناصر لأن المتوسط الهندسي لا يقبل القيمة الصفر وقد حددت هذه القيمة ب 0.1 في المائة لمعدل خصوبة المراهقات, وحصة النساء من القاعد البرلمانية ومعدل التحصيل العلمي والثانوي والعالي, ومصدر مشاركة المرأة في سوق العمل. وفي حالة البلدان حيث تمثل المرأة في المجالس النيابية صفر في المائة يستعاض عنه بنسبة 0.1 بالمائة لأن المتوسط الهندسي لا يقبل الصفر.

و لأن ارتفاع معدل الوفيات يعني انخفاض في مستوى الرعاية الصحية وبحسب مصدر وفيات الأمهات على أساس حد أدنى هو 10 وفيات لكل 100000 ولادة حية بحد أقصى هو 1000 حالة وفاة لكل 100000 ولادة حية, وأستند في ذلك إلى افتراض أن البلدان التي يتجاوز فيها معدل الوفيات الألف لا تختلف كثيرا من حيث عدم القدرة على تهيئة الظروف الملائمة لتحسين صحة الأمهات، وأن البلدان التي يتراوح معدل الوفيات بين 1 و10 لكل 100000 ولادة حية متشابهة مبدئيا من حيث مستوى الأداء.

2.تجميع البيانات في مختلف الأبعاد للمرأة والرجل على حدى باستخدام المتوسطات الهندسية:

في حالة النساء والفتيات تكون معادلة التجميع:

$$GF = \sqrt{\left(\frac{10}{MMR} \times \frac{1}{\text{AFR}}\right)^{1/2} \times (PRF \times SEF)^{1/2} \times LFPRE} \ldots\ldots^{2}$$

حيث تمثل MMR معدل وفيات الأمهات.

AFR معدل خصوبة المراهقات.

PRF تمثل النساء في المجلس النيابي.

[1] pnud , le rapport mondial sur le développement humain, 2010, p244 ,245.

[2] I bid,p244.

SEF نسبة النساء من ذوي التحصيل العلمي الثانوي والعالي.

$LFPRE$ معدل المشاركة للمرأة في سوق العمل.

في حالة الرجال والفتيات تكون معادلة التجميع كما يلي:

$$\boldsymbol{GM = \sqrt{1 \times (PR_m \times SE_m)^{1/2} \times LFPR_m}}$$

حيث تمثل:

PR_m :تمثل الرجال في المجلس النيابي.

SE_m :نسبة الرجال من ذوي التحصيل العلمي الثانوي والعالي.

$LFPR_m$:معدل المشاركة للرجال في سوق العمل.

من الضروري أن يعاد حساب معدل وفيات الأمهات عند 0.1 لمعادلة الحساب للنساء والفتيات بحيث تعكس اقتطاع المصدر الأدنى عند عشر وفيات.

3.تجميع البيانات باستخدام متوسط واحد للجنسين:

تجمع أدلة الجنسين باستخدام متوسط واحد للرجل والمرأة لتكوين دليل متوازن للجنسين:

$$\boldsymbol{HARM\ GF.GM = (\frac{GF^{-1} + GM^{-1}}{2})^{-1}} \ldots\ldots\ldots.^{1}$$

و يمكن استخدام تجميع المتوسطات الهندسية في كل مجموعة عدم المساواة بين الرجل والمرأة كما يراعى الترابط بين الأبعاد المختلفة.

4.حساب المتوسط الهندسي للمتوسطات الحسابية لكل مؤشر:

يجري حساب المعيار المرجعي لعدم المساواة بتجميع الأدلة للرجل والمرأة باستخدام معاملات متساوية ومن تجميع الأدلة في مختلف الأبعاد.

$$\boldsymbol{\overline{GF}.\overline{m} = \sqrt[3]{\overline{Health}.\overline{Empomeremnt}.\overline{LFPR}}}$$

$$\boldsymbol{\overline{Emporement} = (\sqrt[3]{PRF.SEF} + \sqrt[3]{PRM.SEM})/2}$$

[1] Op.cit,p244.

$$\overline{LFPR} = \frac{LFPRF + LFPRM}{2} \dots\dots\dots\dots .^{1}$$

5.حساب دليل الفوارق بين الجنسين:

يحسب دليل الفوارق بين الجنسين بمقارنة الدليل الموزع بالتساوي بين الجنسين والمعيار المرجعي.

$$1 - \frac{HARM(GF.GM)}{G\bar{F}m} \dots\dots\dots .^{2}$$

الفرع الثالث: دليل الفقر المتعدد الأبعاد

دليل الفقر المتعدد الأبعاد هو دليل بسيط وهام في توجيه السياسة العامة. وهذا الدليل يكمل المقاييس المالية بنهج أوسع نطاقا, وهذا الدليل يحدد أوجه الحرمان المتداخلة على مستوى الأسرة في ثلاثة أبعاد والمتمثلة في[3]:

- التعليم:وجود فرد في الأسرة لم ينهي خمس سنوات من الدراسة ووجود ولد واحد على الأقل في السن للدراسة و لم يلتحق بالمدرسة.
- الصحة: وجود فرد في الأسرة يعاني من سوء التغذية ووفاة ولد أو أكثر من أفراد الأسرة.
- مستوى المعيشة: مستوى المعيشة هي عدم الحصول على مياه الشرب النظيفة ، وعدم الحصول على مرافق محصنة للصرف الصحي، واستخدام وقود وسخ للطهي والسكن.

و يمكن توضيح أهم مكونات دليل الفقر المتعدد الأبعاد في الشكل التالي:

[1] Op.cit, p245.

[2] Ibid,p245.

[3] منظمة الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2011، ص 177.

الشكل رقم (04): شكل توضيحي لأهم مكونات دليل الفقر المتعدد الأبعاد

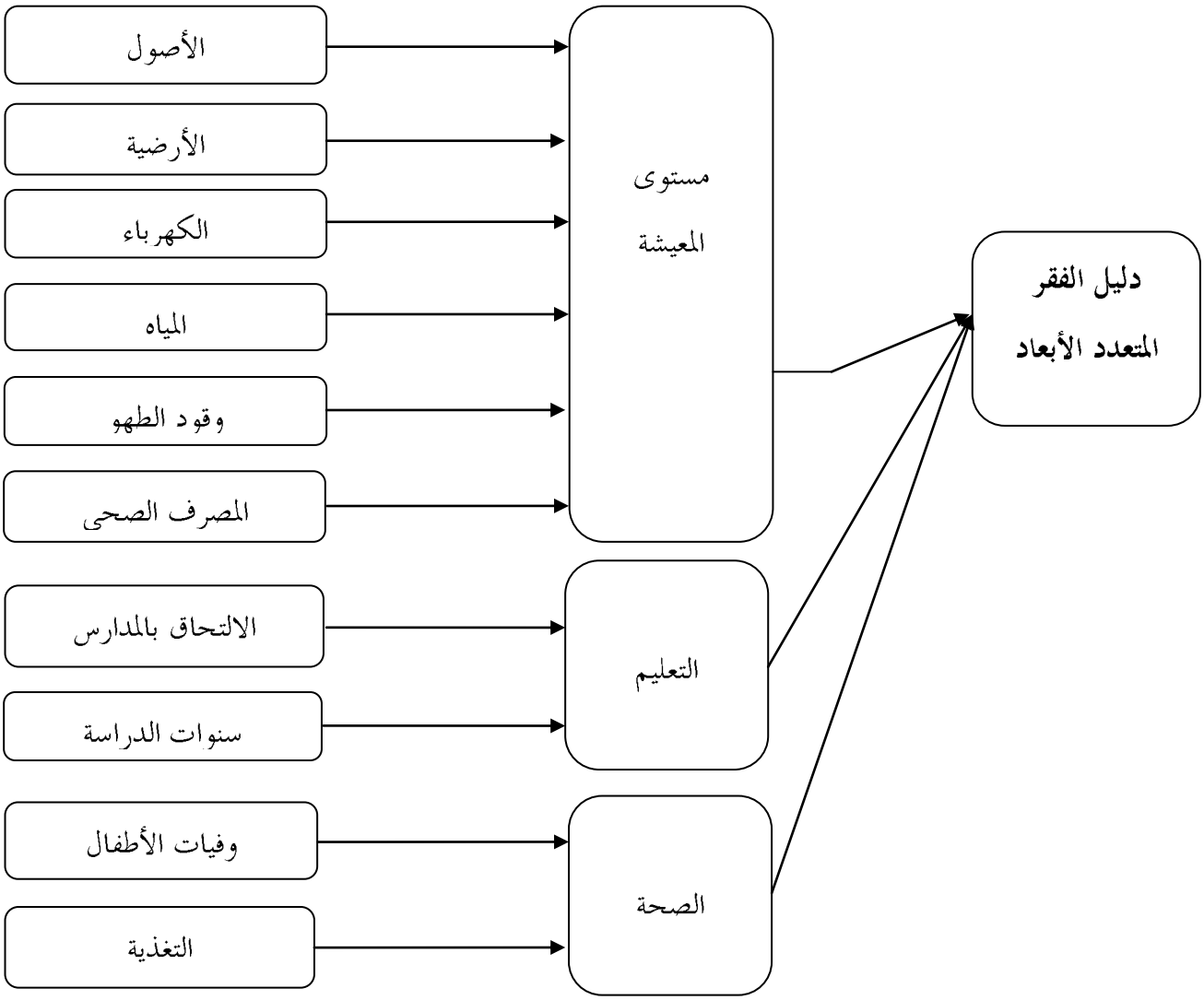

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 2010، ص96.

فدليل الفقر المتعدد الأبعاد هو حصيلة عدد السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد, وتقاس في هذه الأبعاد مؤشرات لكل منها الأهمية نفسها في كل بعد ، وتعتبر الأسرة فقيرة في أبعاد متعددة إذا كانت تعاني من حرمان في عدد يتراوح بين اثنين وستة مؤشرات على الأقل.

و لتحديد الفقر متعدد الأبعاد تمنح:

- لكل بعد نقطة تتراوح بين الصفر وثلاثين تبعا لمستوى الحرمان الذي تعاني منه الأسرة فإذا كان عدد النقاط يزيد عن الثلاثين, تعتبر الأسرة أسرة فقيرة.

- أما الصحة فتقاس بموت الأطفال وسوء التغذية ، فإذا عرفت الأسرة في وقت حالة وفاة طفل يقل عمره عن خمس سنوات، أو إذا يوجد بين أفرادها من يعاني من سوء التغذية تمنح له نقطة 16.7 لكل حالة من الحالتين.
- و بالنسبة للتعليم فيقاس بعدد السنوات التي قضاها أفراد الأسرة على مقاعد الدراسة، فإذا لم يكن أي فرد من أفراد الأسرة متمدرسا لفترة تعادل أو تزيد عن خمسة سنوات أو إذا كان هناك طفل يقل عمره عن 15 سنة و لم يلتحق بعد بالمدرسة فإن هذه الأسرة تحصل على نقطة 16.7.

و قيمة دليل الفقر المتعدد الأبعاد هي ضرب مقياسين: نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد إلى مجموع السكان ونسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد H تساوي إلى:

$$\boldsymbol{H = \frac{Q}{N}}$$

حيث: Q عدد السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد و N مجموع السكان.

و تبين شدة الفقر A متوسط نسبة المؤشرات المقاسة التي تدل على حرمان السكان الفقراء. وفي حالة الأسرة الفقيرة فقط تجمع نقاط الحرمان المسجلة وتقسم على مجموع عدد السكان الذين يعانون من الفقر كما يلي:

$$\boldsymbol{A = \frac{\sum_1^n c}{d}} \dots\dots\dots [1]$$

حيث تمثل أوجه الحرمان التي يعاني منها الفقراء.

كما أنه يحدد لكل فرد عدد نقاط محدد وفقا لأوجه حرمان أسرته, والمجموع الأقصى من النقاط هو 100% وتحسب مؤشرات الأبعاد بالتساوي وتكون القيمة القصوى لكل بعد تساوي 33.33 % ولكل من بعدي الصحة والتعليم مؤشران يساوي كل منهما 5/3 أي 16.07.

أما بالنسبة لبعد مستوى المعيشة فيشمل ستة مؤشرات ويشمل كل منه 9/5 أي 5.6 %. ولتحديد الفقر المتعدد الأبعاد تجمع النقاط المسجلة في كل وجه من أوجه الحرمان.

[1] منظمة الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية2011، ص 177.

المطلب الثالث: العوامل المحددة للتنمية البشرية

ترتبط التنمية البشرية مجموعة من العوامل تختلف من دولة إلى أخرى، من أهمها العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، السكانية، وسوف يتم إلقاء الضوء على كل من تلك العوامل فيما يلي[1]:

أولا: العوامل الاقتصادية

تعد العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المحددة لمستوى التنمية البشرية التي تحققها الدولة، حيث وجد أن هناك ارتباطا وثيقا بين كل من المتغيرات الاقتصادية من ناحية مستويات التعليم والتدريب في المجتمع من ناحية أخرى، وذلك أن الأوضاع الاقتصادية من شأنها التأثير في النظم التعليمية والتدريبية من حيث تحديد محتوى كل من التعليم والتدريب ومناهجها وأساليبها ومدة كل منها، كما يمكن أن تؤثر في توفير الموارد المالية اللازمة للاتفاق عليها. وقد أثبتت بعض الدراسات أن التنمية الاقتصادية لها تأثير إيجابي ومعنوي ومعنوي على المؤشر الصحي كأحد مؤشرات التنمية البشرية حيث تؤدي الزيادة في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى زيادة دليل العمر المتوقع بثلاث نقاط مئوية، غير أن الأثر الإيجابي لكل من التعليم والصحة —باعتبارها من أهم مؤشرات التنمية البشرية– على معدل التنمية الاقتصادية هو مثار للجدل، حيث يشير تقرير التنمية البشرية 2010 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ضعف علاقة الترابط بين التنمية الاقتصادية والتحسن في مؤشرات الصحة والتعليم.

ثانيا: العوامل الاجتماعية

وتشمل المؤشرات المرتبطة بالدين واللغة والتكوين الاجتماعي، ويأتي تأثير الدين بشكل مباشر في النظام التعليمي مع تمسك المجتمع بالحفاظ على العقائد الدينية مما يلتزم معه المختصون بوضع المقررات التعليمية على أسس دينية تنمي الثقافة الدينية وترسخ العقائد والمبادئ والالتزامات المرتبطة بها، أما اللغة فتؤدي دورها في تشكيل النظم التعليمية باعتبارها تمثل التراث الثقافي والفكري للمجتمع ووسيلة التعبير والاتصال بين أفراده.

وفي ما يتعلق بالتكوين الاجتماعي والمتمثل بشكل أساسي في العادات والتقاليد والقيم التي تسوده، إنه يؤثر في النظام التعليمي من خلال ارتباط الفرد بالمجتمع. حيث يتكون المجتمع في تركيبه من الأفراد القائمين به ويؤدي مدى الاتجاه الذي تبناه المجتمع لإتاحة فرص التعليم لأفراده إلى تحديد متوسط مستوى التعليم الذي يحصل عليه الأفراد في المجتمع.

[1] عبير عبد الخالق، **التنمية البشرية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2014، ص-ص 26-30.

ثالثا: العوامل السياسية

تؤثر الأوضاع السياسية السائدة في حركة النظام التعليمي ومحتواه ، فالإيديولوجية التي تشكل مجموعة الأفكار المؤثرة في النظام السياسي للدولة تجعل النظام التعليمي يختلف من دولة أو مجموعة من الدول الأخرى حيث يختلف هذا النظام في الدول التي تتبنى النظرية الرأسمالية عن تلك الدول التي تتبنى الإيديولوجية الاشتراكية ، والدول التي عانت من احتلال دول أخرى لها قد تأثرت برامج تعليمها بثقافة الدولة المحتلة ، بالإضافة إلى تأثير الاستقرار السياسي في فعالية التعليم واستمراريته.

رابع: العوامل السكانية

تتأثر التنمية البشرية بشكل مباشر بالعوامل السكانية خاصة التركيب العمري للسكان ومعدل النمو السكاني حيث يحدد التوزيع العمري للسكان في الفئات الموازية المراحل التعليمية الكم المطلوب من المرافق والموارد التعليمية.

كما يترتب على الزيادة في معدل النمو السكاني الحاجة إلى توفير المزيد من هذه المرافق ، وفي حالة عجز الإمكانيات الاقتصادية عن توفير هذه المرافق والموارد في دولة ما تتفاقم في مشكلات الأمية وازدحام الفصول التعليمية والضغط على الجامعات بأعداد كبيرة والاهتمام في كفاءة المراحل التعليمية بالجانب الكمي على حساب النوع مما يترتب عليه إهدار الاستفادة من الموارد البشرية وضعف التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وانتشار البطالة وغيرها من المشكلات ، ولتحقيق التوازن الإنساني بالموافقة بين المواءمة بين التوازنات البيئية، الاقتصادية والاجتماعية لابد من تحقيق تنمية مستدامة والتي تعمل على تحقيق ذلك من خلال جملة من الأهداف والمرتكزات التي يقوم عليها مفهوم التنمية المستدامة فهي تعمل على تحسين المستوى المعيشي للبشر وذلك عن طريق توفير البيئة الملائمة لحياتهم ، توفير الغذاء والشرب والأكل وهذا ليس لتلبية حاجات الإنسان فقط وإنما لابد من توفير الاستدامة من أجل تحقيق الأهداف التي ترمي إليها التنمية.

المبحث الثالث: التنمية البشرية المستدامة

نظرا للتغير الذي طرأ على مفاهيم التنمية والذي تجاوز المفهوم الاقتصادي المختص أساسا بالزيادة الكمية في الدخل، وتقابل هذا المفهوم مع الأنساق المكونة للعالم المتغير مثل النسق البيئي، والنسق المؤسسي والسياسي، والنسق الإنساني الاجتماعي, فقد تم الاقتراب من هذا المفهوم بجهود دولية كثيفة وحثيثة واضعا الكثير من المؤشرات التي تضبط درجة الرشد والعقلانية في الاهتمام بالعنصر البشري، فمفهوم التنمية البشرية يتمحور أساسا على العنصر البشري ودوره في تفعيل عملية التنمية المستدامة بواسطة المشاركة الفعالة في مختلف المجالات المتنوعة.

المطلب الأول: التنمية البشرية المستدامة (تعريف، خصائص، أهمية)

تعتبر التنمية البشرية المستدامة عملية تطوي إدارة الأسواق والإدارات الحكومية والمجتمع ك كل، وهي تتميز بمجموعة من الخصائص التي تستمد منها أهميتها من خلال تأثيرها في تعزيز القدرات والحريات الفردية للإنسان.

الفرع الأول: تعريف التنمية البشرية المستدامة

يعد مفهوم التنمية البشرية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي تعاني شحة في الكتابات، كما أن هناك قصورا في تحديد مفهوم واضح الرؤية بصورة كلية.

وقد ظهر مفهوم التنمية البشرية المستدامة كرد فعل على أزمة الدولة وأزمة السوق في قيادتهما لعملية التنمية، حيث تعود أسباب قيادة الدولة لعملية التنمية إلى التأثيرات الفكرية الكينزية التي أعطت للدولة دورا قياديا في مواجهة التخلف وصياغة إستراتيجيات التنمية.

ولقد ورد في تقرير التنمية البشرية لسنة 1990 تعريف التنمية البشرية على أنها "عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها[1]" وهذا يعني تكوين وتأهيل وتطوير قدرات وإمكانيات الإنسان وتعظيم الاستفادة منها في مختلف أوجه الحياة.

كما تعرف التنمية البشرية المستدامة على أنها:

"عملية تطور إدارة الأسواق والإدارات الحكومية والعلاقات بين الحاكم والمحكوم والمؤسسات التشريعية والأحزاب السياسية، والمجتمع كله بعامة ، ويتحقق إسهامها في الواقع من خلال تأثيراتها في تعزيز القدرات والحريات الفردية للإنسان طفلا أو امرأة أو رجل[2]".

كما تعرف أيضا بأنها:

[1] برنامج الأمم المتحدة،تقرير التنمية البشرية 1990، ص 14.

[2] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي** منشورات دار دجلة،الأردن، 2013، ص69.

"تنمية لا تكفي بتوليد النمو وحسب بل توزع عائداتها بشكل عادل أيضا، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراته وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم"[1].

من خلال هذا التعريف نجد أن التنمية البشرية المستدامة جانبان هما:

الجانب الأول: يعني تكوين القدرات من خلال الاستثمار في التعليم، الصحة، التغذية والتدريب.

أما الجانب الثاني: فهو يعني استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج، والتمتع بالفراغ والمشاركة السياسية، الاجتماعية والثقافية فأن الإنسان هو محور عملية التنمية فهو وسيلتها وهدفها.

وتقوم التنمية البشرية المستدامة على أربعة عناصر تهدف إلى توسيع اختيارات البشر، وهي[2]:

- الإنتاجية: وتعني توفير الظروف للبشر حتى يتمكنوا من رفع وتحسين إنتاجيته, وذلك بإشراكهم بشكل فعال في العملية الإنتاجية.
- الإنصاف والعدالة الاجتماعية: وهي تعني تساوي البشر في الحصول على نفس الفرص، ذلك لابد رفع الحواجز التي تحول دون اشتراك جميع أفراد المجتمع في مختلف الفرص المؤدية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ومع عدم التمييز بين الجنسين.
- الاستدامة: وتحتوي على ضمان حصول البشر على فرص التنمية دون نسيان الأجيال المقبلة وهذا يعني ضرورة الأخذ بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية.
- التمكين: فالتنمية هي من صنع البشر لا من أجلهم فقط، وهذا ما يعني ضرورة مشاركتهم مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم وفي تنفيذها.

وخلاصة القول يمكن تعريف التنمية البشرية المستدامة بأنها إستراتيجية تنموية شاملة تسعى إلى تمكين الإنسان وبناء قدراته وتوسيع خياراته في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذا الصحية والبيئية والتعليمية وغيرها، مع التأكد على الإنصاف والعدالة في توزيع الثروات بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة على حد سواء.

[1] محمد مصطفى الأسعد، **التنمية رسالة الجامعة الألفية الثالثة**، المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان،2000، ص22.

[2] عبير شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف القفاش، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص112.

الفرع الثاني: خصائص التنمية البشرية المستدامة

تتمثل خصائص التنمية البشرية المستدامة في ما يلي[1]:

1. تختلف التنمية البشرية المستدامة عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.
2. التنمية البشرية المستدامة تتوجه أساسا إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم.
3. تنمية البشرية المستدامة يعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
4. لا يمكن في حالة التنمية البشرية المستدامة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية، فالتنمية المستدامة هي التي تخلق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي ، فهذه الأخيرة في صالح الفقراء والطبيعة, وتوفير الفرص العمل، وفي صالح المرأة. إنها تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة وتحافظ على البيئة، فالتنمية تزيد من تمكين الناس وتحقق العدالة فيما بينهم.

الفرع الثالث: أهمية التنمية البشرية المستدامة

بدأت أهمية التنمية البشرية بعد إصدار الأمم المتحدة التقرير الأول للتنمية البشرية, فإن التنمية البشرية المستدامة تعني عملية توسيع خيارات الأفراد وذلك بزيادة فرصهم في التعليم والصحة والدخل.

وتتضح أهمية التنمية البشرية من خلال التوجهات والمنطلقات التي تشتق من مفهوم التنمية البشرية المستدامة من حيث[2]:

- استهداف مبدأ الاعتماد على الذات وتنويع مصادر الدخل الوطني.
- تنفيذ خطط التنمية والتحول.
- رفع مستوى المعيشة للمواطنين وإزالة مظاهر الفقر والحرمان والقضاء عليها.
- ضمان العدالة في توزيع الدخل.
- الاهتمام بتنمية المورد البشري من خلال تكوين وتنمية القدرات والكفاءات والمهارات العلمية والمعرفية وتوسيع النطاق الفني والمهني.

[1] وليد عبد جبر، **الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة** مجلة كلية التربية، العدد 06، مصر،2011،ص198.

[2] المعتصم بالله الجوافة، ديمة محمد وصوص، **التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية** دار الخليج، البحرين، الطبعة الأولى، 2008، ص31.

– التأكيد على تنمية وتطوير رأس المال الثقافي والعلمي.

المطلب الثاني: التنمية البشرية المستدامة (أبعاد، مؤشرات)

تنعكس التنمية البشرية المستدامة بمجموعة من المؤشرات كما أنها تضم مجموعة من الأبعاد لتساهم في تحقيق استدامتها.

الفرع الأول: أبعاد التنمية البشرية المستدامة

تنطوي عملية التنمية البشرية المستدامة على مجموعة من الأبعاد نذكر أهمها فيما يلي[1]:

أولا:تثبيت النمو الديموغرافي

ويعني ذلك العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان ، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة ، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا استحالة واضحة فقط ، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا على الموارد الطبيعية على قدرة الحكومات على توفير الخدمات ، كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن.

ثانيا:مكانة الحجم النهائي للسكان

وللحجم الذي يصله السكان على مستوى الكرة الأرضية أهمية أيضا لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، وتوحي الإسقاطات الحالية على ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة، بأن عدد سكان العالم سوف يستقر عند حوالي 11.6 مليار نسمة، وهو أكثر من ضعف عدد سكان الأرض حاليا، وضغط السكان في مستوياته الحالية متزايد عامل من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى.

ثالثا:أهمية توزيع السكان

إن الاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ولاسيما المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب بذلك في الكثير من الأحيان بإحداث أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر الأنظمة البيئية المحيطة لها ومن هنا فإن التنمية البشرية المستدامة تعني بالنهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة النزوح نحو المدن.

[1] فتيحة بوحرود، عمر بن سديرة، **التنمية البشرية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة** المؤتمر العلمي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي: 07-08 أفريل 2008، ص24.

رابعا:الاستخدام الكامل للموارد البشرية

تنطوي التنمية البشرية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، ويتطلب ذلك إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات الأساسية للبشر ، ثم حماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري لضمان استمرارية عملية التنمية.

خامسا:الصحة والتعليم

وهذا البعد من أكثر الأبعاد التي حضت باهتمام الدول والحكومات لما له من أهمية بالغة في نجاح عملية التنمية الشاملة والمستدامة لارتباطه بأبعاد التنمية المستدامة الأخرى.

سادسا:أهمية دور المرأة

تؤكد معظم الدراسات والتوجهات الحديثة على أهمية وتعاظم دور المرأة في التنمية وزيادة مساهمتها في إحداث التغيير على مستويات متنوعة، كما تشير التقارير المختلفة إلى سوء وضعية المرأة في المجتمعات النامية وضعف السياسات الموجهة لحماية حقوقها كالتعليم، العمل، الصحة.

سابعا:الأسلوب الديمقراطي والاشتراكي في الحكم

يشير هذا البعد إلى أهمية اعتماد النمط الديمقراطي الاشتراكي في الحكم باعتباره يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.

الفرع الثاني: مؤشرات التنمية البشرية المستدامة

تعد مؤشرات التنمية البشرية المستدامة بمثابة انعكاس للمفاهيم المستخدمة في كل مراحل الفكر التنموي ، فكلما تطور المفهوم أصبح يعبر عنه بنقطة، فعندما كان الهاجس التنموي يدور حول قياس مستوى الفقر كانت المقاييس تعكس الفقر البشري بأبعاده المختلفة وهكذا وصولا نحو استخدام مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي تم تطوير مقاييسه ومؤشراته بما ينسجم مع هذا المفهوم ويمكن توضيح هذه المؤشرات في ما يلي[1]:

أولا: المؤشرات الاقتصادية:

أ. التعاون الدولي لتعجيل التنمية البشرية المستدامة:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الحاصل في هذا النصيب.
- حصة الاستثمار الثابت في الناتج المحلي الإجمالي.
- صادرات السلع والخدمات/ واردات السلع والخدمات.

[1] هدى زوير، داود عدنان، **الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية** دار جرير للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص-ص31-33.

ب. تغيير أنماط الاستهلاك:

- نصيب الفرد السنوي من الطاقة.

ج. الموارد ولآليات المالية:

- رصيد الحساب الجاري نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- الدين نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: المؤشرات البشرية:

أ. مكافحة الفقر:

- معدل البطالة.
- مؤشر الفقر البشري.
- عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

ب. الديناميكية الديموغرافية والاستدامة:

- معدل النمو السكاني.

ج. تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب:

- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.
- النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية.

د. حماية صحة الإنسان وتعزيزها:

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- عدد السكان الذين لا يحصلون على حياة مأمونة.
- عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية.
- عدد السكان الذين لا يحصلون على المرافق الصحية.

ثالثا: المؤشرات البيئية:

أ. حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها:

- الموارد المتجددة نسبة إلى السكان.
- استخدام المياه نسبة من الاحتياطات المتجددة.

ب. النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة:

- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية.
- نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة، استخدام الأسمدة والمبيدات.

ج. مكافحة التصحر وإزالة الغابات والتصحر:

- التغيير في مساحات الغابات.
- نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر

رابعا: المؤشرات المؤسسية:

أ. الحصول على المعلومات:

- عدد أجهزة التلفزيون والراديو لكل 1000 نسمة.
- عدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة.
- عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة.
- عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة.
- عدد المشتركين في الانترنت, مستخدمي الانترنت لكل 1000 نسمة.

ب. العلم والتكنولوجيا:

- عدد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة.
- الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

و بذلك فإن التنمية البشرية المستدامة في هذا الإطار التفاعلي ألتشابكي، تمثل نسيج من الروابط بالغ التعقيد من عوامل اقتصادية وبشرية وبيئية واجتماعية، مؤسسية. فضلا عن ذلك أنها ليست مجرد مجموع تلك العوامل بل محصلة تفاعلات متعاظمة ومستمرة بين هذه العوامل والعلاقات القائمة بينها.

المطلب الثالث: دور التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة للدولة

يلعب العنصر البشري أهمية بالغة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة للدولة، حيث تتضمن التنمية البشرية تجميع رأس المال البشري واستثماره بشكل فعال من خلال الإستراتيجيات التي تنتهجها مختلف الدول على عدة مستويات.

ولنجاح استراتيجيات التنمية البشرية وقيامها بالدور المطلوب منها، لابد من إحداث تكامل جملة إصلاحات التي تمس مختلف القطاعات في الدولة، وبنهوض المؤسسات الاقتصادية ومختلف الهيئات التي من خلالها يؤدي العنصر

البشري دوره في المجتمع فلا يمكن الحديث عن تنمية الفرد بمعزل عن تطوير عنصر الصحة والتعليم والدخل التي هي بمثابة العنصر المحرك والفاعل لعملية التنمية المستدامة[1].

إن رسم الخطط وتبني السياسات التي تهف إلى تحقيق التعبير الإيجابي للمجتمع، إنما هو تكريس لمفهوم الأمن الإنساني بالمنظور الواسع، وهو مفهوم يتعدى مجال الأمن من الصراعات السياسية والمسلحة إلى الأمن من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي وكل أنواع الحرمان من حقوق الإنسان التي تعتبر أساسا للتنمية البشرية المستدامة[2]:

أولا: ضمان التعليم للجميع

يعتبر التعليم أحد أهم آليات التكوين الاجتماعي للشخصية الإنسانية كما أنه العنصر الأكثر تأثيرا على نشاط وحركية المجتمع نحو تحقيق التنمية البشرية لذلك ينبغي على الحكومات أن ترسم إستراتيجيات طموحة تؤكد على قيمة التعليم ومزاياه بالنسبة للأمم وتسعى إلى ضمانه كحق غير قابل للتنازل عنه من طرف الأفراد. وبالتالي العمل على تعميمه على كافة فئات المجتمع بالتركيز على تطبيق البرامج الواسعة والشاملة للتخفيض من معدلات الأمية التي تشكل عائقا خطيرا من عوائق التنمية ومبررا جوهريا لنشوء واتساع التخلف والفكر المتعصب والمتسلط. كما ينبغي الإصرار على تعميم المرأة ومكافحة ظاهرة التسرب المدرسي بالنسبة للأطفال. إن ضمان التعليم للجميع والاقتناع بأن مكاسبه يجنيها الجميع هو تأكيد وتفعيل لدوره في تجسيد التنمية البشرية المستدامة عن طريق صياغة مختلف البرامج والسياسات الرشيدة القائمة وفق التخطيط العقلاني والمعتمد على خصائص المجتمعات المتحكمة والمتمكنة من نتائج الإبداع والابتكار والتي تراعي جميع الاعتبارات والمتطلبات لضمان استدامة ضمان الحاجات والحقوق وبالتالي ضمان استدامة التنمية.

ثانيا: الحفاظ على البيئة والقضاء على الفقر

يظل الفقر من أعمق التحديات التي ينبغي على المجتمعات مواجهتها ، فسوء التغذية وتفشي الأمراض الخطيرة هي المظاهر الأساسية له التي تعمقت في ظل تدهور عناصر البيئة ، كتراجع خصوبة الأراضي والاستغلال غير الملائم لها ، نقص المياه الصالحة للشرب ، تراجع أساسيات المعيشة اللائقة ، بالإضافة إلى الممارسات غير المنصفة من حيث كيفية توزيع الموارد. هي كلها عوامل تهدد الأمن الغذائي والصحي والإنساني بشكل عام ، وتعمل على تغذية مسببات البؤس والعوز. وهكذا فإن إدماج الفقراء في المجتمع يعتبر من أسس التنمية البشرية، وإذ ذلك لا يتحقق إلا بالسعي إلى

---

[1] عبد العزيز صقر المغامدي، **تنمية المورد البشري ومتطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي** ، الملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، لبنان، أيام 24- 26 أفريل 2006، ص26.

[2] عمار حامد، **التنمية البشرية: المفهوم والمكونات من سلسلة دراسات في التربية والثقافة**، العدد السابع في التنمية البشرية وتعليم المستقبل، أفريل1999، ص63.

القضاء على مظاهر الفقر، وذلك ببعث الوعي لديهم بمخاطر الأضرار بها، ومن جهة أخرى إشراكهم في عملية الإدارة المستدامة المحلية بطرق أكثر إنتاجية وأقل إهدارا من خلال: إدارة مصادر المياه لتحقيق الأمن الغذائي والمائي، إعادة إصلاح الأراضي المتضررة، مواجهة التصحر، العناية بالغابات والجبال والحفاظ على التنوع البيولوجي.

ثالثا: ضمان العناية الصحية

إن امتلاك مجتمع سليم وصحي هو من أسس التكوين الإنساني والذي يعزز القدرة على التعليم ويخفف من مظاهر الفقر والحرمان، وإن توفير الرعاية الصحية لا يرتبط فقط بالتقليص من الأمراض بل يعني كذلك توفير الظروف والإمكانيات اللازمة والكفيلة بالوقاية من هذه الأمراض. أي تجسيد حاجات أساسية تعكس مستويات معيشية لائقة وصحية مثل توفير المياه النظيفة ، تأمين المرافق والخدمات الصحية الجيدة هم الأكثر قدرة على المساهمات الإنتاجية الاقتصادية. كما أن لهم القدرة على الاعتناء بأفراد عائلاتهم ومتابعتهم ومن ثمة دفع عملية التنمية المستدامة.

رابعا: إرساء الحرية السياسية والحكم الراشد

من الجوانب المهمة التي تحقق التنمية البشرية هي بناء مجتمع متحرر من قيود الخوف والتبعية، وهي تتحقق إلا بامتلاك مقومات الحكم الراشد لتضمن أحد أهم الحقوق التي تدعم إنسانية الأفراد وتعزو قيمتهم داخل مجتمعاتهم، ألا وهي الحرية السياسية والتي تتخذ عدة أوجه هي سلامة الفرد الحسية، سيادة القانون، حرية التعبير، بالإضافة إلى تكافئ الفرص بين الأفراد. وتتطلب عملية إرساء هذه الأسس امتلاك الوعي لتجسيدها، ثم توجهات سياسة الدولة التي ينبغي أن تتكفل بفرض مقومات الحكم الراشد والتي تتضمن تقوية دعم الإطار القانوني،الشفافية، توسيع إطار المشاركة السياسية, تغذية الديمقراطية، محاربة الفساد بمختلف أوجهه، ضمان حرية الإعلام ، حرية الحصول على المعلومات، وتشجيع المساهمة الفعالة والإيجابية للمجتمع المدني والقطاع الخاص في صنع القرارات وصياغة السياسات والبرامج التنموية المتلائمة مع قدرات ومتطلبات المجتمع.

خلاصة:

تعتبر التنمية البشرية عملية توسيع خيارات الشعوب بالشكل الذي يسمح بأن يتمتع الفرد بمستوى مرتفع من الدخل وبحياة طويلة وصحية بجانب تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم ، فبعد ما كانت التنمية منصبة على التنمية الاقتصادية ، توسع هذا المفهوم وأصبحت التنمية تعني "بالإنسان ذاته"، وذلك من حيث تنميته في جميع جوانب حياته (النفسية الروحية ، المهنية والاجتماعية والمادية والصحية والأسرية) بما يضمن منظومة تنمية شاملة ومستدامة للمجتمع، فالإنسان هو جزء لا يتجزأ من مجتمعه.

تمهيد:

سعيا منها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية خاضت الجزائر العديد من التجارب في مجال التنمية المستدامة، لكن ما كان يشوب هذه هو النقائص الكبيرة على المستوى القانوني والتشريعي إضافة إلى مجال المراقبة والحرص على تنفيذ هذه الآليات مما استدعى الاهتمام أكثر بالعنصر البشري اعتباره أهم أداة في عملية التنمية وذلك من خلال الجهد المبذول لتحقيق رفاهية أكثر على أفراد المجتمع لتدعيم الاهتمام أكثر بالصحة والتعليم والدخل الفردي، فمن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الثاني: واقع التنمية البشرية في الجزائر

المبحث الثالث: التنمية البشرية المستدامة في الجزائر (معوقات ، الحلول، والآفاق المستقبلية)

المبحث الأول: التنمية المستدامة في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول الساعية إلى تحقيق التنمية المستدامة بمختلف جوانبها، حيث ومنذ الاستقلال سعت هذه الأخيرة جاهدة لتحسين معدلات النمو الاقتصادي مع الاهتمام بالفرد ووضع أولويات المحافظة على البيئة، ولقد كانت التقارير الدولية تصف الجزائر في أولى الرتب في التنمية البشرية، وذلك ما تجلى من خلال المؤشرات المحققة.

المطلب الأول: الجانب التشريعي للتنمية المستدامة في الجزائر

يتمثل الإطار التشريعي في النصوص الهيكلية للتنمية المستدامة في الجزائر والتي يمكن إيجازها[1]:

أولا: القانون المتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة (05 فيفري 1983)

إذا كان مفهوم التنمية المستدامة القائم على حماية البيئة قد اخذ أبعاد تعد سنة 1987 فإن الجزائر كانت قد سبقت هذا التاريخ فيما يتعلق بالتشريع البيئي الذي يجسده القانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة والذي يهدف كما تشير المادة 3 منه إلى تحقيق أهم مقتضيات التنمية الوطنية، وهو التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة، والمحافظة على إطار معيشة السكان، وجعل حماية الطبيعة والمحافظة على فصائل الحيوان والنبات والإبقاء على التوازنات البيولوجية، والمحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أسباب التدهور التي تهددها، وبذلك يتعين على كل فرد السهر على صيانة الثروة الطبيعية حسبما تشير إليه المادة 08 من القانون 83-03 حيث تشكل مواد هذا القانون نظاما متكاملا من أجل:

- ✓ إصلاح المنظومة التربوية.
- ✓ وضع برامج طموحة لمكافحة البطالة.
- ✓ العمل على التنمية العلمية والعمل كقاعدة لإعادة التوازن الإقليمي والتنمية الكلية.
- ✓ وضع هياكل تأطير جديدة للتنمية المستدامة والبيئية معززة ومكيفة مع وضع إستراتيجية كاملة.

إذا كان القانون 83-03 يمكن اعتباره سابق لزمانه فيما يتعلق بحماية البيئة عن طريق الآليات التي حددها والإجراءات الردعية للمخالفين فإن القانون 10-03 المؤرخ في 2003/07/09 يعد تكييفا للقانون السابق مع

[1] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص ص310، 311.

المتغيرات العالمية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة حيث حددت المادة الثانية منه الهدف من حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في:

- ✓ تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.
- ✓ ترقية تنمية وطنية مستدامة من خلال تحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معين سليم.
- ✓ الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة وذلك لضمان الحفاظ على مكوناتها.
- ✓ إصلاح الأوساط المتضررة.
- ✓ تدعيم الإعلام والتحسن ومشاركة الجمهور مختلف المتدخلين في تدابير المتعلقة بالبيئة.

ثانيا: القانون المتعلق بنوعية الهواء وحماية الغلاف الجوي

ويتمحور حول ثلاث محاور أساسية هي:

- ✓ الوقاية المراقبة الإعلام.
- ✓ تطوير أدوات التخطيط.
- ✓ وضع إجراءات تقنية وحياتية ومالية ومراقبة ومعاقبة.

ويلزم هذا القانون السلطات العمومية بضمان مراقبة الهواء عن طريق وضع تدابير لمراقبة نوعية الهواء، في التجمعات السكانية التي يفوق عدد سكانها 500 ألف نسمة، حيث تهدف الآلية التخطيطية إلى تحديد التوجهات الدائمة لوقاية وتخفيض التلوث الهوائي، وكيفية التخفيض من انعكاساته، وتتم هذه الإجراءات التقنية بتدابير مالية وجبائية تهدف إلى تمويل المراقبة ونوعية الهواء.

ثالثا: القانون التوجيهي من اجل ترقية المدينة

من أجل انسجام أكبر للسياسات العمرانية تم وضع هذا القانون والذي يهدف إلى اتخاذ التدبير والمواصفات المتعلقة بتنظيم سياسة المدن طبقا لميادين ومكونات السياسة الوطنية للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، حيث تهدف سياسة المدينة التي الوصول إلى تحسين نوعية الحياة في الأوساط الحضرية وذلك عن طريق:

- ✓ التحكم في تنظيم نمو المدن.
- ✓ ترقية المناطق الحساسة والتي تتصف بوجود مجموعات كبرى أو أحياء سكنية مهمشة.

- ✓ عدم التوازن بين السكان والشغل.

رابعا :القانون المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة

ويهدف إلى ترقية المظهر الاقتصادي والاجتماعي لسكان المناطق الجبلية وذلك بإلزام الدولة والجماعات المحلية بالتكفل بالأنشطة المتعلقة بتحسين الخدمات (النقل، التمدرس، والصحة) وحتى النشاطات المتعددة عن طريق ترقية المهن الصغيرة المرتبطة بالموارد الجبلية.

خامسا: القانون المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة(قانون 01–20المؤرخ في 12ديسمبر2001)

ويعتبر مرحلة حاسمة ضمن سياسة تهيئة الإقليم، ويأتي ضمن مسيرة متكاملة ومتناسقة، وتشمل الأهداف التي تحددها سياسة تهيئة الإقليم على عمل توزيع أكثر توازن للسكان والنشاطات عن طريق:

- ✓ التخفيف من الضغوط الممارسة على الشريط الساحلي والضرر الذي يلحق مواردها الطبيعية ويعرض السكان للأخطار الطبيعية.
- ✓ تنمية المناطق الداخلية والجبلية والجافة والصحراوية الأقل سكانا والتي تتجه سكانها لتضخيم المراكز الحضرية الكبرى.
- ✓ ترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب.
- ✓ دعم الأوساط الريفية والأقاليم التي تعاني من الصعوبات.
- ✓ التحكم في النمو العمراني وإعادة توازن العمران.
- ✓ الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية والثقافية والحفاظ عليها لصالح الأجيال المستقبلية.

سادسا: القانون المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة(القانون 04–09 بتاريخ 14 أوت 2004)

يهدف هذا القانون إلى ترقية موارد جديدة للطاقة النظيفة والمتجددة وغير المضرة بالبيئة وضمان الاستغلال الطاقوي، وتحديد إنتاج الطاقة المتجددة والإدخال التدريجي لها وتطوير الفروع الجديدة للطاقة والتكنولوجيا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: جهود الجزائر في مجال تحقيق التنمية المستدامة

تعتبر الجزائر من الدول الساعية إلى تحقيق التنمية المستدامة بمختلف جوانبها، حيث ومنذ الاستقلال سعت جاهدة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مع الاهتمام بالفرد ووضع أولويات للحفاظ على البيئة وبالتالي تحقيق قفزة نوعية في تحقيق التنمية المستدامة، وتتجلى آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال جميع الجهود المبذولة في هذا المجال من اتفاقيات ووسائل متعددة.

الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية المبرمة

قامت الجزائر بعدة اتفاقيات في مجال التنمية المستدامة نذكرها فيما يلي[1]:

أولا: اتفاقية طبقة الأوزون في الجزائر

بتاريخ 20 أكتوبر 1992 تمت مصادقة الجزائر على بروتوكول مونتريال لتصبح بذلك طرفا متعاقدا يوم 18 جانفي 1993 ولقد صنفت الجزائر من قبل الدول التي يمكن تخصيصها بإعانات مالية من الصندوق المتعدد الأطراف، حيث وصلت كمية استهلاك الجزائر للمواد المسايرة لطبقة الأوزون SAO سنة 1991 إلى 2144 هن لعدد سكان يقدر بـــ 24.5 مليون نسمة أي نسبة 0.09 كغ لكل ساكن، وفي إطار هذه الاتفاقية التزمت الجزائر بالقضاء التدريجي على هذه المواد وذلك من خلال وضع حل لاستعمالاته لهذا المواد قبل نهاية سنة 2006 وذلك وفق الشروط المحددة في الاتفاق.

ثانيا: اتفاقية التنوع البيولوجي

صادقت الجزائر في 06 جويلية 1995 على هذه الافتتاحية مما جعلها تقوم بإنجاز إستراتيجية وطنية لحماية التنوع الحيوي الذي يمثل المصدر الرئيسي لأمننا وحياتنا وتهدف هذه الإستراتيجية بالدرجة الأولى إلى إحاطة وتقييم ثرواتنا الطبيعية وبدرجة ثانية تلبي الالتزامات الدولية التي أبرمتها الجزائر من خلال هذه الاتفاقية ولتحقيق ذلك وضع برنامج الأمم المتحدة في متناول الحكومة مبلغ يقدر بـــ 230500 دولار كتمويل من الصندوق العالمي للبيئة، ونتيجة لذلك تم إنجاز تقرير وطني له العديد من النشاطات أهمها:

[1] ليلى جودي، **الاستقرار في ظل قيود تمويل التنمية المستدامة** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، (غير منشورة) ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007، ص-ص169-172.

- ✓ ضع الأعضاء المكلفين بالتنفيذ ومتابعة المشروع لحماية التنسيق.
- ✓ إنجاز الدراسات الخاصة.
- ✓ تكوين التقنيين والمهندسين.
- ✓ تنظيم الملتقيات والمؤتمرات.

ثالثا:اتفاقية تغير المناخ

ولقد تمت المصادقة على هذه الاتفاقية خلال سنة 1993، وهذا ما جعل الجزائر تشارك في مختلف المؤتمرات والتظاهرات في هذا الصدد وأصبحت الجزائر بذلك ملزمة بتطبيق الاتفاقية والاهتمام بهذه المعضلة العالمية، ويتضمن هذا الالتزام الوطني ما يلي:

- ✓ إنجاز جرد وطني للغازات ووضع بإستراتيجية وطنية للتخفيف من انبعاثات الغازات الدافئة.
- ✓ دراسة وتحليل الآثار المتوقفة الناتجة عن التغيرات المناخية.

رابعا: الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر

صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية خلال سنة 1996 وذلك بمرسوم رئاسي رقم 03-96، ويعتبر هذا إلزاما صارما للجزائر لإدماج مكافحة التصحر في إعداد برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر و لم تكتفي الجزائر بهذه الاتفاقيات فقط، بل كثفت الاتصالات مع عدة دول بهدف إنجاز نشاط شراكة وتذكر على سبيل المثال:

- ✓ اتفاق شراكة بين الجزائر وألمانيا (مكتب الدراسات للحكومة الألمانية).
- ✓ شاركت الجزائر في المؤتمر الأول لوزارة البيئة لمنظمة الأورو متوسطة 1998.

الفرع الثاني: الوسائل الاقتصادية لتفعيل التنمية المستدامة

إن الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر في إطار تحقيق التنمية المستدامة تركز أساسا على الأدوات التالية[1]:

أولا:سياسة منح الإعانات الحكومية

تلجأ الحكومة إلى تقديم بعض التسهيلات للتأثير في مجالات التلوث وذلك من خلال منح قروض طويلة الأجل ذات الشروط الميسرة للمشاريع الصديقة للبيئة ومنح الإعانات التي تكون على شكل تحفيز بدل الخطر، أو عن طريق تمويل الاستثمارات الخاصة بمعدلات الحد من التلوث وتحفيز الاستثمارات المحافظة على البيئة.

ثانيا:سياسة المنع والتقنين

عادة ما تلجأ الحكومة إلى إصدار نصوص قانونية تمنع بها أشكال التلوث المضرة بالعنصر البشري أو الوسط الطبيعي، منعا صريحا وبالتالي يصبح هذا القانون وسيلة من وسائل مواجهة المشكلات البيئية على أن يأخذ في الحسبان مدى توافر البدائل القريبة والتكلفة التي يفرضها النشاط الإنتاجي.

ثالثا:السياسة النقدية والتجارية

من خلال عمل الحكومة على تشجيع مكافحة التلوث عن طريق إعفاء أجهزة ومعدلات ووحدات معالجة التلوث المستوردة من الرسوم، كذلك قد تعمل على تخفيض التعريفة الجمركية على المواد المستوردة من الخارج والتي يترتب على استخدامها في العملية الإنتاجية معدل اقل من التلوث.

رابعا:السياسة الجبائية لخفض التلوث

يعتبر أداة اقتصادية هامة تساهم في توفير إيرادات مالية، وتتميز بكونها ذات أهمية للتشريع البيئي من خلال استخدام السياسة الضريبية لتوجيه قرار أرباب العمل نحو الاستثمارات غير الملوثة للبيئة لذلك فقد احتلت تأييدا واسعا لصناع القرار.

[1] حمزة بالي، عمر مساوي، **إدماج البعد البيئي في السياسة الصناعية في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة** ، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي :7-8 أفريل 2008، ص-ص9-11.

خامسا:مبدأ الملوث الدافع

ينص هذا المبدأ الذي اعتمدته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) سنة 1972، على أن الملوث يجب أن تقطع منه السلطات العمومية النفقات الخاصة بالإجراءات الرامية للحفاظ على البيئة في حالة مقبولة أما بالنسبة للجزائر فتعرفه المادة 03 من الأحكام العامة للباب الأول في قانون 03-01المؤرخ في 19جويلية 2003 الخاص بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على انه "يتحمل كل شخص تسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية".

سادسا:السياسة الجبائية التحفيزية

ويعرف هذا النوع بالسياسة الوقائية لأنها تعمل على فرض الرسوم التحفيزية لتجنب الضرار البيئية وتنص هذه السياسة نوعين من الرسوم هما:

- ✓ الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية، ويخضع لأحكام المادة 204 من قانون المالية لسنة 2002، حيث يحدد مبلغه بـــ: 24000 دج عن كل طن من النفايات.
- ✓ الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصلبة ويخضع لأحكام المادة 203 من قانون المالية لسنة 2002.

سابعا:السياسة الجبائية التعضدية

عن طريق الرسوم التي تفرض وال ذي ينص عليها القانون رقم 01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001، و المتضمن قانون المالية لسنة 2002، والذي ينص على عدد من الرسوم البيئية هي: الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة والرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي على الكمية المنبعثة التي لا تتجاوز حدود القيم.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر وأهدافها

تسعى الجزائر إلى تحقيق أهدافها من خلال مؤشرات التنمية المستدامة والتي تتمثل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الفرع الأول: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

ومن أهم المؤشرات التي عرفت تطورا ملحوظا نجد:

أولا: المؤشرات الاقتصادية

تتمثل المؤشرات الاقتصادية في:

- **معدل النمو الاقتصادي:**

واصلت الجزائر تسجيل معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة 2004-2014 وهو ما يوضحه المنحنى التالي:

الشكل رقم (05): منحنى يوضح تطور معدلات النمو للفترة (2004-2014)

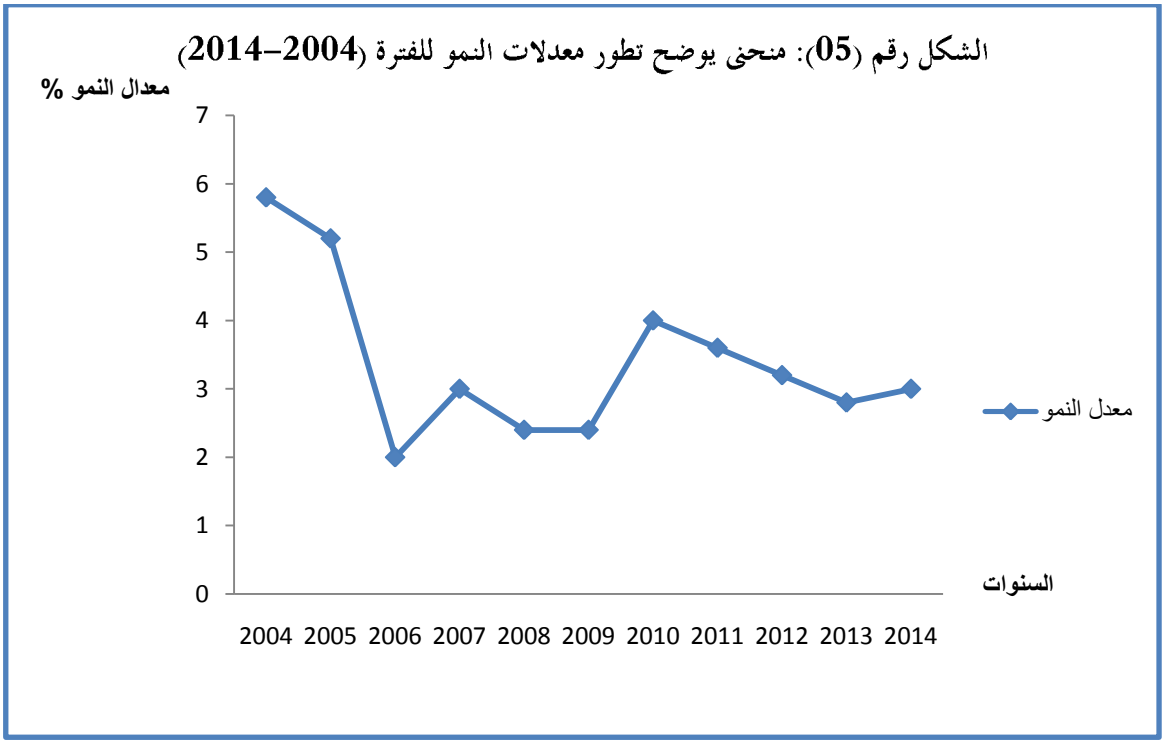

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات:

- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، عن الموقع: www.cnes.dz
- البنك الدولي، نمو الاقتصاد الجزائري عن الموقع: www.worldbank.org

من خلال المنحنى نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2004-2009 عرف تراجعا ملحوظا وذلك راجع إلى انخفاض قطاع المحرقات، إلا أنه في سنة 2010 عرف زيادة محسوسة مقارنة بالسنوات السابقة، ثم عاد في الفترة 2011 و 2014 إلى التراجع مجددا.

- **التضخم:**

يوضح الجدول الموالي تطور معدل التضخم حسب مؤشر المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2004-2014:

الجدول رقم(03): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(2004-2014)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم%	3.97	1.38	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- مؤشرات أسعار الاستهلاك، الأسعار، إحصائيات القطاع الحقيقي، النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، (تاريخ التصفح: 2015/05/21)، ص29، عن الموقع: http//www.bank-of-algeria.dz/stats.htm.

- الموقع الرسمي لوزارة المالية ،(تاريخ التصفح:2015/05/20) ،عن الموقع:

http://www.mf.gov.dz/article/48/zoom-sur-les-chiffres-/154/taux-d'inflation.htmex

من خلال الجدول نلاحظ أنه في الفترة 2004-2007 عرف معدل التضخم انخفاضا ملحوظا حيث كان أكثر وضوحا في سنة 2005 وهذا نتيجة لتراجع معدل الكتلة النقدية ، أما في الفترة 2008- 2009 فقد شهد ارتفاعا محسوسا و يرجع ذلك إلى نمو الكتلة النقدية بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم يعود بعد ذلك للارتفاع في الفترة 2011-2012 ليبلغ ذروته 8.89% بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار،أما في الفترة 2013-2014فقد عاد إلى الانخفاض .

- **متوسط سعر الصرف :**

يعتبر سعر الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية و أداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما، و الجدول التالي يوضح تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار:

جدول رقم(04): متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار للفترة 2012–2014

السنة	2012	2013	2014
01 دولار	77.55 دينار	79.38 دينار	80.56 دينار

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات منشورة في الموقع الرسمي لوزارة المالية (يوم التصفح:2015/5/25)، عن الموقع:
http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/155/Taux-de-Change.html

من خلال الجدول نلاحظ أن الارتفاع المستمر لمتوسط سعر الصرف الدينار مقابل الدولار يعود إلى سياسة خفض قيمة الدينار المنتهية تحت إشراف الصندوق النقد الدولي بهدف الوصول إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع و الخدمات الأجنبية.

- **الموازنة العامة:**

رغم التحسن الذي سجلته أسعار النفط خلال هذه الفترة 2000– 2006إلا أن القيم السالبة واصلت سيطرتها على رصيد الموازين و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(05):وضعية الموازنة العامة خلال الفترة 2000– 2006

الوحدة:(مليون دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإيرادات العامة	1125161	1505526	1432800	1517673	1618400	1653600	1667920
النفقات العامة	1178122	1321028	1550646	175291	1775300	2192738	2642539
الرصيد	-52961	+184498	-117846	-235018	-156900	-539138	-974619

المصدر: وزارة المالية، عن الموقع: www.finances.algerien.dz

من خلال الجدول يتضح أن رصيد الميزانية خلال طيلة الفترة كانت سالبة و السبب في ذلك تبعيتها الكلية لتقلبات أسعار النفط ،حيث تشير كل المؤشرات بأن عدم استقرار الإيرادات البترولية هو السبب الرئيسي لتقلبات الموازنة

بالجزائر، حيث سجل سنة 2000 عجز بقيمة 52961مليون دينار جزائري ليصل بعد ذلك في سنة 2006 إلى 974619 مليون دينار جزائري كل ذلك ناتج عن تزايد النفقات العامة بمعدلات أعلى من معدلات تزايد الإيرادات العامة.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية في الجزائر

إن مفهوم التنمية البشرية لا يعتبر الموارد البشرية وسيلة للتنمية فحسب بل يعتبره هدفا من بين أهدافها إذ لا يمكن تحقيقها إلا في ظروف تتميز بنمو اقتصادي، ولقد اهتمت الجزائر بمسألة التنمية البشرية منذ الاستقلال وكان يراد في التنمية الاجتماعية المنشودة صياغة الهياكل الاقتصادية بصفة تتماشى والحاجات الأساسية للسكان.

ومن أجل إعطاء نظرة شاملة عن التنمية البشرية في الجزائر يمكن أن نتطرق إلى مؤشرات التالية:

- **نصيب الفرد من الدخل القومي:**

يخضع نصيب الفرد من الدخل القومي إلى العديد من العوامل، أهمها حجم الناتج المحلي الإجمالي و الذي يخضع بدوره لتقلبات أسعار النفط إضافة إلى النمو الديمغرافي، وقد عرف نصيب الفرد من الدخل القومي تحسننا ملحوظا خلال الفترة 2004-2013 والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(06): تطور نصيب الفرد من الدخل القومي خلال الفترة 2004-2013

الوحدة: (مليون دولار)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نصيب الفرد من الدخل القومي	2631.3	3124.7	3498.3	3976	4588	4160	3400	4460	4497	5290

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على المعطيات:

-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، عن الموقع:www.cnes.dz

-تقرير البنك الدولي،عن الموقع: http://elraaed.com/ara/watan/49603

من خلال الجدول نلاحظ أن نصيب الفرد من الدخل القومي عرف تحسننا واضحا ابتداء من سنة 2004-2008، بينما من سنة 2009-2010 عرف نصيب الفرد من PIB انخفاضا ملحوظا حيث انتقل من 4588دولار سنة 2008 إلى 3400 دولار 2010، إلا أنه راجع في الارتفاع خلال الفترة 2011-2013 حيث عرف انتعاشا كبيرا نتيجة ارتفاع في أسعار النفط حيث بلغ 5290 دولار.

- **الفقر والبطالة**

هناك علاقة وطيدة بين الفقر والبطالة، فالبطالة المكون الرئيسي للفقر والجزائر كباقي دول العالم الثالث تعاني أشد المعاناة من هذه الظاهرة[1]، و الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (07): معدل البطالة في الجزائر بالمقارنة مع معدل الفقر (2008-2013)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل البطالة	11.8%	12.50%	10.20%	9.90%	9.60%	9.80%
معدل الفقر	11.1%	9.8%	6.2%	5.55%	5.20%	5.03%

المصدر: نجوى سعودي، **دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي: 15-16 نوفمبر 2011، ص20.

ويمكن توضيح معطيات الجدول في المنحنى البياني التالي:

[1] حاج قويدقورين، **ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها في النسيج الاجتماعي** ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جوان 2014، ص20.

الشكل رقم(06): منحنى يبين معدل البطالة في الجزائر بالمقارنة مع معدل الفقر (2008-2013)

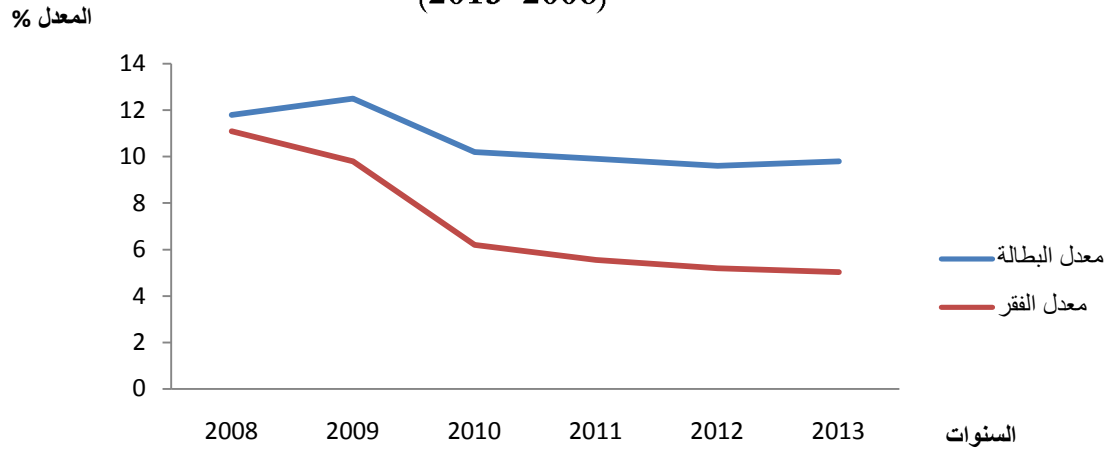

المصدر:من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

يتضح من الشكل أن معدلي البطالة والفقر حققا انخفاضا طفيفا بين الفترة 2008-2013 ،أما الانخفاض الحاد سنة 2010 فهذا ليس سببه تخفيض معدل البطالة وزيادة الناتج ولكن يعود إلى سياسة رفع الأجور وتحصل أغلب الموظفين على مبالغ مالية متراكمة في سنة 2008 هو ما يعد تخفيضا غير حقيقي من خلال زيادة أنفاق الدولة على المرتبات والأجور في القطاع العمومي.

- **الصحة**

وهي إحدى مؤشرات التنمية البشرية وتستخدم لقياس عدد الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا الأربعين كنسب مئوية من مجموع السكان الذين لا يتيسر لهم الانتفاع بالمياه المأمونة، والخدمات الصحية ومرافق الصرف الصحي والتي تعد مسألة أساسية للتنمية المستدامة وقد مثلت الصحة بالأهداف الإنمائية التالية[1]:

- تخفيض وفيات الأطفال الذين يقل سنهم عن 5 سنوات.
- تحسين صحة الأمهات.
- مكافحة فيروس السيدا وأمراض اخرى.

[1] يحي مسعودي، **إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث (دراسة حالة الجزائر)** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009، ص109.

فيما يخص الهدف الأول فمعدل وفيات الأطفال انتقل من 46 وفاة لكل 1000 ولادة حية سنة 1990 إلى 22 وفاة لكل 1000 ولادة حية لسنة 2014، أما فيما يخص تحسن صحة الأمهات فقد انتقلت من 230 حالة لكل 100 ألف ولادة حية لسنة 1990 إلى 60.3 كل 100 ألف ولادة حية لسنة 2014[1]، وأما الهدف الثالث (مكافحة السيدا وأمراض أخرى) فالنسبة للسيدا هناك 8046 مصاب بالسيد منها 700 حالة إصابة لسنة 2013 وقد وضعت الجزائر إستراتيجية تهدف إلى تدعيم وإيصال العلاج إلى كل شخص مصاب حيث عرفت من خلالها الجزائر استقرار في عدد الإصابات[2].

- **المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي**

لقد وضعت الجزائر جهودا كبيرة خلال السنوات الماضية، من خلال وضع المشاريع وبرامج التي استفادت منها الموارد المائية خاصة في مجال بناء السدود وتوسيع عدد محطات تحلية مياه البحر، إلى درجة أصبح فيها الجزائريون يستفيدون من المياه الصالحة للشرب دون انقطاع حيث بلغ معدل ربط الشبكات العمومية للمياه الشروب و التطهير حوالي 93% لإيصال الأسر بالمياه الشروب و86% من عمليات الربط بشبكات التطهير خلال سنة 2013[3].

- **التعليم**

تأخذ مسألة التعليم في شتى الدراسات (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية) حجر الزاوية في التنمية والنهوض بالمجتمعات وبغض النظر عن التفاصيل التي قامت بها الدراسات حول علاقة التعليم بالتنمية والصحة والفقر وغير ذلك، فإنها تخلص كلها في النهاية على نتيجة واحدة مؤداها أن التعليم يساهم بشكل فعال ودوري في تقليص حظوظ التهميش والإقصاء والحرمان.

[1] تقارير رسمية حول عدد الوفيات بين الأطفال والأمهات، (يوم التصفح: 2015/05/25)، عن الموقع:
http://www.elayem.com/?p=4359.

[2] ناصر بن طاهر ، السيدا يزحف في الجزائر، (يوم التصفح: 2015/05/25)، عن الموقع :
http://www.echoroukonline.com/ara/?news=186741.

[3] زهير آيت سعادة، الجزائر تتجاوز نهائيا أزمة توفير المياه الصالحة للشرب، (يوم التصفح:2015/05/25)، عن الموقع:
http://www.djazairess.com/elayem/102001

إن الجزائر وفي أول محاولاتها التنموية طرحت مجانية التعليم أو الحق في التعليم هدفا نسبيا اعتباره مطلبا شرعيا للمجتمع، وخلال تلك الفترة أقرت السياسة التعليمية إجبارية التمدرس لجميع الأطفال الذي تتراوح أعمارهم ما بين 6 و14 سنة دون التمييز بين الجنسين[1].

ثالثا: المؤشرات البيئية

تؤكد مختلف الدراسات المظاهر السلبية والعديدة للتنمية الاقتصادية حيث أن لتكييف نشاطات الإنتاج الصناعية آثارا على البيئة وذلك من خلال استنزاف الموارد الأولية والغابات والأراضي الصالحة وتلويث المياه ،وهذا في ظل النشاط الاقتصادي للدول المتطورة، لذلك يتوجب الموافقة بين النمو الاقتصادي والمشكل الاقتصادي، ومن أجل إعطاء نظرة شاملة عن التنمية البيئية يمكن أن نتطرق إلى المؤشرات التالية[2]:

- **نسبة السكان المستفيدين من المياه الصالحة للشرب**

تبلغ نسبة الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب في الجزائر 98 بالمئة سنة 2014 بعد أن بلغت 78 بالمئة سنة 1999 و93 بالمئة سنة 2009.

كما سجلت زيادة في حجم المياه الشروب المنتجة إلى 3.6 مليار متر مكعب في سنة 2014 مقابل 1.25 مليار متر مكعب في سنة 1999 و2.75 مليار متر مكعب سنة 2009، إضافة إلى تحسين قدرات تعبئة المياه الجوفية قصد بلوغ 9.1 مليار متر مكعب خلال سنة 2014 مقابل 4.2 في سنة 1999 و7.1 في سنة 2009.

- **متوسط نصيب الفرد إجمالي الأراضي المزروعة**

يبين هذا المؤشر نصيب الفرد بهكتار من إجمالي الأراضي المزروعة وقد شهد هذا المؤشر تدني السنوات الأخيرة من حوالي 0.85 هكتار للفرد في عام 2005 إلى حدود نسبة 0.23 هكتار للفرد في سنة 2008، ويرجع تفسير ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السكاني وبصفة عامة يتجه متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة إلى الانخفاض.

[1] يحي مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص110.

[2] بوزيد سايح، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية–حالة الجزائر–**،،مرجع سبق ذكره، ص48.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة في الجزائر

لتحقيق التنمية المستدامة في الأمدين المتوسط والطويل، هناك مجموعة من الأهداف المتمثلة فيما يلي[1]:

- تحسين الصحة ونوعية المعيشة ويتحقق ذلك من خلال:
  - ✓ تحسين الحصول على خدمات الماء والتطهير.
  - ✓ حفض المخاطر ذات الصلة بالتلوث الصناعي والكيميائي الزراعي.
  - ✓ تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى وفي جوار المناطق الصناعية.
  - ✓ استبعاد البترين المرصص وتحسين نوعية المازوت.
  - ✓ تحسين الخدمات العمومية في مجال الصحة والتطهير.
  - ✓ تطوير التسيير البيئي في المدن، والإكثار من المساحات الخضراء وحماية التراث الثقافي.
- تحسين إنتاجية رأس المال وحمايته: وهدفها السعي إلى تدارك تدهور الأراضي والغابات والمراعي، والنهوض بالإنتاج الزراعي والحيواني المستديم الذي يسمح بالحفاظ على نوعية الأراضي والغطاء النباتي، بل بإثرائها وهذا يتم بمواجهة الأسباب الأساسية وبإشراك السكان المعنيين والقطاع الخاص، وهو ما يمر عن طريق:
  - ✓ تخصيص الموارد المائية بصورة رشيدة، واعتماد تقنيات إنتاج أكثر ملائمة.
  - ✓ اعتماد تكنولوجيا الإنتاج الملائمة وتسيير مياه السقي تسييرا رشيدا.
  - ✓ رفع الغطاء النباتي وزيادة عدد المناطق المحمية.
  - ✓ حماية المنظومة البيئية الهشة مع العناية الخاصة بالتنوع البيولوجي.
  - ✓ ضمان التنمية المحلية والريفية لرفع معدلات التشغيل والصادرات.
- خفض الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية: والذي يهدف من خلاله إلى إقامة علاقات تنسيق وثيقة مع الوزارات المكلفة بالاقتصاد والمالية، بحيث تتخذ تدابير من شانها أن تكون ذات طبيعة اقتصادية أساسا، وتساهم في خفض معدلات الفقر، زيادة على أهداف النوعية التي تنشدها الإستراتيجية البيئية المتمثلة:
  - ✓ التخلي عن كل بقايا أشكال الدعم المالي الذي يشجع على الاستخدام المفرط لموارد الطاقة المتجددة المشجعة للنهوض بتحصيل التكاليف وتحسين نوعية الخدمات وشفافية النفقات العمومية.
  - ✓ توضيح الحقوق العقارية والحقوق المرتبطة باستغلال الموارد.

[1] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المخطط الوطني للأعمال من اجل البيئة والتنمية المستدامة، 2001، ص-ص 2-6.

- ✓ التطبيق الفعلي للتشريع ولا سيما بصدد تهيئة الإقليم وشغل الأراضي والوقاية من التلوث.
- ✓ ترشيد استعمال الموارد المائية وموارد الطاقة والموارد الأولية في الصناعة.

- حماية البيئة الشاملة: حيث تهدف إلى مواجهة الأسباب الأساسية ذات الطبيعة المؤسساتية من جهة والشروع في تنفيذ أعمال قوية ومستمرة من جهة أخرى و ذلك من شأن أن يحقق:

- ✓ زيادة كثافة الغطاء النباتي وتنوعه البيولوجي.
- ✓ مضاعفة الفضاءات المحمية والمناطق الرطبة ومناطق التنمية المستدامة.
- ✓ القضاء على الموارد التي تؤدي طبقة الأوزون.

وبذلك تهدف التنمية إلى خفض نسبة الفقر والحفاظ على توازن النظم البيئية المختلفة، حيث تشكل العودة إلى التنمية الاقتصادية التحدي الأول لتنمية تكون سريعة، ولا تقتصر على جانب استغلال المحروقات والموارد الطبيعية، بل تركز أكثر فأكثر على تحسين الموارد البشرية، وبالتالي يكون الهدف من التنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والاستغلال الرشيد والمستدام للموارد الطبيعية من جهة أخرى مع ضرورة التخفيف والتقليص من الملوثات والأضرار والمخاطر التي تهدد الصحة العامة.

المبحث الثاني: واقع التنمية البشرية في الجزائر

استطاعت الجزائر أن تستدرك الوضع الذي آلت إليه من خلال تحقيق مستويات عالية في مجال الصحة والتعليم والدخل، ولعل التحسن الذي سجلته في مؤشرات التنمية البشرية مؤخرا والتطور الإيجابي جعلها تسعى جاهدة لبذل جهود أكثر من أجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة.

المطلب الأول: أساسيات التنمية البشرية في الجزائر

يلعب كل من التعليم والصحة والدخل دورا أساسيا في تحقيق مستويات عالية من التنمية البشرية واعتبرت الجزائر إحدى الدول التي أولت اهتماما كبيرا للمجالات الثلاثة وذلك من خلال مجانية التعليم والصحة وتوفير مستويات من الدخل.

الفرع الأول: التعليم في الجزائر

يشكل التعليم في الجزائر حجر أساسي للتنمية البشرية والاقتصادية وحتى باقي المجالات الحيوية الأخرى، وذلك لأنه المدخل الأساسي لهذه التنمية فضلا عن ما ترتكز عليه من معطيات تكنولوجية ومادية فإنها ترتكز أكثر على العنصر البشري في هذه العلمية، ويأتي هذا الأخير في المقام الأول لتحقيق أية عملية تنموية ولعل أول هندسة لهذا الأخير تنطلق من المدرسة كمؤسسة رسمية تقوم بإعداد الأجيال إعدادا يتوافق ودوره في المجتمع مستقبلا.

أولا: التطور التاريخي للتعليم في الجزائر

وجدت الجزائر نفسها بعد الاستقلال مباشرة أمام وضع اقتصادي واجتماعي وثقافي منهار، تجلت معالمه في تفشي الأمية والجهل وانتشار الأمراض وقلة البنى التحتية ونقص في الموارد المالية والبشرية التي تكون في مستوى تحدي الأوضاع، ويمكن تحديد تطور التعليم من خلال:

أ –قبل سنة 2000:

تميزت هذه الفترة بتأسيس نظام تربوي يساير التوجهات التنموية الكبرى ومن أولوياتها ما يلي[1]:

- ✓ تعميم التعليم بإقامة المنشآت التعليمية، وتوسيعها في المناطق المعزولة.
- ✓ تكييف مضامين التعليم الموروثة عن النظام التعليمي الفرنسي.
- ✓ التعريب التدريجي للتعليم.

وكان من نتيجة ذلك الارتفاع في نسب التمدرس في صفوف الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة حيث انتقلت من 20% إلى 70% في نهاية 1976، علما أن الجزائر ورثت من الحقبة الاستعمارية نظامين تعليميان مختلفين[2]:

النظام التعليمي الوراثي (المدارس والزوايا) والنظام التعليمي الفرنسي، ولكل منهما إيجابياته وسلبياته فالأول تقليدي يحافظ على الهوية الوطنية في مستوى تطلعات الدولة الجزائرية، والثاني يطمس معالم الهوية الوطنية لكنه يستجيب من حيث كونه نظام عصري ومنظم محكما لتطلعات السلطة العمومية في بناء دولة عصرية.

---

[1] عبد اللطيف حسين فرج، **نظم التربية والتعليم في الوطن العربي ما قبل وبعد عولمة التعليم**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص129.

[2] محمد دهان، **الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري: مقارنة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه ،(غير منشورة)، جامعة منتوري02، قسنطينة، 2010، ص–ص116–118.

كما تميزت تلك الفترة بإدخال إصلاحات عميقة وجذرية على نظام التعليم في الاتجاه الذي يكون فيه أكثر تماشيا مع التحولات العميقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية حيث تضمن الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 الطابع الإلزامي للتعليم الأساسي ومجانيته لمدة 9 سنوات، وقد احتوى هذا الأمر أهدافا وطنية تتمثل أساسا في تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للعمل والحياة، وإكسابهم المعارف الهامة العلمية والتكنولوجية التي تمكنهم من الاستجابة للتطلعات الشعبية، وحق المواطن الجزائري في التربية والتكوين، وصار التعليم بموجب هذا الأمر كما يلي:

- ✓ تعليم تحضيري وغير إجباري.
- ✓ تعليم أساسي إلزامي ومجاني لمدة 9 سنوات.
- ✓ تعليم ثانوي عام.
- ✓ تعليم ثانوي تقني.

ولقد أعاد هذا الأمر هيكلة المنظومة التربوية على النحو التالي[1]:

- ✓ التعليم الأساسي: مدته 9 سنوات ويشمل ثلاث أطوار حيث يعوض الطورين الأول والثاني التعليم الابتدائي سابقا، والتطور الثالث يعوض التعليم المتوسط سابقا.
- ✓ التعليم الثانوي: يدوم ثلاث سنوات وينتهي باجتياز مختلف شعب البكالوريا التي تؤدي إلى الجامعة.

ب -بعد سنة 2000:

وتم في هذه المرحلة إصلاح نظام التربية الوطنية حيث تم تنصيب لجنة الإصلاح في 9 ماي 2000، وتنصيب لجنة إصلاح التعليم الابتدائي موسم 2003-2004، ومن أهم مظاهر الإصلاحات[2]:

- ✓ إدراج اللغة الفرنسية من السنة الثانية ابتدائي (أعيد النظر في هذا الأمر في 2006-2007 حيث أصبحت تدرس في السنة الثالثة).
- ✓ إدراج مادة التربية العلمية والتكنولوجيا منذ السنة الأولى ابتدائي.
- ✓ إدراج أبعاد جديدة في المحتوى كالبعد البيئي والبعد الصحي والبعد التاريخي.

[1] عبد اللطيف حسين فرج، مرجع سبق ذكره، ص130.

[2] الواقع التعليمي في الجزائر بعد الاستقلال، (يوم التصفح: 2015/04/13)، عن الموقع:
www.vitaminedz.com/article/articles-96-338176-27-1.html.

- ✓ إدراج الترميز العالمي والمصطلحات العلمية.
- ✓ إدراج مادة الإعلام الآلي بدءا من السنة الأولى من التعليم المتوسط وتدعيمه في التعليم الثانوي بأن يصبح باسم مادة تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- ✓ تم إصلاح التعليم الثانوي ووضع هيكلة جديدة.
- ✓ تم إدخال نظام (LMD) على مستوى الجامعات الجزائرية بداية من الموسم 2004-2005 من أجل مواكبة التطورات العالمية في مجال التعليم العالي من جهة وإيجاد حلول عملية لعيوب النظام الكلاسيكي من جهة أخرى.
- ✓ وتم تعميم النظام بشكل تدريجي عبر الجامعات ليشهد الموسم 2008-2009 تخرج أول دفعة من حملة الماستر، ويشمل هذا النظام ثلاث مراحل أساسية في: الليسانس، ماستر، دكتوراه[1].

ثانيا: سياسة محو الأمية في الجزائر

خصصت الدولة في إطار جهودها المبذولة لمحو الأمية في الجزائر ميزانية تقدر بـــ 50 مليار دينار وذلك لتجسيد إستراتيجية تهدف إلى القضاء على الأمية في 2015 وترمي هذه الإستراتيجية التي انطلق العمل بها في 2007 إلى تخفيض نسبة الأمية بنسبة 50% في 2012 والقضاء عليها في غضون 2015.

وأكدت الدراسات أن نسبة الأمية كانت شبه منعدمة قبل الاحتلال لتصبح حوالي 92% بعد الاستقلال كما تناولت توزيع نسب الأمية عبر الولايات وكذا الكتب والمقررات المستعملة لمحو الأمية، حيث تم وضع مخططين مرتبطين بالسياسة لمحو الأمية ويتعلقان بالمخطط الوطني لحماية الطفولة (2008-2015) وكذا المخطط لترقية المرأة (2008-2013).

كما أن نسبة الأمية في الجزائر تقدر بـــ 22,1% أي ما يفوق 06 مليون جزائري يجهل القراءة والكتابة سنة 2013 ولقد قامت الدولة بجهود لتخفيض هذه النسبة خاصة في المناطق الريفية التي لازالت نسبة الأمية لدى المرأة مرتفعة بالمقارنة بالمناطق الحضرية، حيث قامت الجمعية الجزائرية لمحو الأمية بوضع توصيات بمناسبة اليوم العالمي لمحو

[1]- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي، جوان 2007، www.Mesrs.dz

الأمية الذي يتعلق بإعادة النظر في الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وفي البرامج الخاصة بكل الفئات بالإضافة إلى إدراج كتب متعلقة بمحو الأمية الحضرية والوظيفية والثقافية والصحية[1].

ويمكن توضيح تطور عدد المتمدرسين للفترة 2000–2010 من خلال الجدول التالي:

[1] جريدة النهار، **إستراتيجية لمحو الأمية**،(يوم التصفح:2015/05/27) عن الموقع:www.ennehronline.com/ar/?news=38381

الجدول رقم (08): تطور عدد المتمدرسين في الجزائر من 2000–2010

السنوات	2001–2000			2006–2005			2010–2009		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
الابتدائي	2510846	2210114	4720960	2222679	1973901	4196580	1743741	1563992	3307733
المتوسط	1048826	966544	2015370	1133004	1088324	2221328	1566613	1486754	3052387
الثانوي	427917	547945	975862	489291	686440	1175731	488662	681689	1170351

La source : le programme nationale du développement humain, le 2eme rapport national sur les objectifs du millénaires pour les développement en Algérie septembre, 2010, p47.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد المتمدرسين في الأطوار الثلاثة في تزايد مستمر وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الاهتمام الكبير الذي وضعته الدولة الجزائرية لقطاع التعليم بالإضافة إلى مجانية التعليم التي لها دور كبير في الوصول إلى هذه النتائج.

الفرع الثاني: الصحة في الجزائر

يقاس المستوى الصحي لبلد ما بمعدل الأمل في الحياة والذي يمثل متوسط عدد السنوات التي يعيشها الفرد، فكلما ارتفع معدل الأمل في الحياة كلما دل ذلك على ارتفاع معدل التنمية الصحية، بالإضافة إلى طبيعة الخدمة الصحية باعتبارها تمثل أساسا خدمة اجتماعية كلها عبارة عن عوامل أدت إلى وجود تساؤلات حول واقع وأهمية التنمية الصحية في الجزائر.

أولا: الصحة في الجزائر حسب أسلوب التكلفة- الفعالية

من بين الأساليب المستخدمة في تقييم مجهودات بلد ما في مجال الصحة نجد أسلوب التكلفة- الفعالية الذي يعد من الأساليب الأكثر استعمالا نظرا لسهولته وإمكانية تطبيقه، ويعتمد هذا الأسلوب على مبدأ أن هدف النظام الصحي يتمثل في تعظيم صحة السكان (الفعالية) اعتمادا على الموارد المتوفرة (التكلفة) ومن أجل تقييم التنمية الصحية تم اللجوء إلى تقسيم المعيارين السابقين إلى عدة معايير فرعية[1]:

أ -بالنسبة لتقييم الحالة الصحية للسكان، يمكن استخدام معاملات خاصة بالوفيات والحالات المرضية كمعدل الأمل في الحياة، معدل الوفيات حسب السن، معدل الإصابة بالأمراض، عدد الحالات المرضية، معدل العجز وغيرها.

ب -أما بالنسبة إلى مستوى نفقات الصحية فإن المعايير المستخدمة عادة تتمثل في نسبة النفقات الصحية إلى الناتج الملحي الإجمالي أو المبلغ الإجمالي للنفقات المخصصة للصحة.

ثانيا: آليات تحقيق تنمية صحية

ترى السلطات الجزائرية أن الرفع من التنمية الصحية الوطنية يتطلب الاعتماد على الآليات التالية[2]:

[1] إلياس بومعراف، عمار عماري، **من أجل التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد07، 2010،ص29

[2] المرجع نفسه،ص 30.

- ✓ مضاعفة الهياكل الصحية وترميمها وتأهيل الإمكانيات التقنية وفتح الاستثمار ألاستشفائي في وجه القطاع الخاص الجزائري والأجنبي.
- ✓ التعيين المتوازن للأطباء الأخصائيين خاصة في مناطق الجنوب والهضاب العليا وتطوير التكوين وتدعيم التأطير، التكفل بالانتقال الوبائي الذي يعرفه المجتمع الجزائري من خلال 26 برنامج وقاية و 8 برامج علاج و4 برامج دعم بتكلفة إجمالية قدرها 92 مليار دج.
- ✓ إعداد خارطة صحية جديدة تساعد على ترشيد التغطية الصحية من حيث الوقاية.
- ✓ إصلاح منظومة تسيير الأدوية من خلال إنشاء الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية ومحاربة الأدوية المزيفة.

ويتطلب الأمر كذلك المساهمة في حماية البيئة من أجل تخفيض معدل تعرض السكان للعوامل البيئية التي تؤثر سلبا على الصحة ولتحقيق ذلك يتطلب مجموعة من الإجراءات أهمها[1]:

- ✓ الرقابة المستمرة على العوامل التي تؤثر في الصحة خاصة العوامل الصناعية وتحسيسها بأهمية التخلي عن العوامل التي تؤثر على البيئة.
- ✓ الرقابة المستمرة للأمراض المتأتية من التلوث البيئي كالربو والأمراض القلبية.
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجوية في التخطيط الصحي الطويل الأجل خاصة فيما يتعلق ببرامج تهيئة الهياكل والمنشآت القاعدية ذات العلاقة بالصحة كالمستشفيات، المؤسسات الصحية، هياكل صرف المياه.
- ✓ وضع أنظمة للمعلومات تسهل من الرقابة على فعالية الإجراءات.
- ✓ ضمان الوصول إلى الموارد المائية النظيفة.
- ✓ دعم التثقيف في مجال الصحة.

الفرع الثالث: الدخل في الجزائر

إن الثورة المالية التي جناها الاقتصاد الجزائري على مدى الأعوام الماضية أبرزت الكثير من الفرص الاستثمارية الكامنة، وخاصة في المواقع الرئيسية للدولة، وكون أن الجزائر إحدى الدول الإفريقية العشر الأولى التي تمتلك موارد وفيرة من النفط والغاز، حيث حققت إيرادات عالية من مشاريع عدة فكانت بذلك السبب الرئيسي وراء قدرة الدولة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة، مما انعكس على أرقام الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر الأداة الأساسية لقياس

[1] إلياس بومعراف، مرجع سبق ذكره،ص30.

مستوى المعيشة، فقد عرف في غضون عشر أعوام تحسنا كبيرا بسبب التطورات التي عرفتها الجزائر من خلال تنفيذ العديد من البرامج العامة كمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي يساهم في تحقيق متوسط معدل نمو بـــ 5,5% خارج قطاع المحروقات و 4,8% كمتوسط معدل نمو بعد أن كان 3,2% خلال الفترة 1995–2000، كما أن البرنامج التكميلي لدعم النمو ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر بـــ 6,6% خلال الفترة 2005–2009 أي بنسبة أكبر مما قد حقق خلال 2001–2004 وهو ما يؤكد استمرارية تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر مع تزايد الإنفاق العام[1]، و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (09): تطور الإنفاق العام في الجزائر للفترة (2007–2011)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
الإنفاق العام بالجزائر (مليون دولار)	46,849	66,823	60,360	61,130	82,056
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	34,5	39,1	43,7	37.7	35,6

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص387.

يتبين من خلال الجدول تزايد الإنفاق العام من 46,8 مليون دولار سنة 2007 إلى 66,8 مليون دولار سنة 2008، نتيجة لزيادة الرواتب والأجور بنسبة 23% وارتفاع الإنفاق الرأسمالي بزيادة قاربت 10 مليون دولار ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو لينخفض معدل الزيادة سنتي 2009 و2010 في سياق اعتماد الجزائر سياسة مالية منضبطة التوسع في الإنفاق الحكومي لكن بمعدلات قليلة نتيجة لتسجيلها لعجز مالي كلي عام 2009 لأول مرة منذ سنوات، لتعود إلى سياسة مالية توسعية في 2011 لتسجل مبلغ 82,05 مليون دولار حيث ارتفعت النفقات الجارية بالجزائر بنسبة 54,1% أي حوالي 20 مليون دولار لتبلغ نسبتها إلى الإنفاق الكلي حوالي 68% كما ارتفع الإنفاق الرأسمالي حوالي 2 مليون دولار لتصل نسبته إلى الإنفاق الكلي حوالي 32%.

[1] كريم بودخدخ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر 2001–2009)**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص224.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر

يتناول تقرير التنمية البشرية لعام 2014 المضي في التقدم، ومنذ أن أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية العالمي الأول في عام 1990 تحقق معظم البلدان تقدما في التنمية، حيث شهدت الجزائر تقدما كبيرا في مجال التنمية البشرية، وذلك في ضوء التغيرات التي طرأت في مسارها والسياسات المنتهجة لتحسين رفاهية المواطنين.

الفرع الأول: دليل التنمية البشرية في الجزائر

حسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية الذي يشير أن الجزائر عرفت تطورا بنسبة 71,7% خلال سنة 2013 حيث صنفت الجزائر ضمن الدول التي بها التنمية البشرية مرتفعة باحتلالها المرتبة 93 محققة بذلك تراجع طفيف بـــ 9 نقاط مقارنة بترتيبها في سنة 2010 (84)، ويمكن توضيح ترتيب الدول العربية حسب تقرير التنمية البشرية 2014 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): إحصائيات دليل التنمية البشرية في الدول العربية حسب تقرير التنمية البشرية 2014

الدول	الترتيب	قيمة دليل التنمية البشرية	العمل المتوقع عند الولادة	متوسط سنوات الدراسة	العدد المتوقع لسنوات الدراسة	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
الدول التي تتميز بتنمية مرتفعة جدا						
قطر	31	0.851	78.4	9.1	13.8	119.029
المملكة العربية السعودية	34	0.836	75.5	8.7	15.6	52.109
الكويت	46	0.814	74.3	7.2	14.6	85.820
الدول التي تتميز بتنمية بشرية مرتفعة						
ليبيا	55	0.784	75.3	7.5	16.1	21.666
عمان	56	0.783	76.6	6.8	13.6	42.191
الأردن	77	0.745	73.9	9.9	13.3	11.337
تونس	90	0.721	75.9	6.5	14.6	10.440
الجزائر	93	0.717	71.0	7.6	14.0	12.555
الدول التي تتميز بتنمية بشرية متوسطة						
مصر	110	0.682	71.2	6.4	13.0	10.400
المغرب	129	0.617	70.9	4.4	11.6	6.905

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب إحصائيات تقرير التنمية البشرية 2014، ص158.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر احتلت المرتبة 93 في تصنيف التنمية البشرية للعام 2013 والذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى أن قطر قد تصدر قائمة الدول العربية واحتلت المرتبة 3 عالميا، تلتها المملكة العربية السعودية 34 ثم الكويت 46، فهي تتميز بتنمية بشرية مرتفعة جدا حيث تصدرت النرويج المرتبة الأولى عالميا، أما الدول التي تتميز بتنمية بشرية مرتفعة هي ليبيا التي جاءت في المرتبة 55 وتلتها عمان في المركز 56 والأردن 77، وتونس 90، والجزائر 93، وجاءت مصر في المرتبة 110، والمغرب 129، ضمن المجموعة التي تتميز بتنمية بشرية متوسطة، كما جاءت خمس دول في مجموعة التنمية البشرية المنخفضة هي اليمن، السودان، موريتانيا، خارج التصنيف.

ولقد أكد مسؤول مكتب التقرير الأممي حول التنمية البشرية أن الجزائر قد بلغت في جوانب المتمثلة في الصحة والتعليم والمستوى المعيشي المستوى اللائق، موضحا أن مؤشر التنمية البشرية للجزائر قد بلغ 0,717 علما أنه قد بلغ في 2010 ما قيمته 0,677 ويمكن توضيح طريقة حساب دليل التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2000–2014 كما يلي:

أولا: دليل التنمية البشرية الهجين

$$\text{قيمة البعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدينا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدينا}}$$

بالنسبة للجزائر حسب إحصائيات 2014 لدينا:

- ✓ متوسط العمر المتوقع عند الولادة: 71,0.
- ✓ متوسط سنوات الدراسة: 7,6.
- ✓ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي: 12,555.

في المرحلة الثانية نقوم بتجميع الأدلة الفرعية لتكوين دليل التنمية البشرية والذي يمثل المتوسط الهندسي للأدلة الثلاثة. ومعالم القياس موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): معالم تكوين دليل التنمية البشرية 2014

البعد	الحد الأقصى المسجل	الحد الأدنى
متوسط العمر المتوقع	83,6 اليابان 2014	20
متوسط سنوات الدراسة	12,1 جورجيا 2012	0
متوسط سنوات الدراسة المتوقعة.	18 محدد	0
دليل التعليم المركب	0,978 نيوزيلندا 2011	0
نصيب الفرد من الدخل بتعادل القوة الشرائية محسوبا بالدولار الأمريكي	119,029 قطر 2014	100

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على تقرير التنمية البشرية 2014.

✓ دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة:

$$\frac{71-20}{83,6-20}=\frac{51}{63,6}=0,801$$

✓ دليل متوسط سنوات الدراسة:

$$\frac{7,6-0}{12,1-0}=0,628$$

✓ دليل متوسط سنوات الدراسة المتوقعة:

$$\frac{14-0}{18-0}=0,777$$

✓ دليل التعليم:

$$\frac{\sqrt{0,628-0,777}-0}{0,987-0}=0,713$$

✓ دليل الدخل:

$$\frac{Ln\,(12555)-Ln\,(100)}{Ln\,(119029)-Ln\,(100)}=\frac{9,438-4,605}{11,687-4,605}=0.68$$

إذن دليل التنمية البشرية :

$$\sqrt[3]{0,801\times 0,713\times 0,68}=0,729$$

ثانيا: دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة

يقيس تقرير التنمية البشرية لسنة 2014 أثر عدم المساواة على التنمية البشرية ولا سيما فيلا الصحة والتعليم والدخل ويشير التقرير أن البلدان العربية التي تتعرض لمخاطر متشعبة جراء ما تواجهه من نزاع وبطالة في صفوف الشباب وعدم المساواة وتحتل الدول العربية المرتبة الثالثة من حيث نسبة الأطفال من مجموع السكان التي تعاني من مشاكل عديدة كالحرمان والرعاية الصحية، والتعليم، ولقد سجلت اكبر خسائر في التعليم حيث بلغ 38% مقابل متوسط يبلغ 22,8% بمجموعة من 187 بلدا طبق عليه دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة.

الفرع الثاني: دليل الفوارق بين الجنسين في الجزائر

أقر تقرير التنمية البشرية 2014 أن دليل الفوارق بين الجنسين يرصد التفاوت بين المرأة والرجل في الصحة والتمكين والمشاركة في القوى العاملة لـــ 187 دولة، موضحا أن متوسط حجم الخسائر في البلدان العربية بسبب الفوارق بين الجنسين بلغ 70% مقابل متوسط عالمي للخسائر الناتجة عن الفوارق بين الجنسين قدره 56%، وأوضح الدليل أن نسبة النساء اللاتي أنهين مرحلة التعليم الثانوي في المنطقة العربية لم يتجاوز 32% من مجموع النساء في الفئة العمرية 25 سنة وما فوق مقابل 45% من الرجال في الفئة العمرية ذاتها، غير أن الوضع مختلف في التعليم الجامعي حيث يبلغ معدل الالتحاق 132 امرأة مقابل كل 100 رجل، وأشار إلى تحسين مستوى تمثيل المرأة في البرلمانات العربية إذ ارتفع من 18% في سنة 1980 إلى 27% سنة 2008، ولا تزال البلدان العربية تشهد قيودا على حق المرأة في التصويت، ويمكن ترتيب الدول حسب تقرير التنمية البشرية 2014 في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): إحصائيات دليل الفوارق بين الجنسين في بعض الدول العربية حسب تقرير التنمية البشرية 2014

الدول	الترتيب	قيمة دليل الفوارق بين الجنسين	نسبة وفيات الأمهات	معدل الولادة في سن المراهقات	المقاعد في المجلس النيابي	السكان ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل النسبة المئوية من الفئة العمرية 25 فما فوق		معدل المشاركة في القوى العاملة	
						الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
الدول التي تتميز بتنمية مرتفعة جدا									
المملكة العربية السعودية	56	0.321	24	10.2	19.9	60.5	70.3	18.2	75.5
الإمارات العربية المتحدة	43	0.244	12	27.6	17.5	73.1	61.3	46.6	91.0
البحرين	46	0.253	20	13.8	18.8	74.4	80.4	39.4	87.2
الدول التي تتميز بتنمية بشرية مرتفعة									
عمان	64	0.348	32	10.60	9.60	47.2	57.1	28.6	81.8
لبنان	80	0.413	25	12.0	3.1	38.8	38.9	22.8	70.5
الأردن	101	0.488	63	26.5	12.0	69.5	78.5	15.3	66.2
تونس	48	0.265	56	46	26.7	32.8	46.1	25.1	70.6
الجزائر	81	0.425	97	10	25.8	20.9	27.3	15.0	71.9

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب إحصائيات تقرير التنمية البشرية 2014، ص166.

من خلال تحليل الجدول السابق نلاحظ أن اليمن سجل أكبر خسارة في قيمة دليل التنمية البشرية 74% نسبة الفوارق بين الجنسين، في حين تشهد المملكة العربية السعودية أعلى مستوى من الفوارق بين الجنسين في فئة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا بـــ 0.321 تلتها البحرين بـــ 0.253 ثم الإمارات العربية المتحدة بـــ 0.244، في حين سجلت هذه الدول فروق شاسعة بين الإناث والذكور من خلال المشاركة في القوى العاملة والتمكين بينما باقي الدول التي تتميز بتنمية بشرية مرتفعة فقد سجلت الأردن مستوى أعلى من الفوارق بين الجنسين بـــ 0.488 ثم تلتها الجزائر بقيمة 0.425 لتصل فيه نسبة وفيات الأمهات إلى 97 مقارنة بـــ 180 في سنة 2010، أما معدل الولادة في سن المراهقات حقق ما قيمته 10 لتصل المقاعد في الج لس النيابي 25.8 أما نسبة التحصيل الثانوي لدى الإناث من 25 سنة فما فوق فتقدر بـــ 20.9% و 27.3% بالنسبة للذكور لنفس الفئة العمرية، فيما يخص المشاركة في القوى العاملة حققت الإناث ما نسبته 15% و 71.9% للذكور.

فقيمة دليل الفوارق بين الجنسين في الجزائر تعتبر مرتفعة مقارنة ببعض الدول العربية كالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن النظرة إلى المرأة الجزائرية، وذلك عن طريق إدماجها في الحياة العملية والمساواة بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات، والتقدم الكبير في مجال النهوض بحقوق المرأة في الجزائر، حيث أجريت عدة إصلاحات قانونية في الجزائر وأصبحت المرأة تطالب بالمساواة الشخصية، مما انعكس على الأجندة السياسية، كما تم اتخاذ عدة تدابير مكافحة العنف ضد المرأة.

ويمكن توضيح طريقة حساب دليل الفوارق بين الجنسين للجزائر اعتمادا على إحصائيات 2014، كما شرحنا طريقة الحساب في الفصل السابق وسنطبق الآن على الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (13): معالم حساب دليل الفوارق بين الجنسين اعتمادا على إحصائيات 2014

	الصحة		التمكين		سوق العمل
	معدل الوفيات الأمهات	معدل خصوبة المراهقات	التمثيل في المجلس النيابي	نسبة السكان ذوي التحصيل العملي الثانوي والعالي	معدل المشاركة في القوى العاملة
الإناث	97	10	0.258	0.209	0.15
الذكور	–	–	0.742	0.273	0.719
متوسط الإناث والذكور $\frac{F+M}{2}$	$\frac{\sqrt{\left(\frac{10}{97}\right)\left(\frac{1}{10}\right)+1}}{2}$ $=0.502$		$\frac{\sqrt{0.258 \times 0.209}+\sqrt{0.742 \times 0.273}}{2}$ $=0\cdot 341$		$\frac{0.15+0.719}{2}$ $=0.434$

المصدر: من إعداد الطالبتان حسب إحصائيات تقرير التنمية البشرية 2014، ص167.

باستخدام المعادلة التالية بالنسبة للإناث:

$$\boldsymbol{GF = \sqrt[3]{\left(\frac{10}{MMR} \times \frac{1}{AFR}\right)^{\frac{1}{2}} (PRf \times SEf)^{\frac{1}{2}} \times LEPRf}}$$

نجد:

$$\boldsymbol{GF = \sqrt[3]{\left(\frac{10}{97} \times \frac{1}{10}\right)^{\frac{1}{2}} (0,258 \times 0,209)^{\frac{1}{2}} \times 0,15} = 0,136}$$

باستخدام المعادلة التالية بالنسبة للذكور:

$$\boldsymbol{GM = \sqrt[3]{1 \times (PRm \times SEm)^{\frac{1}{2}} \times LFPRm}}$$

نجد:

$$\boldsymbol{GM = \sqrt[3]{1 \times (0,742 \times 0,273)^{\frac{1}{2}} \times 0,719}}$$

إذن:

$$\mathbf{GM} = \mathbf{0,686}$$

$$\bar{Gf}\bar{m} = \sqrt[3]{\mathbf{0,434 \times 0,341 \times 0,502 = 0,420}}$$

ونطبق النتائج المتوصل إليها على المعادلة التالية:

$$\boldsymbol{HARM\ GF, GM} = \left[\frac{\boldsymbol{Gf^{-1} + Gm^{-1}}}{\mathbf{2}}\right]^{-1}$$

$$\boldsymbol{HARM\ GF, GM} = \left[\frac{\mathbf{1}}{\mathbf{2}}\left(\frac{\mathbf{1}}{\mathbf{0,136}} + \frac{\mathbf{1}}{\mathbf{0,686}}\right)\right]^{-1} = \mathbf{0,227}$$

وعليه دليل الفوارق بين الجنسين هو:

$$\mathbf{1 - (0,227/0,420) = 0,459}$$

من خلال تحليل المعطيات نلاحظ أن دليل الفوارق بين الجنسين في الجزائر انخفض من 0.594 سنة 2010 إلى 0.459 سنة 2014، والسبب راجع بالدرجة الأولى إلى الإصلاحات التي تبنتها الدولة الجزائرية في مجال حقوق المرأة، فالإصلاحات التشريعية (قانون الأسرة وقانون الجنسية والقانون الجزائي)، التطورات المؤسساتية (اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان ومصالح الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وشؤون المرأة والمجلس الوطني الكلف بالأسرة) كلها تهدف إلى القضاء على التمييز بين الرجال والنساء، فالإصلاحات التي باشرها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة تهدف إلى تعميق الممارسة الديمقراطية، وتعزيز أسس دولة القانون وتقليص الفوارق، وتدعيم ممارسة حقوق الإنسان عبر الوطن، تعكف هيئة رفيعة المستوى على استيفاء آراء الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني حول الإصلاحات، لاسيما مراجعة الدستور وانه تطبيقا للتعديل الأخير للدستور يرتقب إصدار قانون عضوي لإدماج 30% من النساء على الأقل في المجالس المنتخبة.

الفرع الثالث: دليل الفقر المتعدد الأبعاد في الجزائر

يقيس دليل الفقر المتعدد الأبعاد عوامل عديدة مع مستوى الأسرة، ومنها الحصول على المياه النظيفة وغاز الطهي والخدمات الصحية، وكذلك السلع الأساسية ومعايير البناء وجميعها تعطي صورة عن الفقر أكثر اكتمالا، فالدول التي تنخفض فيها قيمة دليل التنمية البشرية يرجح أن يكون فيها دليل الفقر المتعدد الأبعاد يتجاوز فقر الدخل، وحسب

دليل الفقر المتعدد الأبعاد فقد قدر بحوالي 1.7 مليار نسمة في 109 بلد في حالة فقر متعدد الأبعاد، في العقد الأول من الألفية الثالثة أي حوالي ثلث مجموع سكان هذه البلدان البالغ 5.5 مليار نسمة، أما عدد الفقراء الذين يعيشون على 1.254 دولار أو أقل في اليوم فيبلغ 1.3 مليار نسمة، ويمكن توضيح دليل الفقر المتعدد الأبعاد في بعض الدول العربية حسب إحصائيات سنة 2014 في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): إحصائيات دليل الفقر المتعدد الأبعاد في بعض الدول العربية حسب تقرير التنمية البشرية 2014

الدول	دليل الفقر المتعدد الأبعاد	السكان الذين يعيشون في الفقر المتعدد الأبعاد (%)	السكان المعرضون للفقر المتعدد الأبعاد (%)	السكان الذين يعيشون في الفقر المدقع (%)	حصة أبعاد الحرمان من الفقر العام %		
					التعليم	الصحة	المستوى المعيشي
الأردن	0.008	36.8	4.1	0.1	33.7	56.3	10
تونس	0.004	39.3	3.2	0.2	33.7	48.2	46.1
دولة فلسطين	0.005	36.9	7.4	0.1	16.6	72.3	11.1
مصر	0.024	40.3	8.6	1.5	41.8	45.6	12.6
اليمن	0.283	50.9	16.7	18.4	33.4	21.3	45.3

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب إحصائيات تقرير التنمية البشرية 2014، ص178.

من خلال الجدول السابق يتضح أن الدول العربية تعيش في حالة فقر متعدد الأبعاد، فهؤلاء السكان مثلا قد يعيشون في أسرة تضم أفراد يعانون من سوء التغذية أو يعيشون في أسرة لم يحض أي فرد من أفرادها بخمس سنوات من الدراسة، أو تضم أطفالا في سن الدراسة غير ملتحقين بالمدارس، أو يعيشون ضمن أسرة محرومة في جميع مؤشرات المستوى المعيشي، فحسب تقرير التنمية البشرية 2014 لا تزال بعض الدول التي تعاني باستمرار العجز في الصحة والتعليم، حيث تصنف 82% من سكان الصومال ضمن هذه الفئة من الفقراء، أما حسب الأرقام المطلقة فيسجل اليمن اكبر عدد من الفقراء الذين يعيشون أوجها متعددة ومتداخلة من الحرمان إذ بلغ عددهم 7.7 مليون شخص في سنة 2006، وقد بلغ في 2014 ما عدده 7.741.

المطلب الثالث: التنمية البشرية في ظل برنامج التنمية (2000-2010)

صنف برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الجزائر ضمن فئة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، حيث أكد في هذا الصدد على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز المكاسب الإيجابية المسجلة في عدة مجالات كالتعليم والصحة وتحسين المداخيل، السكن، الشغل، وحسب ما جاء في التقرير الوطني الثاني الذي يغطي الفترة من 2005-2010 حيث تولى البرنامج الاستشاري الذي تم وضعه فيما يخص مكانة التنمية البشرية التي تعتبر ركيزة أساسية لمواصلة مسار التنمية المستدامة وتم وضع جملة من الأهداف لتحقيقها من خلال برنامج التنمية يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

أولا:تخفيض من حدة الفقر

يؤكد التقرير الذي عرضته الجزائر على الأمم المتحدة والذي يخصص لمكافحة الفقر وتقليص نسبة المجاعة، فإن سكان الجزائر الذين يعيشون نسبة تقل عن دولار واحد في اليوم قد انتقلت من 1.9% في سنة 1988 إلى 0.5% سنة 2009 ووصلت في 2015 ما قيمته 0.3% وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(15):نسبة الأفراد الذين يحصلون على أقل من دولار مقارنة مع أهداف الألفية

السنوات	1988	1990	2000	2005	2008	2009	2015
نسبة السكان الطين يحصلون على أقل من دولار (تعادل القوة الشرائية، اليوم السكان)	1.9	1.7	0.8	0.6	0.5	0.5	0.3
الاهداف الإنمائية للألفية المراد الوصول إليها		1.7	1.4	1.2	1.1	1.1	0.9

La source : le programme nationale du développement humain, le 2eme rapport national sur les objectifs des millénaires pour les développements en Algérie septembre, 2010, p24.

[1] سوسن مريبعي، التنمية البشرية في الجزائر واقع و أفاق ،رسالة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة منتوري 02، قسنطينة ، 2013،ص-ص167-170.

وعليه فقد تم تحقيق الهدف الأول من هذه الأهداف إذ تبقى اكبر نسبة من الفقر مثلما حددت ضمن هذه الأهداف ضئيلة بالجزائر وأنه يمكن القضاء عليها نهائيا، ويرتكز العمل في مكافحة الفقر على الإجراء المتمثل في الشبكة الاجتماعية وكذا النشاطات المدعمة لقطاع السكن، حيث تميزت الفترة من 2005 إلى 2009 باستحداث حوالي 1.3 مليون منصب شغل إذ تراجعت من 15.3% في سنة 2005 إلى 10.2% في سنة 2009 حسب نفس التقرير.

ثانيا:ضمان التعليم الابتدائي للجميع

وفيما يتعلق بالتربية الألوية للجميع أوضح تقرير الجزائر أن نسبة تدريس الأطفال الذين يبلغ سنهم 6 سنوات قد بلغت نسبة 97.96% سنة 2009، وقد بلغ عدد أطفال الطور الابتدائي أكثر من 3.3 مليون خلال 2009-2010 و 3.05 مليون تلميذ في الطور الثاني وأكثر من 1.17 مليون تلميذ للطور الثانوي.

ثالثا:ترقية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

فيما يتعلق بترقية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة فإن توزيع المتمدرسين على أساس كل جنس بالنسبة لسنة 2008-2009 تقدر نسبته بـــ 47.38% لدى الأطفال في الطور الابتدائي، 48.72% في الطور المتوسط، و57.95% في الطور الثانوي، وفي مجال التكوين المهني تراجعت نسبة الفتيات من 39.7% في سنة 2000 إلى 35.3% في سنة 2009، كون الفتيات يفضلن التوجه نحو الدراسات الثانوية والجامعية بدلا من التكوين المهني.

من جهة أخرى فإن نسبة الفتيات في التعليم العالي ارتفعت عن نسبة الذكور فنسبة الطالبات المسجلات في مرحلة التدرج ارتفعت إلى 56.8% في سنة 2005-2006، وكذا نسبة الطالبات الحاصلات على شهادات مرحلة التدرج ارتفعت من 61.10% في سنة 2005-2006 إلى 63.4% خلال سنتي 2008-2009 وبشكل عام فإن أكثر من 1.45 مليون امرأة جزائرية تشغل مناصب غالبا ما تكون هامة خصوصا في قطاعات التربية والصحة والقضاء والشرطة حسب نفس التقرير.

رابعا:تقليص نسبة الوفيات لدى الأطفال

فيما يخص تقليص نسبة الوفيات لدى الأطفال يشير التقرير إلى أن نسبة الوفيات لدى هذه الفئة انتقلت من 142 %خلال سنة 1990 إلى 25.54 %في سنة 2008.

خامسا:تحسين صحة الأمومة

وفيما يخص الهدف المتعلق بتحسين صحة الأمومة تشير الوثيقة إلى أن نسبة الوفيات لدى الأمهات قد تراجعت بشكل محسوس إذ بلغت 86.2 % في سنة 2008 مقابل 215 % في سنة 1992، بينما انتقلت نسبة الولادة من 76% في سنة 1992 إلى 97.2% في سنة 2009، مع تحسن التغطية الصحية الموجهة للأمومة والطفولة والاستفادة من العلاج الجيد قبل الولادة.

سادسا:تسيير النفايات

لضمان بيئة مستدامة حققت الجزائر إنجازات كبرى من خلال البرنامج الوطني للتسيير المدرج للنفايات، وحققت تقدما معتبرا في مجال مكافحة التلوث الصناعي والجبائية البيئية ونسبة المناطق الغابية، من خلال سياسة التجديد الريفي وتحسين نسبة استعمال كافة الموارد المائية.

سابعا:إرساء شراكة عالمية من أجل التنمية

يذكر التقرير أن الجزائر باشرت العديد من النشاطات من اجل إقامة نظام تجاري مالي متعدد الأطراف مفتوح، وتلبية الاحتياجات الخاصة للدول الأقل تطورا، كما يتطرق أيضا إلى النشاطات التي باشرتها الجزائر من أجل تسيير صارم وحذر لمواردها المالية العمومية وتعزيز فرعها ونشاطها و تقليص الفاتورة الرقمية.

وفي الأخير فإن الجزائر قد بلغت أهداف الألفية قبل موعد 2015، مضيفا أن تحقيقها لتطلب بالضرورة إرساء الشراكة الدولية معززة مستقرة وناجعة تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الدول النامية.

المبحث الثالث: التنمية البشرية المستدامة في الجزائر (الجهود المبذولة، الحلول، الآفاق المستقبلية)

لقد سعت الجزائر لبلوغ التنمية البشرية من خلال وضع مجموعة من الجهود للوصول لاستدامتها، إلا أنها واجهتها جملة من الصعوبات والعراقيل المر الذي يتطلب إيجاد وابتاع حلول مناسبة للتغلب عليها.

المطلب الأول: جهود الجزائر لتحقيق التنمية البشرية المستدامة للفترة (2010–2014)

قامت الجزائر شأنها شأن بعض الدول بعدة مشاريع لتحقيق التنمية البشرية والوصول إلى استدامتها وذلك من خلال تخصيص لقطاع التنمية البشرية غلاف مالي يقارب 10000 مليار دينار في إطار برنامج الاستثمارات العمومية للفترة (2010–2014) حيث تم توزيعها كما يلي:

أولا: في مجال التعليم

خصص 852 مليار دينار للتربية الوطنية موجهة خصوصا لإنجاز أزيد من 3000 مدرسة ابتدائية وأكثر من 1000 إكمالية وحوالي 850 ثانوية وكذا أزيد من 2000 وحدة للمطاعم وهذا من أجل[1]:

- ✓ الاستدراك المدرسي في المناطق الريفية والنائية.
- ✓ إعادة تأهيل المنشآت والوسائل التربوية.
- ✓ إنشاء مطاعم مدرسية.

كما استفاد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من 868 مليار دينار وذلك من أجل توفير 600.000 مقعدا بيداغوجيا و 400.000 سريرا و 44 مطعما جامعيا، وهذا لتوفير أفضل ظروف لتحصيل المعرفي، وحوالي 178 مليار دينار لتكوين والتعليم المهنيين موجهة خصوصا لإنجاز 220 معهدا و82 مركزا للتكوين[2].

[1] نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر**(2000–2010)، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد02، جامعة خضير، بسكرة،2012،ص253.

[2] ناجية صالحي، فتيحة مخناش، **واقع إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر** (2001–2014) **وآفاق النمو الاقتصادي**، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 03، جامعة الوادي، 2012، ص174.

ثانيا: في مجال الصحة

استفاد قطاع الصحة من غلاف مالي قدر بـــ 619 مليار دينار موجهة لإنجاز 172 مستشفى وإعادة منشآت القطاع وإتمام بناء مستشفيات أخرى إضافة إلى بناء 45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة الاختصاصات و1000 قاعة للعلاج و 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي، وأكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين.

حيث تهدف العمليات لتقليص الفوارق الصحية من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق إنجاز معاهد ومستشفيات أو مؤسسات استشفائية وهياكل جوارية متخصصة[1].

ثالثا: في مجال السكن والتزويد بالمياه الصالحة للشرب

خصص غلاف مالي قدرت قيمته بأكثر من 3700 مليار دينار أي ما يعادل 50 مليار دولار لقطاع السكن من أجل إنجاز مليوني وحدة سكنية وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني.

ويتعلق الأمر أيضا بإنجاز 500.000 وحدة سكنية إيجارية و500.000 وحدة سكنية ترقوية و300.000 وحدة سكنية في إطار امتصاص السكن الهش و 770.000 وحدة سكنية ريفية، وعليه سيتم تسليم 1.2 مليون سكن خلال البرنامج الخماسي (2010-2014) على أن يستكمل العدد الباقي بين 2015-2017.

وفيما يتعلق بوتيرة توزيع المياه فقد كرس لها غلاف مالي قيمته 21214 مليار دينار أي (286 مليون دولار) على إنجاز 35 سدا ليرتفع العدد إلى 104 سد عبر الوطن و 25 نظام خاص بتحويل المياه الجوفية إلى استكمال كل محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازه[2].

المطلب الثاني: معوقات التنمية البشرية المستدامة في الجزائر

تواجه الجزائر كغيرها من الدول العربية العديد من المشاكل التي تعيقها لتحقيق تنمية بشرية مستدامة، وتتمثل هذه المشاكل فيما يلي:

[1] عبد الجليل هويدي، عمر يحياوي، **السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر** ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 06،جامعة الوادي، 2014، ص235.

[2] المرجع نفسه، ص236.

أولا: تفشي البطالة

منذ سنة 1985 بدأت مشكلة البطالة في الجزائر تتفاقم نتيجة الانكماش الاقتصادي وتراجع التشغيل بسبب قلة الموارد الملاية للدولة والتي قلصت من حجم الاستثمارات المنشأة لمناصب العمل حيث وصلت نسبة البطالة 30%، حيث تشير المؤشرات الحالية لمعدلات البطالة في الجزائر إلى أنه يصعب تحقيق نتائج إيجابية في مجال التنمية المستدامة، كما أن فرصة الجزائر من أجل تحقيق ذلك مهددة، ذلك لأنه لزم عليها تخفيض نسبة البطالة مما يؤدي إلى التحكم في تفاقم الفقر نتيجة لذلك لا يمكن تحقيق الاستدامة خاصة في جانبها الاجتماعي لأن هذا الوضع لا يسمح بتوفير الرفاهية للأفراد وفي هذا السياق يمكن ملاحظة ما يلي[1]:

- ✓ ضعف اليد العاملة المؤهلة للبحث نجد 64.86% من العمال الغير المؤهلين و 26.60% منهم خريجي جامعات.
- ✓ عدم توفير شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل من اجل ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لعدة سنوات.
- ✓ صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.
- ✓ انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائق أمام الاستثمار.
- ✓ عدم التنسيق بين مراكز التكوين والتعليم مع احتياجات المؤسسة وسوق العمل.

ثانيا: تفاقم حدة الفقر

يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر، وقد ساهم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وبرنامج تعديل الهيكلي في تفاقم الفقر بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اشتراكي إلى نظام رأسمالي، تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة مع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة الأفراد حيث يلقي الفقر بظلاله على العديد من القضايا الاجتماعية منه ا[2]:

- ✓ تشرد وانحراف الأطفال: بلغ 80% يعود إلى التفكك الأسري والحرمان والفقر.
- ✓ ظهور ظاهرة التسول: بنسبة 9.13% بين فئة الأطفال والكبار.

[1] سامية دبابش، **التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص129.

[2] ناصر مراد، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، جامعة البليدة، جوان 2011، ص147.

- ✓ التسرب المدرسي: حيث بلغ عدد الأطفال الجزائريين الذين يعملون بـــ 8.1 مليون طفل بينهم 3.1 مليون تتراوح أعمارهم بين 6-13 سنة من ضمنهم 56% من الإناث و28% لا تتعدى أعمارهم 15 سنة.
- ✓ انتشار الجريمة: حيث بلغ عدد القضايا الإجرامية في 2013 قيمة 42761 قضية.

ثالثا: التدهور الصحي وانتشار الأمراض

رغم أن الجزائر خصصت حوالي 4.3% من إجمالي الناتج الخام ما يعادل 2.5 و3.6 مليار دولار خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها تمتلك أفشل منظومة صحية في الوطن العربي، حيث تشير الإحصائيات أن ما يفوق 40% من الشعب الجزائري فقير، فيمكن إذا تخيل معدل انشطار الأمراض في وسط الفقراء، حيث نجد أكثر الأمراض متمثلة في ارتفاع الضغط الشراييني الذي يحتل المرتبة الأولى بنسبة 4.4% متبوعا بمرض السكري بنسبة 1.2%، وحسب تحاليل وجد أن هذه الأمراض عند المرأة أكثر منها عند الرجل بنسبة 6.12% مقابل 4.8% عند النساء[1].

رابعا: التلوث البيئي

لقد ارتبطت إشكالية التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية ورغم إدراك الحكومة بأهمية البيئة فقد ازداد التلوث البيئي حدة وذلك راجع إلى عدة عوامل أهمها[2]:

- ✓ إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية: فمنذ الاستقلال حتى الثمانينات اهتمت الجزائر بالتنمية الاقتصادية، و لم تدرج قضايا بالبيئة ضمن المخططات التنموية.
- ✓ قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة، حيث تمتلك الجزائر ثروة نفطية وغاز طبيعي هام، مما يؤثر على النمط الاجتماعي الذي يعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة مثل قطاع الحديد والصلب والبتر وكيمياء، وترتب على ذلك تلوث البيئة الهوائية نظرا لانبعاث الغازات الناتجة عن احتراق الطاقة المستخدمة في هذه الصناعات.
- ✓ ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات: وذلك من خلال ضعف جمع النفايات المترلية التي تتكفل بها الجماعات المحلية على مستوى البلديات مما يؤدي إلى عدم نظافة مختلف شوارع المدن وبالتالي يساهم في تلوث البيئة.

[1] حاج قويدقورين، مرجع سبق ذكره ، ص23.

[2] محمد الطاهر قادري، **آليات تحقيق التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006، ص280.

- ✓ ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف: تعاني محطات إعادة تطهير مياه الصرف من عدة مشاكل تتعلق بكثرة العطب وقلة الصيانة وسوء الاستغلال.
- ✓ النمو الديمغرافي: يعتبر النمو أهم أسباب المشاكل البيئية حيث أدى توسيع العمران إلى تقليص الغابات، بالإضافة إلى تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو نتيجة لاستهلاك الطاقة.

المطلب الثالث: الحلول لمواجهة عقبات التنمية البشرية المستدامة وآفاقها المستقبلية في الجزائر

تشير المعطيات الخاصة بوضعية التنمية البشرية في الجزائر إلى مختلف الصعوبات والعراقيل التي تواجهها الدولة على مستوى مختلف القطاعات والتي انعكست سلبا على مسار التنمية المستدامة، وقد يرجع من السياسات والإستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال فضلا عن جوانب التدهور التي عرفها النظام الاجتماعي بشكل خاص أثناء مرحلة الاستعمار الفرنسي، والتي ظلت تأثيراتها السلبية تلاحق وتعيق المسار التنموي على مستوياتها المتباينة، فالجزائر قد تكون مطالبة حاليا أكثر من الفترات السابقة بضرورة إيجاد حلول لمواجهة هذه العقبات المتزايدة على مستويات متنوعة اقتصادية، سياسية، اجتماعية، بيئية مع وضع آفاق مستقبلية.

الفرع الأول: الحلول لمواجهة عقبات التنمية البشرية المستدامة في الجزائر

وضعت الجزائر جملة من الحلول لمواجهة العقبات التي تعيق التنمية البشرية والوصول إلى الاستدامة وذلك بالأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- ✓ اتخاذ العديد من الإجراءات لمكافحة البطالة ودعم التشغيل وذلك من خلال عدة أجهزة التي تختلف سواء من حيث طبيعتها أو نمط تمويلها أو الفئات المستهدفة، ويمكن تقسيمها إلى صنفين أساسيين هما:
  - النشاطات التابعة للشبكة والتشغيل التضامني، والتي تضم الأشغال ذات المنفعة العامة، والتأمين على البطالة وعقود ما قبل التشغيل.
  - الإجراءات الخاصة بالاستثمار والتي تهدف لترقية الاستثمار والمحافظة على الشغل، والتي تضم القرض المصغر المؤسسة المصغرة، ومراكز دعم النشاط الحر وإعانة المؤسسات التي تواجه صعوبات.
- ✓ وضع آلية تتكفل بمتابعة وتقييم مختلف مراحل برامج التشغيل.
- ✓ الاهتمام بالتكوين ورفع المهارات لإمداد القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة باليد العاملة المؤهلة.

- ✓ ضرورة رفع معدل النمو الاقتصادي حيث أن زيادة وتيرة النمو تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع مستوى الشغل.
- ✓ ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين والتعليم مع احتياجات المؤسسة وسوق العمل.
- ✓ تشجيع الاستثمار وتحقيق الإنعاش الاقتصادي مع ضرورة التعجيل بالنمو الاقتصادي وتعزيز هذا النمو الصالح الفقراء بحيث يؤدي إلى زيادة فرصة العمل والأجور بالنسبة للفقراء.
- ✓ تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في القضاء على الفقر.
- ✓ تحديد الأولويات للمشاريع الكفيلة لاستجابة الفورية للحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد.
- ✓ يجب على الحكومة تبني سياسة اجتماعية سليمة وواضحة تجاه الفقراء تركز على التكفل الفعلي بحاجاتهم.
- ✓ الالتفاف إلى البيئة والعمل من اجل إزالة التلوث البيئي المحيط بها.
- ✓ سن القوانين والتشريعات الخاصة بنوعية الهواء وضبط تلك النوعية.
- ✓ تحسين وتطوير عمليات توزيع المياه بحيث أن التسيير الجيد لهذه العملية.
- ✓ يمكن إلى حد بعيد من حلا قدرة المياه في بلادنا.
- ✓ زيادة نسبة المساحات الخضراء حول المدن الصناعية بإقامة أخرى خضراء حولها تتناسب مع كميات الغازات والغبار التي تطلقه هذه الصناعة.
- ✓ العمل على تغطية الطبية في أرجاء البلاد خاصة في المناطق المعزولة.

الفرع الثاني: آفاق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر

لقد وضعت الجزائر جملة من آفاق مستقبلية لبلوغ التنمية البشرية المستدامة والتي يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- ✓ تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي.
- ✓ الحد من الفقر والبطالة وتحقيق التوافق بين النمو السكاني المتزايد والموارد المتاحة.
- ✓ القضاء على الأمية نهائيا بوضع إستراتيجية شاملة وتطوير أساليب التعليم وتشجيع البحث العلمي والتطوير وتنمية الإبداع بما يتوافق وأبعاد التنمية المستدامة.
- ✓ ضمان الوصول إلى الموارد المائية النظيفة.
- ✓ الاستثمار في العنصر البشري.

[1] فتيحة بوحرود، عمر بن سديرة، مرجع سبق ذكره،ص39.

- ✓ إعداد قاعدة معلوماتية دقيقة وشفافة تشخص واقع التنمية البشرية في الجزائر ومقارنة مؤشراتها مع مؤشرات بعض الدول على المستوى الإقليمي، أو تلك الدول التي حققت ملحوظا في تنمية العنصر البشري من خلال انتهاج السياسات المختلفة.
- ✓ القضاء على أوجه الفساد وتكوين الفرد الجزائري وتأهيله من حيث الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية، وبما يتماشى مع متطلبات الانفتاح والاندماج في الاقتصاديات العالمية.
- ✓ تسريع عملية التنمية والارتقاء إلى الدول المتقدمة من خلال بذل الجهود في هذا المجال.

خلاصة:

استطاعت الجزائر تحقيق اغلب أهداف الألفية خاصة تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر وتعميم التعليم وتحسين المستوى المعيشي، حيث تمكنت من تعزيز المساواة بين الجنسين، تخفيض معدل الوفيات لدى الن ساء والأطفال وحماية البيئة بفضل تجسيد إستراتيجية فعالة على التنمية المستدامة تتسم بالتنوع في إنجاز المشاريع الخاصة بالتنمية البشرية سعيا منها إلى تحقيق التنمية البشرية مستدامة.

تبرز التنمية المستدامة في القدرة على الاستمرار والاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية، والتي تتخذ من التوازن البيئي محور أساسي لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبها مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تهيئتها.

فالتنمية المستدامة لا يمكن حصرها في الحدود الضيقة للنمو الاقتصادي بل هي عبارة عن مفهوم واسع يستوجب أبعاد سياسية واجتماعية وبيئة إلى جانب البعد الاقتصادي، فهي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها ثلاث أركان : التنمية البيئية – التنمية الاقتصادية – التنمية البشرية

ولقد أحدثت التنمية البشرية تغيرات شاملة في توجيه التنمية ومضمونها وآلياتها، فالبشر قد عادوا إلى المركز بعد عقود طويلة من عدم استيعاب لمفاهيم النمو الاقتصادية والرفاه المادي، وقد تم إعداد إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة للتأكيد على مفاهيم عدالة التوزيع في الدخول والإنصاف والاستدامة البيئية، وليس الاقتصار على تحقيق النمو الاقتصادي ورفع كفاءة الإنتاج وخفض التكاليف .

اختبار الفرضيات:

وبالنظر للفرضيات التي انطلاقنا منها في هذه الدراسة توصلنا بخصوصها إلى ما يلي:

الفرضية الأولى:

تسعى التنمية المستدامة إلى الحفاظ على قدرة الأجيال القادة من خلال تلبية حاجاتهم لأن العنصر البشري يمثل الحجر الأساسي فيها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية لكونها تنمية متوازنة تفي بالاحتياجات الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة.

الفرضية الثانية:

التنمية البشرية ترتكز على بناء القدرات البشرية والانتفاع بها وهو ما يثبت صحة الفرضية حيث يتجلى ذلك من خلال تحسين مستويات التعليم والاهتمام بالصحة التي يحتاجها الفرد وهذا بهدف زيادة الإنتاج وتحقيق تطورات في جميع المجالات.

الفرضية الثالثة:

يلعب كل من التعليم والصحة والدخل دورا كبيرا في حساب مؤشرات التنمية البشرية وهذا ما يثبت صحة الفرضية، حيث أن الاستثمار في المجالات الثلاثة يعود بمردودية عالية على النمو الاقتصادي والذي بدوره يغذي التنمية البشرية.

الفرضية الرابعة:

شملت التنمية البشرية النسبة الأكبر في البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر من أجل تحقيق تقدم في مجال التنمية البشرية وهو ما يثبت صحة الفرضية، من خلال التقدم الذي حققته صنفت الجزائر ضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة وسعيا منها لبلوغ مستوى يحقق لها تنمية بشرية مستدامة.

النتائج:

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة نصل إلى:

1. إن ظهور مفهوم التنمية المستدامة قضى نهائيا على الاعتقاد السائد الذي مفاده أن الاهتمام بالنمو يؤدي حتما إلى الإضرار بالبيئة والعكس عندما يتعلق الأمر بتطبيق السياسات البيئية، وذلك يقلص من مستويات النمو الاقتصادي، حيث كان لبروز مفهوم التنمية المستدامة الدور في التوفيق بين المفهومين وذلك بتطبيق أراء وأفكار مبنية على مراعاتها في أن واحد دون التفريط في أي واحد منهما.
2. تعتبر التنمية المستدامة قضية إنسانية بقدر ما هي قضية تنموية بيئية، حيث تعمل أساسا على أن تكون العلاقة بين الإنسان والطبيعة متناسقة ومتناغمة في ظل المسؤولية الشخصية والأمانة لضمان مستقبل الأجيال وذلك من خلال المحافظة على الموارد وترشيد استعمالاتها .
3. التنمية المستدامة هي النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر ممكن، مع الحرص على الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة .
4. ترتكز التنمية البشرية على تحقيق مستويات عالية من التعليم والصحة والدخل.
5. -يركز مؤشر التنمية البشرية على ثلاثة أبعاد رئيسية، الحياة المديدة والصحية والتي تقاس بالعمر المتوقع، المعرفة والتي تقاس بمعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين في التعليم الثانوي والابتدائي و العالي، مستوى معيشة لائق ويقاس بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

6 -حققت الجزائر من حيث مؤشرات التنمية البشرية وضعية جيدة مقارنة مع بعض الدول العربية .

7 -وضعت الجزائر كغيرها من الدول جملة من المشاريع والبرامج المستقبلية والتي تشمل قطاعات التعليم والصحة.

8 -بالنظر إلى دليل التنمية البشرية نجد بأن الجزائر قد إحتلت الرتبة 93 حسب تقرير التنمية البشرية 2014،حيث إحتلت خلال السنة 2011 رتبة 96 ويعود هذا إلى الإصلاحات التي قامت بها الدولة في مجالي الصحة والتعليم .

9 -إن التنمية البشرية تؤكد على أهمية تمكين جميع أفراد المجتمع من توسيع نطاق قدراتهم البشرية وتوظيفها أفضل توظيف ممكن،كما أنها تؤمن بضرورة التواصل بين الأجيال بمعنى أن يعمل كل جيل للأجيال القادمة بغض النضر إلى جنسه وانتماءاته، وأن يتحقق الإنصاف والعدل داخل الجيل الواحد وبين الأجيال وهذا ما يؤدي إلى التنمية البشرية المستدامة .

الاقتراحات:

انطلاقا من النتائج التي تم التوصل إليها يمكن وضع الاقتراحات التالية:

– لتنفيذ أي سياسة اقتصادية في الجزائر يجب أن تتضمن إستراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة مع التركيز على العنصر البشري .

– الاهتمام بقطاع التربية والتعليم باعتباره النقطة الأولى التي تنطلق منها عملية التنمية البشرية وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لقطاع التعليم والتزام الحكومة بمجانية التعليم الأساسي، والاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة، وتوظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد، الربط بين التعليم وأنشطة البحوث والانفتاح على النظم التعليمية المتطورة والاهتمام بتعليم المرأة .

– الاهتمام بجانب الصحة البشرية من خلال مختلف البرامج التي من شأنها تفعيل ذلك (توفير الهياكل القاعدية الصحية، إعداد برامج صحة تنموية).

– ترشيد وحسن استغلال الثروات المتاحة وتعزيز التكافل الاجتماعي وتعزيز دور القطاع الخاص في وضع وتنفيذ برامج التنمية البشرية المستدامة.

– تطبيق سياسة متكاملة للحد من الفقر ورفع مستوى التأهيل المهني وإيجاد فرص عمل مناسبة للأفراد.

– ضرورة الاعتماد على الطاقات البديلة المتجددة أهمها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، باعتبارها طاقة تمتاز بالاستدامة وكذلك لتفادي الأضرار الوخيمة التي تسببها الطاقة النافذة (البترول والغاز) من حيث انبعاث الغازات التي تؤدي إلى تلوث الجو.

–الاهتمام بالقطاع الصناعي وتطوره باعتباره المحرك لعملية التنمية وذلك من خلال تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية وترشيد الاقتصاد وتعزيز منظومة التضامن والتكافل الاجتماعي.

– ضرورة تحديد حظيرة المعدات الخاصة بالقطاع الفلاحي من إنتاج، مراقبة ونقل وتسويق وتحويل باعتباره القطاع الذي يضمن حاجات المجتمع.

أفاق الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز واقع التنمية البشرية في ظل التنمية المستدامة في الجزائر وذلك من خلال التركيز على أبعاد ومؤشراتها والأهداف الإنمائية لكل من التنمية المستدامة والتنمية البشرية، والتي نرجو أن نكون قد وفقنا في الإلمام بجوانبها على الوجه المرضي، كما نقترح بعض المواضيع كانطلاقة لدراسات جديدة:

– إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية.

– التخطيط من أجل تنمية بشرية مستدامة في الجزائر.

أولا– المصادر باللغة العربية

أ- الكتب :

1. إبراهيم بظاظو، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
2. الأسعد محمد مصطفى، **التنمية رسالة الجامعة الألفية الثالثة**، المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان،2000.
3. الأشرم محمد، **التنمية الزراعية المستدامة**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
4. البدوي عصام، **الحياة الأرضية والتنوع الحيوي** ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الثاني، الدار العربية للعلوم، الطبعة الثانية، بيروت، 2006.
5. التميمي رعد السامي عبد الرزاق ، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي** ، دار دجلة، عمان،الطبعة الأولى، 2008.
6. التميمي رعد سامي عبد الرزاق، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي** ، منشورات دار دجلة،الأردن، 2013.
7. الجبور سناء محمد ، **الإعلام البيئي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011.
8. الجوافة المعتصم بالله ، وصوص ديمة محمد ، **التنمية البشرية المستدامة و النظم التعليمية**، دار الخليج، البحرين، الطبعة الأولى، 2008.
9. الحسيني عبد الحسن ، **التنمية البشرية و بناء مجتمع المعرفة** ، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، 2008.
10. الخالق عبير عبد ، **التنمية البشرية و أثرها على تحقيق التنمية المستدامة** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2014.
11. العذارى عدنان داود محمد ، ألدعمي هدى زوير مخلف ، **الاقتصاد المعرفي و انعكاساته على التنمية البشرية**، دار جرير، الأردن، الطبعة الأولى ، 2010.
12. العواملة نائل عبد الحافظ ، **إدارة التنمية (الأسس، النظريات، التطبيقات العلمية)** ، دار زهران للنشر،عمان، الطبعة الأولى، 2010.
13. العيسوي إبراهيم ، **التنمية في عالم المتغير**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة ،2003.
14. القريشي محمد صالح تركي ،**علم اقتصاد التنمية** ، دار النشر و التوزيع، عمان ، الطبعة الأولى، 2010.

15. القريشي مدحت ، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

16. بن قانة إسماعيل محمد ، **اقتصاد التنمية (نظريات– نماذج– إستراتيجيات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

17. بوحنيه قوى ، **تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة و مجتمع المعلومات** ،مركز الكتاب الأكاديمين، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

18. حسن وسن عبد الرزاق ، **اضاءات في التنمية البشرية و قياس دليل الفقر الدولي** ، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

19. خواجة علاء محمد ، **العولمة والتنمية المستدامة** ، المؤسسة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم، بيروت ، الطبعة الأولى، 2006.

20. ربابعة علي محمد ، **إدارة الموارد البشرية**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان ، الطبعة الأولى ، 2003.

21. رشوان حسين عبد الحميد احمد ، **التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، إداريا وبشريا**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

22. زكريا رواد، يونس الطويل، **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي** ، دار زهوان للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

23. سنو علي الطراح غسان ، **التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة**، دار النهضة العربية ، بيروت،الطبعة الأولى، 2004.

24. صلاح عباس، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010.

25. طاحون زكريا محمد عبد الوهاب ، **إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف** ، جمعية المكتب العربي للبحوث والبنية، القاهرة،2005.

26. عبد العزيز سمير محمد ، **المداخيل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

27. عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي** ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011.

28. عبد اللطيف حسين فرج، **نظم التربية والتعليم في الوطن العربي ما قبل وبعد عولمة التعليم** ، دار الحامد للنشر والتوزيع،الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

29. عبد الموجود أبو الحسن إبراهيم، **التنمية و حقوق الإنسان**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006 .

30. عبده عبير شعبان ، القفاش سحر عبد الرؤوف ، **التنمية الاقتصادية و مشكلاتها** ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،2013.

31. عجاجمية محمد عبد العزيز ، **التنمية الاقتصادية:مفهومها، نظرياتها، سياستها** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

32. عقيلي عمر وصفي ، **إدارة الموارد البشرية بعد استراتيجي**، دار وائل للنشر، مصر،2005.

33. غنيم عثمان محمد ، أبو زنط ماجدة ، **التنمية المستديمة– فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

34. قاسم خالد مصطفى ، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية ، الطبعة الأولى، 2007.

35. كنعان طاهر حمدي ، **هموم اقتصادية عربية، التنمية، التكامل، النفط، العولمة** ، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

36. ليلى جودي، **الاستقرار في ظل قيود تمويل التنمية المستدامة** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007.

37. محمد الطاهر قادري،**التنمية المستدامة في البلدان العربية**، حقوق مكتبة حسين العضوية للنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2013.

38. محمد سمير مصطفى، **إستراتيجيات التنمية المستدامة (مقارنة نظرية وتطبيقية) على الموسوعة العربية المعرفة من أجل التنمية المستدامة**، الدار العربية للعلوم، المجلد الأول، الطبعة الأولى، 2006.

39. محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الأولى ، 2010.

40. ناصف إيمان عطية ، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2008.

41. هدى زوير، داود عدنان، **الاقتصاد المعرفي و انعكاساته على التنمية البشرية**، دار جرير للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

42. وردم باتر محمد علي ، **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة** ، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الطبعة الأولى، 2003.

43.

ب- الأطروحات والرسائل :

1. الجيلاني هماز ، **مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة** ، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.
2. حمداني محي الدين ، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل(حالة الجزائر)** ، أطروحة دكتوراه (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2009.
3. دبابش سامية ، **التنمية المستدامة في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
4. دهان محمد ، **الاستثمار التعليمي في الرأسمال البشري: مقارنة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة منتوري02، قسنطينة، 2010.
5. راشي طارق ، **الاستخدام الكامل للمواصفات العالمية (الإيزو)، في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة،** رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.
6. زرنوح ياسمينة ، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
7. سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية- حالة الجزائر** ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.
8. قادري محمد الطاهر ، **آليات تحقيق التنمية المستدامة،** أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.
9. قادري محمد الطاهر ، **آليات تحقيق التنمية المستدامة،** أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.
10. مريبعي سوسن، **التنمية البشرية في الجزائر واقع و أفاق** ، رسالة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة منتوري 02، قسنطينة ،2013.
11. مسعودي يحي ، **إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث (دراسة حالة الجزائر)** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.

ج–الملتقيات والمؤتمرات :

1. المغامدي عبد العزيز صقر. **تنمية المورد البشري و متطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي** ، الملتقى العربي الثالث للتربية و التعليم، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، لبنان، أيام 24– 26 أفريل 2006.
2. بالي حمزة ، مساوي عمر ، **إدماج البعد البيئي في السياسة الصناعية في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة** ، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي :7–8 أفريل 2008.
3. بوجمادة إلياس ، **حماية البيئة وأثره على التنمية المستدامة في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول اقتصاد البنية وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، يومي: 21-22 أكتوبر2008.
4. بوحرود فتيحة ، بن سديرة عمر ، **التنمية البشرية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، المؤتمر العلمي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي: 07–08 أفريل 2008.
5. بوشوك عز الدين ، أنشي شعيب ، **التنمية المستدامة ودوافع الاهتمام بها** ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي لحي فارس، المدية، يومي: 06–07 جوان 2006.
6. بوعشة مبارك ، **أبعاد التنمية المستدامة مع الإشارة إلى تجربة هولندا** ، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، يومي:21–22 أكتوبر2008.
7. خروف منير ، الصافي أشرف ، **التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والآفاق** ، الملتقى الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، يومي: 17–18 ماي 2010.
8. خلوطة ريمة ، قطاف سلمى ، **مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة** ، المؤتمر العلمي الدولي و الكفاءة الاستدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي:07–08 أفريل 2008.
9. عبد الرحيم محمد ، **التنمية البشرية و مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي** ، المؤتمر العربي السادس حول التنمية البشرية و أثرها على التنمية المستدامة، مصر،ماي2007.

10. مرعي أحمد مرعي ، **دور الإدارة الرشيدة للحكومات المركزية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة والإدارة المجتمعية ، المنظمة العربية لتنمية البحرين، 2005.

11. هديات خديجة بن طيب ، بن يوبا لطيفة ، **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدام** ، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية الموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي :7-8 أفريل، 2008.

12. يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، ا **لتنمية البشرية**، الملتقى الدولي حول فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، يومي: 09-10 مارس 2004.

د-المجلات والجرائد :

1. أبو زنط ماجدة، **قياس التنمية المستدامة ومعاييرها** ، مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإنسانية، العدد 01، المجلد الثالث، الأردن ، 2005.
2. السيد رجب سعد، **ستوكهولم، ريو، كيوتو، جوهانسبورغ، منعطفات كبيرة في رحلة قصيرة** ، مجلة القافلة، العدد 01، المجلد 56، السعودية، 2007.
3. الهيشي نوزاد عبد الرحمان، **مؤشرات الاستدامة البيئية وموقع دول مجلس التعاون الخليجي فيه** ، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 430، أبو ظبي، جويلية، 2006.
4. بوفليح نبيل، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر**(2000-2010)، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد02، جامعة خضير، بسكرة،2012.
5. بومعراف إلياس ، عماري عمار ، **من أجل التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد07، 2010.
6. حامد عمار ، **التنمية البشرية: المفهوم و المكونات من سلسلة دراسات في التربية و الثقافة** ، العدد السابع في التنمية البشرية و تعليم المستقبل، أفريل1999.
7. صالحي ناجية، مخناش فتيحة ، **واقع إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي**، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 03، جامعة الوادي، 2012.
8. عبد جبر وليد ، **الأمن الإنساني و التنمية البشرية المستدامة**، مجلة كلية التربية، العدد 06، مصر،2011.
9. قويدقورين حاج ، **ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها في النسيج الاجتماعي** ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جوان 2014.

10. مراد ناصر ، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، جامعة البليدة، جوان 2011.
11. هويدي عبد الجليل ، يحياوي عمر ، **السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 06،جامعة الوادي، 2014.

ه–تقارير وإحصائيات ووثائق أخرى :

1. برنامج الأمم المتحدة ،تقرير التنمية البشرية 1990.
2. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المخطط الوطني للأعمال من اجل البيئة والتنمية المستدامة، 2001.
3. منظمة الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية،2003 .
4. منظمة الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية،2010.
5. تقرير الأمم المتحدة الإنمائي عن إحصائيات التنمية البشرية، اللجنة الإحصائية الدورة الثانية و الأربعون، 22-25 فيفري 2011.
6. منظمة الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية، 2011.
7. تصريح محافظ بنك الجزائر خلال تقديم تقرير السياسة المالية للأشهر الثلاثة الأولى لسنة 2013.

ثانيا–المراجع باللغة الأجنبية

1. pnud , le rapport mondial sur le développement humain, 2010.

ثالثا– المواقع الالكترونية

1. www.djazairess.com
2. www.elayem.com
3. www.echoroukonline.com.
4. www.ennehronline.com
5. www.Mesrs.dz
6. www.vitaminedz.com

الملخص:

تعتبر التنمية المستدامة من أهم التحديات التي تواجه مختلف دول العالم، فتحقيقها يضمن الحفاظ على البيئة ومعالجة الفقر وزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد بالإضافة إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد و بالتالي الوصول إلى رفاهية المجتمع و لتحقيق التنمية المستدامة يجب دمج البيئة و الاقتصاد في عملية صنع القرار مع ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية.

و قد سمحت الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر لتحقيق التوازنات الاقتصادية إلا أنها لازالت تواجه العديد من التحديات المتعلقة أساسا بتحسين مستوى نمو الاقتصادي من جهة وتحسين الإطار المعيشي للأفراد من جهة أخرى بالإضافة إلى حماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة.

وتعد التنمية البشرية عنصرا مهما لتحقيق التنمية المستدامة حيث تعمل على توسيع خيارات أفراد المجتمع بما يؤمن و يعزز قدراتهم في مجال الصحة و التعليم و تقسيم الموارد، وبالشكل الذي يمكن خلق مجتمع غير مهمش له دور فعال في المشاركة بالقرارات التي ت ؤثر على حياته الاقتصادية و الاجتماعية و السياسة.

الكلمات المفتاحية:

التنمية المستدامة، التنمية البشرية، الصحة، التعليم، الفقر.

Abstract:

The sustainable development is the most important challenges that face the most countries of the world, the fulfillment of it ensures the ensures the environment protection and tackling poverty, increase of average real per capita is came, in addition to improving people's livelihood level and thus access to the welfare of society.

To achieve the sustainable development it must integrates the environment with the economy in the decision-making process with the need to pay attention to human development.

Economic reforms made known by Algeria allowed to achieve economic balances, but it still faces many challenges relating mainly to the improvement of the level of economic growth on one hand, and improve the standard of living the frame members on the other hand in addition to protecting the environment according to the requirements of substainble development.

Human development is an important element for achieving sustainable development as it works to expand the members of the community options, including members of the community believes in and enhance their abilities in the field of health, education and the devision of resources and with the form that allows or can active role in participating decisions that affect its economic, social and political life.

Key words:

Sustainable development, human development, health, education and poverty.